الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

التخصص: مالية وتجارة دولية

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة

دراسة قياسية لمجموعة من الدول العربية من 2000 إلى 2023

إعداد الطالبات:

✓ أسماء بن عمارة

✓ ثوريـة بريالـة

✓ فاطمة الزهراء رمضاني

تحت إشراف الأستاذة:

د. سعاد جرمون

مشرف مساعد :

د. وفاء الباهي

لجنة المناقشة

بالحبيب عبد الكامل	جامعة حمه لخضر الوادي	رئيسا
جرمون سعاد	جامعة حمه لخضر الوادي	مشرفا ومقررا
عبيدلي عبد القادر	جامعة حمه لخضر الوادي	مناقشا
باهي وفاء	جامعة حمه لخضر الوادي	مشرفا مساعد

السنة الجامعية: 2024 /2025

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

التخصص: مالية وتجارة دولية

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة

دراسة قياسية لمجموعة من الدول العربية من 2000 إلى 2023

إعداد الطالبات:

✓ أسماء بن عمارة

✓ ثوريـة بريالـة

✓ فاطمة الزهراء رمضاني

تحت إشراف الأستاذة:

د. سعاد جرمون

مشرف مساعد :

د. وفاء باهي

لجنة المناقشة

بالحبيب عبد الكامل	جامعة حمه لخضر الوادي	رئيسا
جرمون سعاد	جامعة حمه لخضر الوادي	مشرفا ومقررا
عبيدلي عبد القادر	جامعة حمه لخضر الوادي	مناقشا
باهي وفاء	جامعة حمه لخضر الوادي	مشرفا مساعد

السنة الجامعية: 2024 /2025

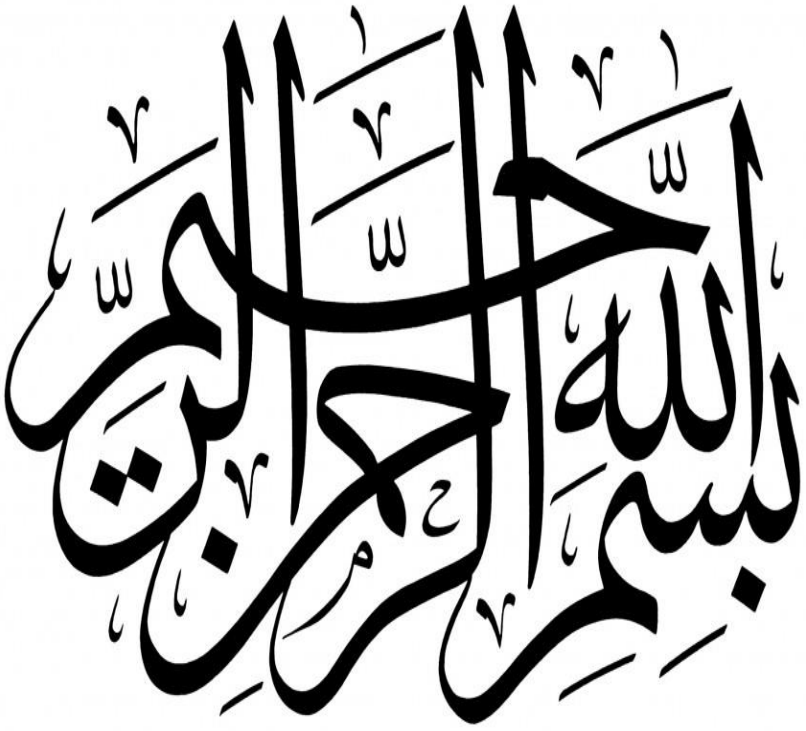
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــداء

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى:

" يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ درجات "

أهدي هذا النجاح إلى من أحمل اسمه بكل فخر، إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

الى من علمني العطاء بدون انتظار إلى أبي الغالي.

إلى من كان دعاؤها سر نجاحي، إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها... إلى بسمة الحياة وسر الوجود.... إلى أغلى الحبايب امي.

إلى من تسعد عيني برؤية وجوههم، ويفرح فؤادي بسماع صوت ضحكاتهم ... أخوتي الأعزاء

إلى من فتحوا أفئدتهم لي عندما ضاقت بي دروب الحياة رغم اتساعها ... أخواتي الغاليات

الى من أحسن عشرتي، وراعى مشاعري، وجعلني في قلبه معززة خطيبي.

إلى صديقاتي اللواتي شاركنني لحظات الانجاز والنجاح، أنتن رفيقات الدرب اللواتي لا يعوّضون...

شكرا لصدقكم ولقلوبكم النقية.

أسمـاء

الإهـــــــداء

بسم الله الذي سبب الأسباب وخلق آدم من تراب، وجعل له أهلا وأحباب يقفون إلى جانبه وقت الفرج والصعاب، إلى كل من سقاني كلمة طيبة وقت الاحتياج.

الى والدي الكريمين رعاهما الله وأطال في عمرهما اللذان ربياني على القول الطيب والتحلي بأحسن الخلق، وعلماني معنى الصبر. والحث على طلب العلم وحبه وحب أهله، والحرص على إتمام هذا العمل كان نتيجة إصرارهما.

الى إخوتي وزوجاتهم، وأخواتي وأزواجهم وأبنائهم وبناتهم.

الى من جمعتنا بهم محبة في الله، الى كافة الصديقات الوفيّات.

أهديكم هذا العمل راجية من الله عز وجل التوفيق والنجاح.

ثـــــوريــة

الإهــداء

إلى من غرسوا فيّ بذور الأمل، وسقوني من نبع الحنان، فكبرت ثمار النجاح بفضل دعواتهم واحتوائهم...

إلى من كانت خطواتي الأولى على أيديهم، وكانوا لي السند والقدوة في كل مراحل حياتي...

إلى والديّ العزيزين، رمز التضحية والعطاء، شكرًا لأنكم كنتم دائمًا بجانبي، بدعائكم، بحبكم، بصبركم.

إلى أمي الحبيبة... يا أول نبض وأصدق شعور، كنتِ نوري حين أظلمت الطرق، وعوني حين أثقلني التعب.

وإلى أبي، يا من علّمتني أن الإرادة تصنع المستحيل، وأن الأخلاق تسبق العلم.

إلى اخي وأختي، يا من شاركتماني الحلم، وكنتم العون حين خذلتني الأيام...
شكرًا لأنكم كنتم الوطن حين ضاق العالم.

إلى صديقاتي الصادقات، اللواتي زرعن النور في زوايا التعب، والفرح الصافي وسط كثافة الأيام.

إلى أستاذتي المشرفة الفاضلة، التي منحتني من وقتها، وعلمها، وصبرها، الكثير...
شكرًا لتوجيهاتك السديدة، ولإيمانك بقدرتي على الوصول، فقد كنتِ مرشدة كريمًة ومصدر طمأنينة في كل مراحل هذا العمل.

فاطـمة الزهراء

الشكـــــــر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، فبفضله وتوفيقه قد أنجزنا هذا العمل

نتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى استاذتنا المشرفة: د. سعاد جرمون على دعمها المتواصل، وتوجيهاتها القيمة، وصبرها الذي كان له بالغ الأثر في إتمام هذه المذكرة.

كما لا يفوتنا أن نتوجه بجزيل الشكر إلى كافة أساتذة الكلية الذين لم يبخلوا علينا بعلمهم وخبراتهم طيلة فترة الدراسة.

جزيل الشكر لكل من ساهم، ولو بكلمة، في إنجاز هذا العمل.

والله ولي التوفيق.

الملخص بالعربية:

هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) على أبعاد التنمية المستدامة الثلاث (الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي) في 12 دولة عربية خلال الفترة (2000–2023)، باستخدام منهجية كمية تعتمد على بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) باستخدام برنامج Eviews13 لتحليل البيانات. وشملت الأدوات الرئيسية مؤشرات الاستثمار الأجنبي الوافد، البطالة، مؤشر التنمية البشرية، والوفورات المعدلة لانبعاثات الكربون.

أظهرت النتائج أن الاستثمار الأجنبي ساهم في خفض البطالة بشكل معنوي (معامل −0.17)، مدعومًا بفرضية "خلق فرص العمل"، خاصة في القطاعات كثيفة العمالة. في المقابل، لم يُظهر تأثيرًا ذو دلالة على مؤشر التنمية البشرية، مما يعكس ضعف ارتباطه بالتحسينات الاجتماعية كالصحة والتعليم. كما ارتبط بزيادة الانبعاثات الكربونية (معامل +0.03)، لا سيما في الدول النفطية، ما يؤيد فرضية "الملاذات الملوثة". من ناحية أخرى، برز دور فعالية الحكومة كعامل حاسم في تعزيز الآثار الإيجابية للاستثمار (كالحد من البطالة) وتخفيف السلبيات (كالحد من الانبعاثات عبر سياسات بيئية).

خلصت الدراسة إلى ضرورة تبني سياسات متكاملة لتعظيم منافع الاستثمار الأجنبي، مثل توجيهه نحو قطاعات مستدامة، وتعزيز الحوكمة الرشيدة، وربط الاستثمارات بمعايير بيئية صارمة. كما أوصت بمعالجة التحديات الهيكلية كالاعتماد على النفط والزيادة السكانية، لتحقيق تنمية متوازنة تلبي أبعاد الاستدامة الثلاثة في المنطقة العربية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، التنمية المستدامة، الدول العربية، Panel data.

الترميز الاقتصادي JEL: F21، F62، F64، Q51، J64

Abstract:

This study aimed to analyze the impact of Foreign Direct Investment on the three dimensions of sustainable development (economic, social, and environmental) in 12 Arab countries during the period (2000–2023). A quantitative methodology was employed, utilizing panel data analysis through the Eviews13 software. Key indicators included FDI inflows, unemployment rates, the Human Development Index, and adjusted carbon emission savings.

The results revealed that FDI significantly reduced unemployment (coefficient: -0.17), aligning with the "employment creation hypothesis," particularly in labor-intensive sectors. However, FDI showed no statistically significant impact on HDI, reflecting its limited association with social improvements such as health and education. Conversely, FDI was linked to increased carbon emissions (coefficient: +0.03), especially in oil-dependent

countries, supporting the "pollution haven hypothesis." Government effectiveness emerged as a critical factor in amplifying FDI's positive effects (e.g., reducing unemployment) and mitigating its negative impacts (e.g., curbing emissions through environmental policies).

The study concluded that integrated policies are essential to maximize FDI benefits, such as directing investments toward sustainable sectors, enhancing governance frameworks, and enforcing stringent environmental standards. It also recommended addressing structural challenges, including oil dependency and population growth, to achieve balanced development that fulfills the three pillars of sustainability in the Arab region.

Keywords: Foreign Direct Investment (FDI), Sustainable Development, Arab Countries, Panel data.

JEL: J64 ،Q51 ،F64 ،F62 ، F21.

فهرس المحتـــــــويات

فهرس المحتويات

الاهداء .....
الشكر وعرفان .....
الملخص .....
فهرس المحتويات .....
فهرس الجداول .....
فهرس الاشكال .....
قائمة الاختصارات .....
المقدمـــة ..... أ
الفصل الأول: أدبيات نظرية وتطبيقية حول الاستثمار الأجنبي المباشر و التنمية المستدامة 6
المبحث الأول: الأدبيات النظرية حول الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة 8
المطلب الأول : ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر 8
الفرع الأول : تعريفات الاستثمار الأجنبي المباشر واشكالها : 9
الفرع الثاني : أهمية وأهداف الاستثمار الأجنبي المباشر، ومحدداته..... 12
الفرع الثالث : مزايا وعيوب الاستثمار الاجنبي المباشر 15
المطلب الثاني : الإطار النظري للتنمية المستدامة..... 20
الفرع الأول : تطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة 20
الفرع الثاني : تعريف التنمية المستدامة وابعادها..... 22
الفرع الثالث : اهداف التنمية المستدامة وخصائصها..... 24
المطلب الثالث: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة 27
الفرع الأول: من ناحية البعد الاقتصادي..... 27
الفرع الثاني: من ناحية البعد الاجتماعي..... 30
الفرع الثالث: من ناحية البعد البيئي..... 31
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية حول الإستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة 35
المطلب الأول : عرض الدراسات السابقة 35
المطلب الثاني: مناقشة الدراسات السابقة وما يميز الدراسة الحالية 45

خلاصة الفصل الأول 48
الفصل الثاني: الدراســـة التطبيقية 49
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة 51
المطلب الأول: وصف مجتمع الدراسة وعينتها 51
المطلب الثاني: أدوات الدراسة الميدانية 68
المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها 73
المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة 73
المطلب الثاني: مناقشة النتائج 80
خلاصة الفصل الثاني 90
الخاتمـــة 91
قائمة المصادر والمراجع 99

فهرس الجـــــداول

الجدول (1-1): تلخيص الدراسات السابقة 43
الجدول (2- 1): المؤشرات المستخدمة في الدراسة 69
الجدول(2 – 2): نتائج تقدير النموذج في حالة المتغير التابع UN.....74
الجدول(2 – 3): نتائج تقدير النموذج في حالة المتغير التابع HDI 74
الجدول(2 – 4): نتائج تقدير النموذج في حالة المتغير التابع DCO2 75
الجدول (2 – 5): اختبار مضاعف لاغرنج LM في حالة المتغير التابع UN 76
الجدول (2 – 6): اختبار هوسمان Hausman test للنموذج الثالث في حالة المتغير التابع UN.....76
الجدول (2 – 7): اختبار مضاعف لاغرانج LM في حالة المتغير التابع HDI.....77
الجدول (2 – 8): اختبار هوسمان Hausman test للنموذج الثالث في حالة المتغير التابع HDI 77
الجدول (2 – 9): اختبار مضاعف لاغرانج LM في حالة المتغير التابع DCO2.....77
الجدول (2 – 10): اختبار هوسمان Hausman test للنموذج الثالث في حالة المتغير التابع DCO2.....78
الجدول (2 – 11): النموذج الثابت في حالة المتغير التابع UN 78
الجدول (2 – 12): النموذج الثابت في حالة المتغير التابع HDI 79
الجدول (2 – 13): النموذج الثابت في حالة المتغير التابع DCO2 79

فهرس الأشـــكال

الشكل (1 – 1): اشكال الاستثمار الأجنبي المباشر 12
الشكل (1 – 2): اهداف الاستثمار وادواته 15
الشكل (1 – 3): ابعاد التنمية المستدامة 23
الشكل (1 – 4): خصائص التنمية المستدامة 26
الشكل (1 – 5): دور الإستثمار الأجنبي في النمو الإقتصادي 29
الشكل (1 – 6): تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الإجتماعية 31
الشكل (1 – 7): تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على البعد البيئي 34
الشكل (1 – 8): أهم مرتكزات الاستثمار الأجنبي المباشر المعززة لأبعاد التنمية المستدامة 34
الشكل (2 –1): منحنى الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد لدولة الامارات 52
الشكل (2 –2): منحنى الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد لدولة العراق 53
الشكل (2 –3): منحنى الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد لدولة الاردن 55
الشكل (2 – 4): منحنى الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد لدولة الكويت 56
الشكل (2 –5): منحنى الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد لدولة عمان 58
الشكل (2 – 6): منحنى الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد لدولة تونس 59
الشكل (2 –7): منحنى الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد لدولة البحرين 60
الشكل (2 – 8): منحنى الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد لدولة الجزائر 62
الشكل (2 – 9): منحنى الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد لدولة مصر 63
الشكل (2 – 10): منحنى الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد لدولة قطر 64
الشكل (2 – 11): منحنى الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد لدولة السعودية 65
الشكل (2 – 12): منحنى الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد لدولة المغرب 67

قائمة الاختصارات

الاختصار	الاسم الكامل باللغة العربية	الاسم الكامل باللغة الأجنبية
FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر	Foreign direct investment
IFDI	الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد	Inward foreign direct investment
SDGs	اهداف التنمية المستدامة	Sustainable Development Goals
GF	فعالية الحكومة	Government Effectiveness
UN	البطالة	Unemployment
HDI	التنمية البشرية	Human Development
DCO2	غاز ثاني أكسيد الكربون	/
UNCTAD	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	United Nations Conference on Trade and Development
OECD	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	Organization for Economic Co-operation and Development
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	United Nations Development Programme
SD	التنمية المستدامة	Sustainable development
TO	الانفتاح التجاري	Trade openness
ESG	البيئة، المجتمع، والحوكمة	Environmental, Social, and Governance
OFDI	الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجي	Outward foreign direct investment
IPR	حقوق الملكية الفكرية	Intellectual Property Rights
EVQ	جودة البيئة	Environmental Quality
SCF	إطار التعاون الاستراتيجي	Strategic Cooperation Framework
KNDP	خطة التنمية الوطنية للكويت	Kuwait National Development Plan
GDP	الناتج المحلي الإجمالي	gross domestic product
EKC	منحنى كوزنتس البيئي	Environmental Kuznets Curve

المقدمـــــــة

تمهيد:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر آلية اقتصادية تعكس اندماج الأسواق المحلية في النظام العالمي، عبر تدفقات مالية طويلة الأجل تهدف إلى إنشاء أو تطوير مشاريع إنتاجية وخدمية. يتميز هذا النوع من الاستثمارات بقدرتها على نقل المعرفة والتقنيات، كما تتشكل طبيعتها وفقًا لسياسات الدول المضيفة وبيئاتها التشريعية. وعلى الرغم من تنوع توجهاته القطاعية، يبقى دوره محطّ تحليل لارتباطه بتحقيق التنويع الاقتصادي وتعزيز التنافسية.

أما التنمية المستدامة، فهي رؤية شاملة تسعى إلى تحقيق التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي وضمان العدالة الاجتماعية وحماية الموارد الطبيعية للأجيال القادمة. تستند هذه الرؤية إلى مبدأ التكامل بين الأبعاد الثلاثة، حيث لا يُفضّل بُعدٌ على آخر، مما يتطلب تنسيقًا مؤسسيًّا وفهمًا عميقًا للتفاعلات بين القطاعات المختلفة. وقد أصبحت هذه المفاهيم إطارًا مرجعيًّا للعديد من الاستراتيجيات الوطنية والدولية.

تتقاطع مسارات الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة في نقاط عدّة، مما يطرح أسئلة حول مدى توافقهما أو تعارضهما، فبينما يُمكن أن يُسهم الاستثمار في دعم البنية التحتية ورفع الإنتاجية، قد يُثير تحدياتٍ تتعلق بالعدالة أو الاستدامة البيئية إذا لم يُرافَق بضوابط فعّالة. لذا، تبحث الأدبيات الأكاديمية في الشروط الكفيلة بتحويل الاستثمارات إلى رافعةٍ للاستدامة، مع مراعاة خصوصية السياقات الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة. على ضوء ما سبق فإن إشكالية الدراسة تتمحور حول السؤال الرئيسي التالي:

إلى أي مدى ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة ؟

هذه الإشكالية تسلط الضوء على دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، مع التركيز على فهم كيفية تأثير هذه الاستثمارات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وبهدف معالجة هذه الاشكالية قمنا بصياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد على مستوى البطالة في الدول العربية؟
- ما مدى تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد على التنمية البشرية في الدول العربية؟
- ما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الانبعاثات الكربونية؟

ومن خلال ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع البحث، وبهدف الإجابة عنها استندنا إلى مجموعة من الفرضيات هي:

- يؤدي زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى خفض معدل البطالة في الدول العربية؛
- يرتبط الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد ارتباطًا إيجابيًا قويًا بتحسين مؤشر التنمية البشرية في الدول العربية؛

- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة الانبعاثات الكربونية في الدول العربية.

دوافع اختيار الموضوع: هناك مجموعة من الأسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع منها:

1. **الدوافع الذاتية:**

- ✓ الرغبة في سد فجوة بحثية حول تأثير الاستثمار الأجنبي على الاستدامة في الأدبيات العربية؛
- ✓ الاهتمام الشخصي بقضايا التنمية في المنطقة العربية، خاصة البطالة والتلوث؛
- ✓ تعزيز المهارات الكمية عبر تطبيق نماذج إحصائية.

2. **الدوافع الموضوعية:**

- ✓ الأهمية العالمية للاستثمار الأجنبي كمحرك للنمو وارتباطه بأهداف التنمية المستدامة (SDGs)؛
- ✓ الخصوصية الإقليمية للدول العربية (التفاوت بين الاقتصادات النفطية وغير النفطية)؛
- ✓ الحاجة إلى سياسات استثمارية مستنيرة تُعزز الاستدامة وتتوافق مع المعايير العالمية.

أهمية الدراسة: تتجلى أهمية الدراسة فيما يلي:

1. **إثراء الفهم النظري والتطبيقي:**

- **النظرية:** تُسهم الدراسة في تعميق المفاهيم المرتبطة بتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) على الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية)، وتقدم إطارًا نظريًا متكاملًا يربط بين التدفقات المالية الدولية ومؤشرات الاستدامة في سياق الدول العربية؛
- **التطبيق:** توظف منهجيات إحصائية باستخدام برنامج **Eviews13**، مما يوفر نموذجًا تطبيقيًا لطلبة الماستر في تحليل البيانات الاقتصادية المعقدة واتخاذ القرارات القائمة على الأدلة.

2. **سد الفجوة البحثية الإقليمية:** تركّز الدراسة على **الدول العربية**، وهي منطقة تفتقر إلى الأبحاث المعمّقة حول التفاعل بين الاستثمار الأجنبي والاستدامة، خاصة في ظل التحديات الفريدة مثل الاعتماد على النفط والتحولات الديموغرافية. هذا يساهم في توطين المعرفة وتوجيه السياسات المحلية.

3. **الربط بين السياسات والنتائج التنموية:** تُوفر رؤى قابلة للتطبيق لصانعي السياسات في تصميم إطار تنظيمي مستدام.

أهداف الدراسة: تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

1. تحليل تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) على الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (الاقتصاد، المجتمع، البيئة) في 12 دولة عربية (2000–2023)؛

2. اختبار فرضيتي "خلق فرص العمل" و"الملاذات الملوثة "مع تقييم دور فعالية الحكومة في تعزيز الإيجابيات وتخفيف السلبيات؛

3. مقارنة أداء الدول النفطية وغير النفطية في استيعاب آثار الاستثمار الأجنبي وتنويع الاقتصاد؛

4. تقديم توصيات سياساتية لربط الاستثمارات بمعايير الاستدامة (ESG) وتعزيز التعاون الإقليمي.

منهج الدراسة: بهدف الوصول الى النتائج المرجوة من الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي من خلال استعراض تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة والعلاقة بينهما. الى جانب المنهج التحليلي وذلك من خلال الاعتماد على الدراسة الميدانية بهدف تحديد وقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة، باستخدام أدوات التحليل الإحصائي والقياس الاقتصادي.

حدود الدراسة:

1. **الحدود المكانية:** تشمل الدراسة على حدود مكانية تتمثل في:

❖ **الدول المشمولة (12دولة عربية):** الإمارات، السعودية، قطر، الكويت، عُمان، البحرين (دول نفطية)، مصر، الأردن، المغرب، تونس، الجزائر، العراق (دول غير نفطية أو ذات موارد محدودة).

❖ **التبرير المكاني:**

✓ **التمثيل الإقليمي:** تغطية دول من مختلف أنحاء العالم العربي (المشرق، المغرب، الخليج) لضمان تنوع الخصائص الاقتصادية والجغرافية، وتضمين دول ذات اقتصادات ريعية (مُعتمدة على النفط) وأخرى ذات اقتصادات متنوعة (مثل مصر والمغرب) لتحليل الفروق الهيكلية؛

✓ **توافر البيانات:** استبعاد دول تعاني من ندرة البيانات أو اضطرابات سياسية مستمرة (مثل سوريا وليبيا واليمن) لضمان دقة النتائج؛

✓ **الأهمية الاستراتيجية:** التركيز على دول جاذبة للاستثمار الأجنبي (مثل الإمارات والمغرب) أو ذات تحديات تنموية فريدة (مثل العراق).

2. **الحدود الزمانية:** اخترنا الفترة الممتدة من 2000 إلى 2023، بناء على:

❖ **بداية العام 2000:**

✓ تُعتبر بداية الألفية الثالثة فترة تحول اقتصادي عالمي وإقليمي، مع زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) إلى الدول العربية بعد تحرير الأسواق وتبني سياسات الانفتاح الاقتصادي؛

✓ توافر بيانات شاملة ومتسقة من مصادر مثل البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بدءًا من هذا التاريخ.

❖ **نهاية العام 2023**:

✓ تمثل أحدث سنة متاحة للبيانات وقت إجراء الدراسة، مما يضمن شمولية التحليل لأحدث الاتجاهات، مثل تأثير جائحة كوفيد-19 (2020-2021) والتعافي الاقتصادي اللاحق؛

✓ تغطية التطورات الأخيرة في سياسات الاستدامة، مثل مبادرات التحول نحو الطاقة النظيفة في دول الخليج.

صعوبات الدراسة: كأي دراسة أخرى، فلقد صادفت دراستنا العديد من الصعوبات تتمثل أبرزها في:

1. **تحديات متعلقة بالسياق الإقليمي**:

✓ **التنوع الهيكلي بين الدول**: التفاوت الكبير بين الاقتصادات النفطية (مثل السعودية) وغير النفطية (مثل المغرب) جعل من الصعب تعميم النتائج على المنطقة ككل؛

✓ **الأزمات الطارئة**: تأثير أحداث غير متوقعة (مثل جائحة كوفيد-19 أو الحروب الإقليمية) على استقرار البيانات، خاصة في السنوات الأخيرة(2020–3 202)

2. **تحديات تحليلية**:

✓ **عزل تأثير الاستثمار الأجنبي**: صعوبة فصل تأثير FDI عن عوامل أخرى مؤثرة في التنمية المستدامة (مثل المساعدات الدولية أو السياسات المحلية)؛

✓ **قياس الاستدامة البيئية**: محدودية المؤشرات المتاحة لقياس الأثر البيئي بدقة (مثل الاعتماد على انبعاثات الكربون دون مؤشرات أخرى مثل استهلاك المياه أو النفايات).

3. **تحديات عملية**:

✓ **الوصول إلى المصادر**: اعتماد الدراسة على بيانات منشورة من قِبل منظمات دولية، مما قد يُهمل بعض البيانات المحلية غير المعلنة؛

✓ **القيود الزمنية**: طول الفترة الزمنية (23 عامًا) واتساع نطاق العينة (12 دولة) تطلب جهدًا كبيرًا في جمع البيانات وترتيبها.

هيكل الدراسة: بهدف الوصول الى النتائج المرجوة من الدراسة سواء من الجانب النظري أو التطبيقي، اعتمدنا على منهجية IMRAD من خلال تقسيم الدراسة الى فصلين على النحو التالي:

- الفصل الأول: بعنوان أدبيات نظرية وتطبيقية حول الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة، تم تقسيمه الى مبحثين وفي كل مبحث مطالب وفي كل مطلب فروع. وتحث عنوان الادبيات النظرية حول الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة تم تقسيم المبحث الأول الى ثلاثة مطالب، وتم التعرض لماهية الاستثمار الأجنبي المباشر في المطلب الأول، ثم الإطار النظري للتنمية المستدامة في المطلب الثاني، بينما في المطلب الثالث تم التطرق الى العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة. أما عن المبحث الثاني والمعنون بالأدبيات التطبيقية حول الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة فشمل عرض الدراسات السابقة العربية والأجنبية في المطلب الأول، بينما المطلب الثاني تم فيه مناقشة الدراسات السابقة وما يميز الدراسة الحالية.

- الفصل الثاني: والذي يحمل عنوان الدراسة الميدانية والمقسم الى مبحثين، المبحث الأول كان تحت عنوان الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة فتناول مطلبين، المطلب الأول تم التطرق لوصف مجتمع الدراسة وعينتها، بينما المطلب الثاني خصص لأدوات الدراسة الميدانية. أما المبحث الثاني والأخير كان بعنوان عرض نتائج الدراسة ومناقشتها فتم تقسيمه الى مطلبين، الأول بعنوان عرض نتائج الدراسة والمطلب الثاني شمل مناقشة النتائج.

الفصل الأول

أدبيات نظرية وتطبيقية حول الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة

تمهيد:

في إطار التغيرات الحديثة و التطورات المتسارعة على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية تحت مظلة ما يعرف بالعولمة اصبح التنافس بين الدول النامية لجذب الاستثمار حقيقة يفرضها الواقع ولاستقدام المستثمر الأجنبي ليس من الواجب تهيئة مناخ استثماري فقط، بل يجب القيام بنهضة استثمارية وبناء سلوك استثماري فعال لاتخاذ القرار الاستثماري المناسب واختيار افضل مستثمر بأحسن شروط ممكنة وكذلك بتطبيق استراتيجيات جديدة للاستثمار الأجنبي بتحقيق قدر من التدفقات، سواء كانت مالية، تكنولوجية، او تدفقات من الموارد البشرية النادرة من أجل دفع عجلة التنمية المستدامة، حيث ان موضوع أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية المستدامة هو موضوع طويل ومتشعب وحتى نتناول دراسته يجب التطرق الى بعض النقاط والمفاهيم الأساسية التي لها علاقة بموضوع بحثنا هذا، فاخترنا ان نخصص لها الفصل الأول وقد قسمنا هذا الفصل الى مبحثين:

- ✓ **المبحث الأول: الأدبيات النظرية حول الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة؛**
- ✓ **المبحث الثاني: الادبيات التطبيقية حول الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة.**

المبحث الأول: الأدبيات النظرية حول الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة

يمثل كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة مجالا حيويا في الاقتصاد الدولي، حيث يدرس العلاقة بين تدفق رأس المال الأجنبي وتأثيراته على الاقتصادات المضيفة. يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أدوات التنمية الاقتصادية حيث يساهم في نقل التكنولوجيا وتحسين البنية التحتية وخلق فرص العمل، أما التنمية المستدامة فهي تسعى لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي، الحفاظ على البيئة، وتحقيق العدالة الاجتماعية. وبذلك نجد تعدد النظريات التي تفسر العلاقة بين هذين المفهومين، فمنها ما يركز على دور الاستثمار الأجنبي في تعزيز النمو الاقتصادي، ومنها ما يسلط الضوء على كيفية تأثيره على التنمية المستدامة من خلال تحسين الاستدامة البيئية والاجتماعية، تهدف هذه العلاقة الى فهم كيفية استفادة الدول من تدفقات الاستثمار الأجنبي بطريقة تحترم مبادئ التنمية المستدامة.

ولدراسة هذا المبحث نتطرق بالتفصيل الى النقاط التالية: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر، الإطار النظري للتنمية المستدامة، العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة.

المطلب الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

يشغل موضوع الاستثمار الأجنبي حيزا هاما في الدارسات الاقتصادية، بالنظر للدور الكبير الذي يلعبه في السياسات التنموية لأي بلد، حيث يعتبر مكونا أساسيا من مكونات الطلب الكلي، ويساهم في زيادة الرفاه الاقتصادي من خلال إقامة المشاريع وتنشيط مختلف القطاعات وتوفير السلع والخدمات على أنواعها، سواء بغرض الاستهلاك أو بغرض التصدير، كما ويساهم في تحقيق الرفاه الاجتماعي عن طريق مساهمته في تحسين رأس المال الاجتماعي وتوظيف العمالة وتوفير الأجور وضمان التكوين والتدريب، كما ويمكن التمييز بين نوعين الاستثمار الأجنبي: الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر، وأبرز هذين النوعين هو الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث زاد الاهتمام به في السنوات الأخيرة، وأصبح من أهم الموضوعات التي تتعرض لها الدراسات الاقتصادية، كما وأضحى محل نقاش لدى الهيئات الدولية المختصة. وباعتبار الظاهرة ظاهرة حديثة قديمة فالآراء حولها متضاربة ومختلفة ما بين مؤيد ومعارض، وما بين مفسر لهذه الظاهرة على أنها استثمار مباشر او غير مباشر، وهو ما يعكس تشعب الظاهرة وتفرعها وامتدادها. انطلاقا مما تقدم، سيتم تسليط الضوء في هذا العنوان على ما يلي:

الفرع الأول تعريفات الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله، الفرع الثاني أهمية وأهداف الاستثمار الأجنبي المباشر، ومحدداته. اما الفرع الثالث مزايا وعيوب الاستثمار الاجنبي المباشر.

الفرع الأول: تعريفات الاستثمار الأجنبي المباشر واشكالها

أولا: تعريفات الاستثمار الأجنبي المباشر

✓ هو تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي اما بسبب ملكيته الكاملة لها، او ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة[1].

✓ هو عملية تدفق القروض من قبل الشركة الام التابعة لها في الخارج، او شركة ملكيتها في شركة أخرى على ان لا تقل نسبة التملك في الخارج عن نسبة 10%[2].

✓ هو انتقال رؤوس الأموال من الخارج الى الدولة المضيفة بغية تحقيق الربح للمستثمر الأجنبي بما يكفل زيادة الإنتاج والتنمية في الدول المضيفة[3].

ثانيا: تعريف المنظمات

❖ **يعرف البنك الدولي:** الاستثمار الأجنبي المباشر على انه استثمار على أساس المشاركة في الإدارة (غالبا 10% أصوات الإدارة) في مشروع يتم تشغيله في دولة أخرى بخلاف دولة المستثمر، والمستثمر يرغب ان يكون ذا تأثير في مجلس الإدارة للمشروع، وله حصة محددة من الملكية[4].

❖ **اما المؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية:** فيعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على انه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة الأمد، ويعكس مصلحة دائمة، وسيطرة من كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر الأجنبي او الشراكة الام) في مؤسسة مقيمة في اقتصاد اخر (مؤسسة الاستثمار المباشر او المؤسسة التابعة لها او فروع الشركات الأجنبية)[5].

---

[1] نزيه عبد المقصود مبروك، **الاثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007، ص 31.

[2] سليمان عمر عبد الهادي، **الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 23.

[3] العنزي أنور بدر منيف، **النظام القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة في قانون الاستثمار الكويتي رقم 8 لسنة 2001)**، مقال منشور في جامعة الشرق الأوسط، الكويت، 2012، ص 14.

[4] World bank, **the role of foreign direct investment in development**, development committee meeting, washington, 1991, d.c.p5.

[5] UNCTAD: **world investment report, transnational corporation, Agricultural Production and development,** New York, 2009, p243.

❖ **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:** الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك النشاط الذي يهدف الى الحصول على مصلحة دائمة من قبل كيان اقتصادي معين اتجاه كيان مقيم اخر من خلال القيام بمشاريع استثمارية مباشرة. وتعني المصلحة الدائمة وجود علاقة طويلة المدى بين المستثمر المباشر والمؤسسة هذا من جانب والتأثير على تسيير وإدارة المؤسسة من جانب أخر[1].

ثالثا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

تأخذ الاستثمارات الأجنبية المباشرة اشكالا متعددة، تتباين من حيث النوع، الخصائص، والأهمية النسبية، لكل شكل منها؛ الأمر الذي يتيح مسارات واختيارات وتفضيلات مختلفة، أمام كل من المستثمر الأجنبي من جهة والدولة المضيفة له من جهة أخرى. كما يرجع أصلا هذا التباين القائم بين مختلف أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر الى العديد من العوامل، منها ما هو متعلق بالمستثمر الأجنبي ذاته، كقدراته المالية، مجال نشاطه، حجم شركته، ومدى اتساع الأسواق العالمية التي تخدمها وقدراته الابتكارية وكذا الأهداف التي يسعى الى تحقيقها من خلال توظيف أمواله خارج حدود وطنه الأم. ومن هذه العوامل ما هو متعلق بالدولة المضيفة، كدرجة المنافسة في أسواقها، أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، ومدى استقرار أوضاعها السياسية، إضافة إلى الأهداف التي تسعى لتحقيقها من وراء هذه الاستثمارات.

ومن خلال كل هذا سوف نتطرق الى ابراز شكلين أساسين للاستثمارات الأجنبية المباشرة سيتم مناقشة خصائصها كما يلي:

1- **الاستثمار المشترك:** يرى الاقتصادي كلودي أن الاستثمار الأجنبي المباشر المشترك، هو مؤسسة أعمال اجنبية يمتلكها ويشارك في إدارتها طرفان (طبيعيان او معنويان)، أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة عامة. كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر المشترك أيضا، على أنه مؤسسة أجنبية تتولى عمليات إنتاجية أو تسويقية في دولة اجنبية، ويكون أحد ملاكها شركة دولية، تمارس فيها حق الإدارة، لكن بدون السيطرة الكاملة عليه.

وعموما يشتمل الاستثمار الأجنبي المباشر المشترك على الخصائص التالية:

- هو استثمار طويل الأجل؛
- يعقد ما بين طرفين، أحدهما وطني والآخر أجنبي؛
- قد يكون الطرف الوطني شخصية معنوية تابعة للقطاع العام او الخاص؛

[1] بلال بوجمعة، **تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وافاقها في ظل اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية، دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، تلمسان، الجزائر، 2007، ص 19.

- لا تتطلب المشاركة في هذا النوع من الاستثمارات دخول كل طرف شريك بحصة من رأس المال، فقد يقدم أحد الطرفين فقط المعلومات او الخبرة، او العمل التكنولوجي، بشرط اشتراكه مع الطرف الآخر في إدارة المشروع، وهذا هو أساس التفرقة ما بين مشاريع الاستثمار الأجنبي المشترك المباشر.

من خلال هذه الخصائص يتضح لنا هذا النوع من الاستثمار يساهم أيضا في نقل التكنولوجيا والخبرات وتكوين راس المال البشري، نقل التقنيات الإدارية والتنظيمية الحديثة، وتنمية القدرات الإدارية للمدراء المحليين، وخلق فرص جديدة للعمل في الدول المضيفة، بالإضافة الى تنمية الإنتاج المحلي وتزويد الصادرات والسعي وراء تدنية قيمة الواردات. ومن جهة أخرى، قد يواجه المستثمر الأجنبي بعض المخاطر في حالة دخوله كشريك في أحد المشاريع المشتركة مع أحد الأطراف الوطنية، فإذا كان هذا الأخير متمثلا في شخصية معنوية عامة، فمن الممكن جدا أن يضع شروطا وقيودا على عمليات التوظيف، والتصدير، وتحويل الأرباح المتعلقة بالمستثمر الأجنبي الى البلد الأم؛ الأمر الذي قد يتنافى مع أهداف المستثمر الأجنبي. كما قد تتعارض مصالح الطرف الأجنبي مع الطرف الوطني، مما يؤدي الى خلق مشاكل إدارية تؤثر سلبا على السير العام للمشروع. كما قد يسعى الطرف الوطني بعد فترة زمنية معينة الى فصل الشراكة مع الطرف الأجنبي؛ الأمر الذي قد يهدد بقاء واستقرار المستثمر الأجنبي داخل السوق المحلية في الدولة المضيفة.

2- **الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتعددة الجنسيات (الشركات المتعددة الجنسيات)**: ان الشركات المتعددة الجنسيات هي شركات تخضع ملكيتها لسيطرة جنسيات متعددة، كما يقوم بإدارتها اشخاص من جنسيات مختلفة، وتقوم بأنشطتها الاقتصادية في بلدان اجنبية متعددة، إلا ان خطط عملها وسياساتها تصمم في مركزها الرئيسي الذي يوجد في دولة معينة، تسمى الدولة الأم، لكن نشاطها يتجاوز الحدود الوطنية لهذه الدولة الى دول أخرى، هي الدول المضيفة. وتعد الشركات متعددة الجنسيات من اهم اشكال الاستثمار الأجنبي المباشر؛ حيث تحتل سنويا، نصيب الأسد من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة[1].

[1] سي عفيف البشير، **عوامل جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر – دراسة حسب نموذج الجاذبية**، مذكرة للحصول على شهادة الماجستير، جامعة محمد بن أحمد، وهران 2، 2016، ص 27.

الشكل (1 – 1): اشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على napkin

الفرع الثاني: أهمية وأهداف الاستثمار الأجنبي المباشر، ومحدداته

حجم العائدات الاستثمارية هو مقياس لقياس تطور الدول ويعد عامل من عوامل المالية لرفع الدخل الوطني الذي يصاحبه ارتفاع الدخل الفردي مما يؤدي الى تحسين المستوى المعيشي فلاستثمارات أهمية اقتصادية واجتماعية واستراتيجية.

أولا: أهمية الاستثمار الأجنبي

ان الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة جديدة إذا أخذناها مقابل التجارة الدولية في العلاقات الدولية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، على سبيل المثال كان الاستثمار الأجنبي المباشر في المرتبة الثالثة بين تدفقات رأس المال خلال عقد الستينات والسبعينات والثمانينات من القرن الماضي، عندما كانت المساعدة وقروض البنوك التجارية أكبر، ولكن أهمية ودور الاستثمار الأجنبي ظهرت في التكامل العالمي الذي نمى في الماضي القريب، على سبيل ان النمو الكبير في الاستثمار الأجنبي المباشر في عقد التسعينات من القرن الماضي وعبر الزمن منذ عام 1970 قد جلب درجة تكامل أكبر في الاقتصاد العالمي مما لو كانت التجارة الدولية لوحدها، والأكثر أهمية أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان قد نمى بمعدل أسرع من نمو الصادرات منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي[1].

عرفت التسعينات تزايد ملحوظاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي، حيث يلاحظ أن التدفقات تزايدت من 202 مليار دولار أمريكي سنة 1990 إلى 1271 مليار دولار أمريكي سنة 2000[2].

[1] محمد صالح القريشي، **المالية الدولية**، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008، ص 148.

[2] الاونكتاد، **تقرير الاستثمار العالمي 2000**، تشجيع الروابط، 2000، ص 8.

إن تدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات الخمس المقبلة يحتمل جداً ان يكون نسقها مرتفع نوعاً ما، كنتيجة للنمو العالمي المزدهر إضافة إلى ارتفاع وتيرة العولمة المالية في أنحاء مختلف المناطق الجغرافية العالمية والتكتلات الاقتصادية المختلفة في العالم. كما ان هذه التدفقات ستكون مرتبطة إلى حد ما بالضغوطات وكذلك التحسينات في مجال المنافسة على مستوى بيئات العمل في أكثر الدول. إلا أن الأخطار الجيوسياسية والتنظيمية ومؤشرات الاقتصاد الكلي وكذا مستجدات الأزمة العالمية الحالية ستعيق نوعا ما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم[1].

في الوقت الذي يشهد فيه الاستثمار الأجنبي المباشر حالة من النمو الكبير، فإن أشكال تدفق رؤوس الأموال الأخرى بدأت تتلاشى. فالمساعدات الدولية كانت تمثل مصدراً هاماً للتمويل الخارجي للدول النامية في الستينيات؛ أما الآن فهي في تناقص مستمر وتمثل أقل من ربع رأس المال الدولي؛ أما القروض المالية التجارية والتي كانت المصدر الرئيسي، لتدفق رأس المال خلال السبعينات تآكلت خاصة بعد أزمة المديونية العالمية خلال الثمانينيات لاسيما في أمريكا اللاتينية.

أما الاستثمار الأجنبي الغير مباشر في البورصات العالمية، والذي شهد ثورة خلال ثمانينات وحتى منتصف التسعينات في بورصات الدول النامية، لا يزال يشكل أهمية ولكنه مصدر غير مستقر، ويتضمن قدرا من الخطورة كما حدث بالمكسيك ودول شرق أسيا، فإن مصدر التمويل الخارجي الوحيد المرحب به هو الاستثمار الأجنبي المباشر.

وقد تدفع مرونة الاستثمار الأجنبي المباشر، الكثير من الدول إلى تفضيل الاستثمار الأجنبي على الأشكال الأخرى من تدفقات رأس المال، وهذا ما بقي مسيطرا لعدة سنوات. ومن تم تبرز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر للمكاسب التي يحققها للدول المضيفة يمكن أن نلخصها في النقاط التالية:

- يتيح الاستثمار الأجنبي المباشر، نقل التكنولوجيا في شكل تنويعات جديدة من مدخلات رأس المال، ويحفز المنافسة في السوق المحلية لمستلزمات الإنتاج؛
- كما أنه مصدر لتدفق رأس المال اللازم لتمويل عجز الميزان التجاري؛
- يساهم هذا الاستثمار في تنمية رأس المال البشري غي الدول المضيفة، عن طريق تدريب للموظفين لتشغيل المشروعات الجديدة، ويعمل على إيرادات ضرائب البلد المضيف؛

[1] CNUCED, **rapport sur l'investissement dans le monde, les politiques d'IDE et le développement** : perspectives nationales et internationales, nations unies, New York et Genève, 2003, pages 1-15.

- يعوض الاستثمار الأجنبي المباشر النقص في الادخار الوطني، الذي يمكن أن تعاني منه الدول المضيفة وذلك لتمويل التنمية، في حين يساهم في التنمية قطاع التصدير، كمساهمة في صادرات دول شرق آسيا وصين على وجه الخصوص؛

- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية أنشطة البحوث والتطوير في الدولة المضيفة، مثال الصين في علاقتها بشركات كبرى مثل ميكروسوفت وموتورولا[1].

ثانيا: أهداف الاستثمار الأجنبي

قد تكون هذه الأهداف من أجل النفع العام (كالمشروعات العامة التي تقوم بها الدولة) او من أجل تحقيق العائد او الربح كالمشروعات الخاصة، ومن الأهداف أيضا[2].

- تحقيق عائد مناسب يساعد على استمرارية المشروع؛
- المحافظة على قيمة الأصول الحقيقية؛
- استمرارية الحصول على الدخل والعمل على زيادته؛
- ضمان السيولة اللازمة؛
- القضاء على التخلف وتحقيق النمو الاقتصادي.

وحتى تتحقق الأهداف التي يسعى المستثمر لتحقيقها، فإنه يستخدم جملة من الأدوات تعرف بأدوات الاستثمار، والتي يمكن تعريفها بأنها ذلك الأصل الحقيقي أو المالي الذي يحصل عليه المستثمر مقابل المبلغ الذي يستثمره، وهناك عدة أدوات للاستثمار، يمكن إبرازها على النحو التالي[3]:

- الأوراق المالية كأداة للاستثمار؛
- العقارات كأداة للاستثمار؛
- المشروعات الاقتصادية كأداة للاستثمار؛
- العملات الأجنبية كأداة للاستثمار؛
- المعادن النفيسة كأداة للاستثمار؛
- صناديق الاستثمار كأداة للاستثمار.

---

[1] جمال منصر، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآثارها على التنمية الاقتصادية**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 38، العدد رقم 2، جوان 2001، ص 07.

[2] قنفود مراد، **دور الاستثمار الاجنبي في تحقيق التنمية المستدامة للدولة المضيفة – الجزائر نموذجا**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة الدكتور الطاهر مولاي، سعيدة، 2020، ص 12.

[3] ريم ثوامرية، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2000 –2015**، أطروحة دكتوراه، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2019، ص5.

الشكل (1 – 2): اهداف الاستثمار وادواته

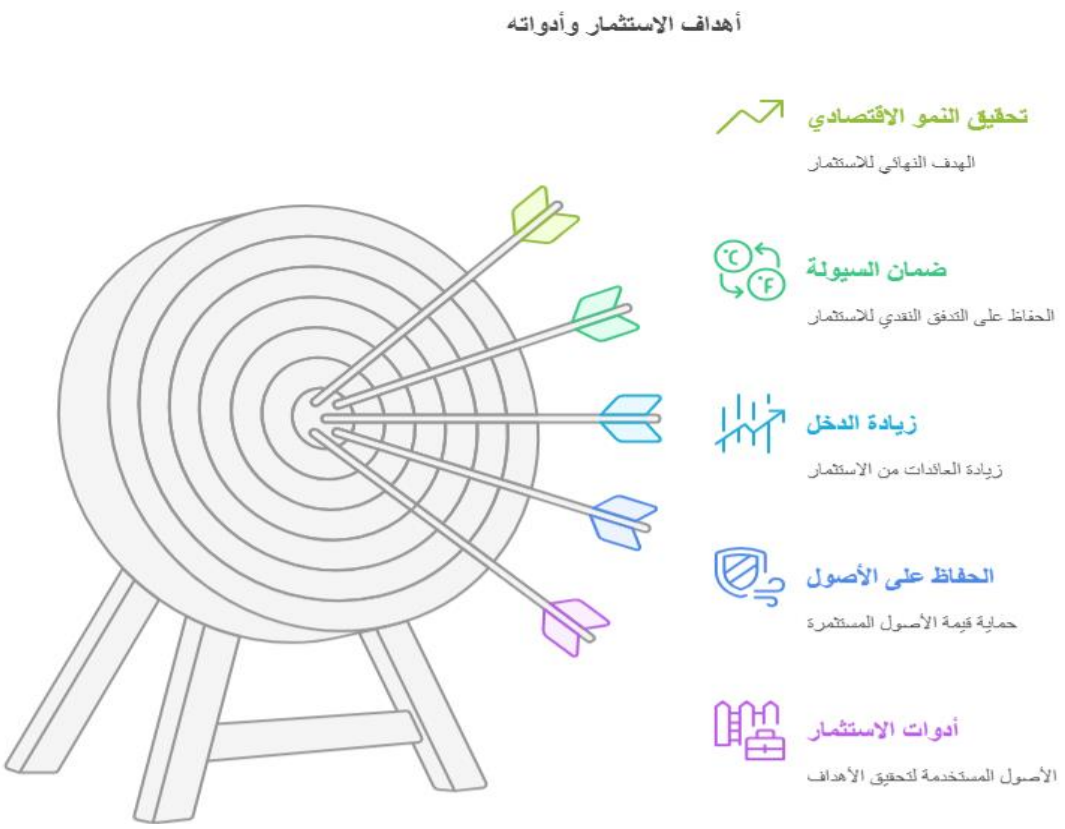

المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على napkin

ثالثا: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

تتعدد العوامل الرئيسية التي تساهم في استقطاب الاستثمارات الأجنبية للدولة المضيفة، حيث تسعى الدول الى جذب مختلف المشاريع الاقتصادية والصناعية والخدمية، وذلك من خلال بناء القاعدة الأساسية والمتينة لجذب الاستثمارات. حيث يفكر المستثمر عادة قبل إقامة أي مشروع تجاري في الدول المضيفة، ان تكون تلك الدول بيئة حاضنة ومناسبة لإقامة مختلف المشاريع تتمثل العوامل التي تلعب دورا رئيسا في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، فيما يلي[1]:

- حجم السوق: أحد أهم العوامل في جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث يتم تعريف حجم السوق في الأدبيات الاقتصادية إما بالناتج المحلي الإجمالي أو بحجم السكان او بنصيب الفرد من الناتج المحلي

[1] د. محمد إسماعيل جمال قاسم حسن كريم زايدي، **الاستثمار الأجنبي المباشر**، سلسلة كتيبات تعريفية العدد 41، موجه الى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي، صندوق النقد العربي 2022، ص ص 10-12.

الإجمالي. ويلعب كبر حجم السوق دورا هاما في زيادة الطلب على المنتجات السلعية والخدمية، وكذلك الإمكانية من البيع والربح في تصريف السلع والخدمات التي يتم تقديمها، إضافة الى توفير وخلق العديد من فرص العمل. وبالتالي يساعد كبر حجم السوق على استقطاب المستثمرين الأجانب لإقامة مشاريعهم الاستثمارية سواء التجارية والصناعية والزراعية والخدمية، وهذا يعني أن اقتصاديات السوق الكبيرة تجذب المستثمرين. إضافة إلى أن الأسواق الكبيرة لديها القدرة على تصريف المنتجات السلعية، وبالتالي إمكانية توفر المزيد من فرص الربح؛

- مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي: من العوامل الرئيسة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تتنوع مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي، وذلك بما يشمل:

- التضخم: عادة يستخدم كأحد مؤشرات عدم الاستقرار الاقتصادي، حيث يشير الى عدم مقدرة الحكومة والسلطة النقدية على تحقيق التوازن والحد من العرض النقدي. ويرى الاقتصاديون ان ارتفاع التضخم له أثر سلبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المستقبلة للاستثمارات؛
- الكتلة النقدية: تعتبر الكتلة النقدية من أحد مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الذي يركز عليها المستثمر الأجنبي، حيث يقيس عمق القطاع المالي، مما يقلل أو يزيد من تكلفة المعاملات المالية، كما يتوقع أن يساهم ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية في البلد المضيف على استقطاب الاستثمارات الأجنبية.

- مؤشرات القطاع الخارجي: تتعدد المتغيرات التي تقيس أهمية التجارة العالمية في جذب الاستثمارات الأجنبية، وذلك بما يشمل:

- درجة الانفتاح: أحد العوامل الرئيسة في جذب الاستثمارات، خاصة أن الدول التي تشجع الانفتاح على الأسواق العالمية ولا تفرض قيود على التجارة الدولية تساهم في استقطاب المستثمرين لإقامة مشاريعهم، وكذلك الاستفادة من إمكانية تصريف المنتجات السلعية والخدمية خارج حدود الدولة المضيفة. وبالتالي يعتبر مؤشر الانفتاح التجاري مؤثرا إيجابيا على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- عجز ميزان المدفوعات: يشير عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الى ان الدول تعتمد بدرجة كبيرة على موارد الآخرين، مما يؤدي الى أن المستثمرين يتقيدون في حركة رأس المال والأرباح.

- مؤشرات الحرية الاقتصادية: تلعب مؤشرات الحوكمة الرشيدة المرتبطة بمتغيرات الحرية المالية والمصرفية وحرية حقوق الملكية وتعزيز الحوكمة الإدارية ومدى فعالية الحكومة دورا هاما وفعالا في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تعكس هذه المؤشرات مدى فعالية البيئة الاستثمارية والقانونية والمصرفية. تختلف درجة مؤشرات الحرية الاقتصادية في استقطابها للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وفيما يلي بعض هذه المؤشرات:

- مؤشر الحرية المالية والمصرفية: يعكس مدى الكفاءة المصرفية، حيث ان المؤسسات المالية التي تقدم مختلف الخدمات المالية للأفراد والشركات، تكون لها مطلق الحرية في تقديم الائتمان وقبول الودائع، وإجراء عملياتها بالعملات الأجنبية. لذلك يرغب المستثمر الأجنبي ان يتم معاملته من قبل الدول المضيفة كشركة محلية، وان تكون مستقلة عن سيطرة الحكومة في التدخل بالقطاع المالي والمصرفي؛
- مؤشر حرية الاستثمار: في بعض الدول لا توجد قيود على حركة رؤوس الأموال، حيث يسمح للأفراد والشركات بتحويل الموارد المالية دون أية قيود عبر حدود الدول، وبالتالي يساهم ذلك في جذب الاستثمارات الأجنبية؛
- ضعف الحوكمة: يقيض ضعف الحوكمة والبيروقراطية من الحرية الاقتصادية، وذلك من خلال التأثير على الأمن وعدم اليقين للمستثمر في العلاقات الاقتصادية، حيث ان تفشي الفساد الإداري داخل دوائر الدولة يؤدي الى عدم قدرة الشركات على تنفيذ العقود مما يدفع المستثمر الأجنبي الى التفكير في جدوى إقامة الاستثمارات في الدول التي يتفشى فيها ضعف الحوكمة؛
- حرية حقوق الملكية: يعتبر تقييما لقدرة الافراد على تملك الملكية الخاصة، بحيث تكون ملكيته مضمونة بشكل كامل من قبل الدولة. في حين يقيس المؤشر قدرة الدولة على حماية حقوق الملكية الخاصة والدرجة التي تفرضها الحكومات على تلك القوانين. اما في حالة انعدام حرية حقوق الملكية، فإن هذا يعني مصادرة الملكيات الخاصة.

الفرع الثالث: مزايا وعيوب الاستثمار الاجنبي المباشر

يلعب الاستثمار الأجنبي دور كبير في تحقيق فوائد ومنافع هامة للدول المتلقية له، كما ان له آثار سلبية على اقتصاديات هذه الدول وهذا ما سنتطرق له فيما يلي:

أولا: مزايا الاستثمار الأجنبي

هناك الكثير من المنافع والفوائد الاقتصادية الهامة التي يمكن للدولة المضيفة الحصول عليها جراء استقطابها للاستثمار الأجنبي المباشر والتي من بينها[1]:

- توفير مصدر متجدد للحصول على العملات او رؤوس الأموال لتمويل برامج وخطط التنمية؛

[1] ملاوي مصطفى، **أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2019، ص13.

- رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي وخلق طبقة جديدة من رجال الاعمال وذلك عن طريق قيام افراد المجتمع بالمساهمة في مشروعات الاستثمار او استحداث مشروعات جديدة مساندة للمشروعات الاستثمارية الأجنبية؛
- تسهيل حصول الدول المضيفة على التقنيات الحديثة والمطورة خاصة لبعض أنواع الصناعات؛
- تدريب العمالة المحلية التي تتاح لها فرص العمل بفروع الشركات الأجنبية واكسابها المهارات التكنولوجية باستخدام أحدث أساليب العمل والتدريب، حيث يقوم العاملون بهذه الفروع بنقل واستخدام مهاراتهم ومعرفتهم العملية والإدارية الى الشركات الوطنية عندما يلتحقون بالعمل بها؛
- إقامة علاقات علمية بين فروع الشركات الأجنبية وبين مراكز البحث العلمي المحلية، مما يؤدي الى اكتساب تلك المراكز لأحدث ما توصلت اليه الشركات العالمية من تكنولوجيا وأساليب بحثية؛
- إضافة الاستثمارات الأجنبية الى تكوين الرأسمالي لاقتصاديات البلاد النامية وتعويض نقص المدخرات المحلية نتيجة التدفق المتجدد لتلك الاستثمارات أو إعادة استثمار عوائدها.

ثانيا: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك عيوب للاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى كل من الدولة المضيفة والدولة المصدرة تتمثل فيما يلي:[1]

- على مستوى الدولة المضيفة: بالرغم من الدور الهام الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي في الدول المضيفة من خلال استفادة تلك الدول من المزايا سالفة الذكر، إلا أنه يواجه العديد من الانتقادات والتي نذكر منها:

- غالبا ما يترتب على تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر قيام المستثمرين باستيراد متطلبات الاستثمار من الخارج خاصة في ظل عدم توافرها في السوق المحلي، او انها ذات أقل مقارنة بمثيلاتها من الخارج ويترتب على ما سبق زيادة فاتورة الواردات، وينعكس ذلك سلبا على الميزان التجاري خاصة إذا كانت الزيادات في الواردات تفوق ما يضيفه الاستثمار الأجنبي الى الصادرات، ويزداد الأثر سواء في حالة قدرة المستثمرين الأجانب على تحويل أموالهم الى الخارج، الأمر الذي يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات ككل؛
- قد يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر الى تناقص الاستثمار المحلي او مزاحمة الاستثمار المحلي في الدول المضيفة بدلا من أن يشجع على الاستثمارات المحلية وبالشكل الذي يحد من تأثيره على النمو الاقتصادي في تلك الدول،

[1] المرجع السابق، ص15.

وتحدث المزاحمة بسبب تحويل جزء من متطلبات الاستثمار الأجنبي المباشر من السوق المحلي او بسبب المنافسة بين شركات الاستثمار الأجنبي والشركات المحلية بحيث يترتب على الحالة الأولى نقص المدخرات في السوق المحلي والتي تتجه الى الاستثمارات المحلية، ويترتب على الحالة الثانية خروج بعض الشركات المحلية القادرة على الصمود امام المنافسة الأجنبية، إذ أن خروج الشركات المحلية في الدول المضيفة غير القادرة على المنافسة يكون في صالح الدولة المضيفة خاصة في الاجل الطويل، إذ أن ذلك يشجع الشركات الضعيفة على تحسين أوضاعها والدخول في حلبة الإنتاج مرة أخرى ويؤدي ذلك الى مزيد من النمو الاقتصادي في الدول المضيفة؛

- يتوقف الدور الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة (من خلال نقل التكنولوجيا المصاحبة له) على مدى ظروف وإمكانيات تلك الدول، مثل توافر بنية أساسية قوية تساعدها على تطبيق التكنولوجيا الحديثة والناتجة عن زيادة الانفاق على البحوث والتطوير، كذلك نوعية الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية مثل مدى توافر عمالة ماهرة ناجمة على زيادة الانفاق على رأس المال البشري ومن الملاحظ أن معظم الدول النامية تفتقر الى تلك المقومات الأمر الذي يجعل تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر محدود، ليس ذلك فحسب بل إن تلك التكنولوجيا قد تكون محدودة ولا تتناسب مع ظروف الدول المضيفة، بصفة خاصة في القطاعات التي تتسم بقدرات تكنولوجية ضعيفة، وبالشكل الذي يعيق تلك الشركات من تعديل وتقبل التكنولوجيا الحديثة؛
- يرى البعض ان الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد تؤثر سلبا على الموازنة العامة للدولة المضيفة بصفة خاصة في ظل قيام الدولة الضعيفة بتقديم إعفاءات ضريبية كبيرة على أنشطة تلك الاستثمارات إذ تؤدي الإعفاءات السابقة الى تآكل إيرادات الدولة الضريبية مما يؤثر سلبا على الموازنة العامة؛
- قد تؤدي زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى وجود نوع من التدخل في النواحي السياسية للدولة؛
- تميز الشركات الأجنبية في الدول المضيفة بين العمالة الأجنبية ومثيلاتها في الدول المضيفة فيما يتعلق بالأجور، إذ تمنح العاملون الأجانب أجور عالية مقارنة بتلك الممنوحة لعمال الدولة المضيفة.

- على مستوى الدولة المصدرة: تتمثل أهم عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الدولة المصدرة فيما يلي

- حرمان الدولة المصدرة من ضرائب دخل الشركات؛
- تصدير فرص العمل؛
- التأثير على الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

المطلب الثاني: الإطار النظري للتنمية المستدامة

ظهرت التنمية المستدامة معتمدة في جذورها على البيئة واستدامتها، حيث شهدت السنوات الأخيرة تدهورا مخيفا للبيئة مما يجعل التنمية المستدامة من المواضيع الأكثر طرحا عالميا، لان مبادئها تجمع بين تحقيق تنمية في جميع المجالات ومستوى معيشي مناسب للأفراد مع المحافظة على البيئة، هو الذي يجعل من تحقيق اهداف التنمية المستدامة من اهم الأولويات الأمم المتحدة، ومن أولويات جميع الدول العالم.

انطلاقا مما تقدم، سيتم تسليط الضوء في هذا العنوان على ما يلي:

الفرع الأول: تطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة

الفرع الثاني: تعريف التنمية المستدامة وابعادها

الفرع الثالث: أهداف التنمية المستدامة وخصائصها

الفرع الأول: تطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة

عرف مفهوم التنمية عدة تطورات، فخلال الاربعينات عرفت التنمية على انها نمو الاقتصادي، حيث كان مفهوما مقتصرا فقط على الجانب الاقتصادي، ولكن مع نهاية الستينات وحتى منتصف السبعينيات، بدأ مفهوم التنمية يشمل جوانب اجتماعية بعدما كان يقتصر في المرحلة على القضايا الاقتصادية فقط، فقد اخذت عملية التنمية طياتها ابعادا اجتماعية كان أساسها تقليل الفقر والقضاء على البطالة واللامساواة في التوزيع ضمن اقتصاد يستمر بالنمو. فقد تجسدت هذه المرحلة بشكل واضح في نموذج سيزر الشهير الذي يعرف التنمية من خلال حجم مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة في التوزيع، كما جسدت في نموذج تودارو Todaro الذي تحدد فيه عملية التنمية في ثلاثة ابعاد رئيسية هي: اشباع الحاجات الأساسية واحترام الذات وحرية الاختيار[1].

وبالتالي خلال هذه المرحلة فقد تطور مفهوم التنمية من كونها زيادة في الناتج الإجمالي الداخلي للدولة الذي ينتج عنه زيادة متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج الى إضافة جانب تقليل الفقر وإزالة عدم المساواة، وعليه يمكن القول بأن هذه المرحلة هي المرحلة التي ظهر فيها مفهوم التنمية الاجتماعية.

لقد برز مفهوم التنمية المستدامة خلال مؤتمر ستوكهولم (السويد) سنة 1972 حول البيئة الإنسانية الذي نظمته الأمم المتحدة، وكان بمثابة خطوة نحو توجيه الاهتمام العالمي بالبيئة. ولقد ناقش هذا المؤتمر للمرة الأولى القضايا البيئية وعلاقتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم. وتم الإعلان عن ان الفقر وغياب التنمية هما اشد أعداء البيئة،

[1] الهام شيلي، **دور استراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية – دراسة ميدانية في المؤسسة المينائية بسكيكدة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة الاعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014، ص 61.

من ناحية أخرى انتقد مؤتمر ستوكلهم الدول والحكومات التي لا زالت تتجاهل البيئة عند التخطيط للتنمية، وصدمت وثيقة دولية: Report of United Nation Conber On The Human Environment وتتضمن هذه الوثيقة مبادئ العلاقات بين الدول، والتوصيات التي تدعو كافة الحكومات والمنظمات الدولية لاتخاذ تدابير من اجل حماية البيئة وإنقاذ البشرية من الكوارث البيئية والعمل على تحسينها.

وبناء على ذلك فقد ظلت التنمية المستدامة خلال عقد السبعينات غامضة ومقتصرة على الندوات العلمية المغلقة التي كانت تحاول ان تجد تعريفا مقبولا لهذا المفهوم[1].

في عام 1983، اجتمعت الأمم المتحدة مع اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية برئاسة رئيسية الوزراء النرويجية السابقة غرو هارلم، وقد تم تأسيس لجنة لمعالجة تزايد المخاوف من انهيار البيئة البشرية والموارد الطبيعية والآثار الناجمة عن هذا الانهيار على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبعد أربع سنوات نشرت المجموعة تقريرا لمعالجة هذه القضايا بعنوان "مستقبلنا المشترك" (المعروف أيضا باسم تقرير برونتلاند)، قدم التقرير تحليلا دقيقا لحالة البيئة فضلا عن نشر تعريف للتنمية المستدامة[2].

ولما انعقد مؤتمر الأمم المتحدة عن البيئة والتنمية عام 1992، برزت فكرة التنمية المستدامة او المتواصلة كواحدة من قواعد العمل الوطني والعالمي، ووضع المؤتمر وثيقة مفصلة (برنامج العمل في القرن الحادي والعشرين) تضمنت أربعين فصلا تناولت ما ينبغي الاسترشاد به في مجالات التنمية الاقتصادية (الزراعة، الصناعة، الموارد الطبيعية)، والتنمية الاجتماعية (الصحة، التعليم)، وفي مشاركة قطاعات المجتمع في مساعي التنمية وفي الحصول على نصيب عادل من ثمارها.

وفي عام 2002، انعقد مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة، ليراجع حصيلة استجابة العالم لفكرة التنمية المتواصلة، اذا فالتطور من فكرة بيئة الانسان عام 1972 الى فكرة البيئة والتنمية عام 1992 الى فكرة التنمية المتواصلة 2002 ينطوي على تقدم ناضج، ذلك ان العلاقة بين الانسان والبيئة لا تقتصر على آثار حالة البيئة على صحة الانسان كما يعتقد في عام 1972، انما للعلاقة وجه آخر هو ان البيئة هي خزانة الموارد التي يحولها الانسان بجهده وبما حصله من المعارف العلمية والوسائل التقنية الى ثروات، فتحويل الموارد الى ثروات هو جوهر التنمية[3].

---

[1] كريم زرمان، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001–2009**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، جامعة محمد خيضر، بسكر، الجزائر، جوان 2010، ص ص 192–193.

[2] فطيمة مبارك، **التنمية المستدامة – أصلها ونشأتها**، مجلة بيئة المدن الالكترونية، العدد 13، يناير 2016، ص 15.

[3] نبيلة فالي، **التنمية – من النمو الى الاستدامة**، المؤتمر العلمي الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 7–8 أفريل 2008، ص ص 9–10.

الفرع الثاني: تعريف التنمية المستدامة وابعادها

أولا: تعريف التنمية المستدامة

❖ **تعريف بعض الاقتصاديين للتنمية المستدامة:**

✓ عرف ويليم رولكز هاوس مدير حماية البيئة الامريكية التنمية المستدامة على انها: تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة وذلك من منطلق ان التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليات متكاملة وليست متناقضة[1].

✓ عرف ادوارد باربر التنمية المستدامة بانها: ذلك النشاط الاقتصادي الذي يؤدي الى الارتفاع بالرفاهية الاجتماعية مع أكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الاضرار والإساءة الى البيئة[2].

✓ بالنسبة الى الباكستاني محبوب الحق والهندي امارتايا سن، فان التنمية المستدامة هي: تنمية اقتصادية اجتماعية، لا اقتصادية فحسب، تجعل الانسان منطلقها وغايتها، وتتعامل مع الابعاد البشرية او الاجتماعية للتنمية باعتبارها العنصر المهيمن، وتنظر للطاقات المادية باعتبارها شرطا من شروط تحقيق هذه التنمية[3].

❖ **تعرف منظمة الأغذية والزراعة العالمية:** على انها إدارة وحماية الموار الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار اشباع الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية، فهذه التنمية المستدامة في الزراعة والغابات والمصادر السمكية تحمي الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية، ولا تضر بالبيئة وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية، الاقتصادية، والاجتماعية[4].

❖ **يعرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية:** التنمية المستدامة في تقريره العالمي بشأن التنمية لعام 1992 بأنها عملية يتم من خلالها صياغة السياسات الاقتصادية، التجارية، الزراعية، الطاقوية، الصناعية والضريبية كلها بقصد إقامة تنمية تكون اقتصاديا واجتماعيا وايكولوجيا[5].

---

[1] احمد حامد محمد السيد احمد، إبراهيم جابر السيد، **آليات الاقتصاد الاستثماري**، دار العلم والايمان للنشر والتوزيع، دار الجديد للنشر والتوزيع، الأردن، 2020، ص 15.

[2] مهدي سهير غيلان واخرون، دراسة تحليلية لاهم مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية والمتقدمة، مجلة الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، الصادرة عن جامعة بابل، العراق، المجلد 01، العدد 01، 2009، ص 03.

[3] شهدان عادل الغرباوي، **التنمية المستدامة ما بين أثر التنمية الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بالمواد البشرية**، دار الفكر الجامعي، مصر-الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2020، ص 14.

[4] لمطوش لطيفة، بلعابد فايزة وصالح حميداتو، **دراسة تحليلية كومونز البيئية في التنمية المستدامة**، كتاب الملتقى الدولي الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، جامعة الوادي، الجزائر، 02-03 ديسمبر 2019، ص86.

[5] فاطمة بكدي ورابح حمدي باشا، **الامن الغذائي والتنمية المستدامة**، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، بدون سنة نشر، ص 171.

ثانيا: أبعاد التنمية المستدامة

إن التنمية المستدامة هي تنمية لا تركز على الجانب البيئي فقط بل تشمل أيضا الجوانب الاقتصادية والاجتماعية فلها ثلاثة ابعاد مترابطة فيما بينها نوجزها فيما يلي[1]:

1- **البعد الاقتصادي**: يقوم على مبدأ تعظيم الرفاهية الاجتماعية والقضاء على الفقر من خلال ترشيد السياسة الاقتصادية والاستخدام الفعال للموارد وحفظها.

2- **البعد الاجتماعي**: الانسان هو جوهر التنمية وقائدها ويجب عليه الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومحاربة الفقر وتقديم الخدمات الاجتماعية لجميع افراد المجتمع.

3- **البعد البيئي**: تركز الجوانب البيئية لتنمية المستدامة على أهمية الاستخدام الأمثل لضمان الحفاظ على الموارد الطبيعية واستدامتها كما تولي اهتماما كبيرا للمعضلات البيئية التي تهدد النظم البيئية مثل الاحتباس الحراري وتآكل طبقة الأوزون والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية وخاصة الطاقة والقضايا المختلفة المرتبطة بأنواع التلوث المختلفة.

الشكل (1 – 3): ابعاد التنمية المستدامة

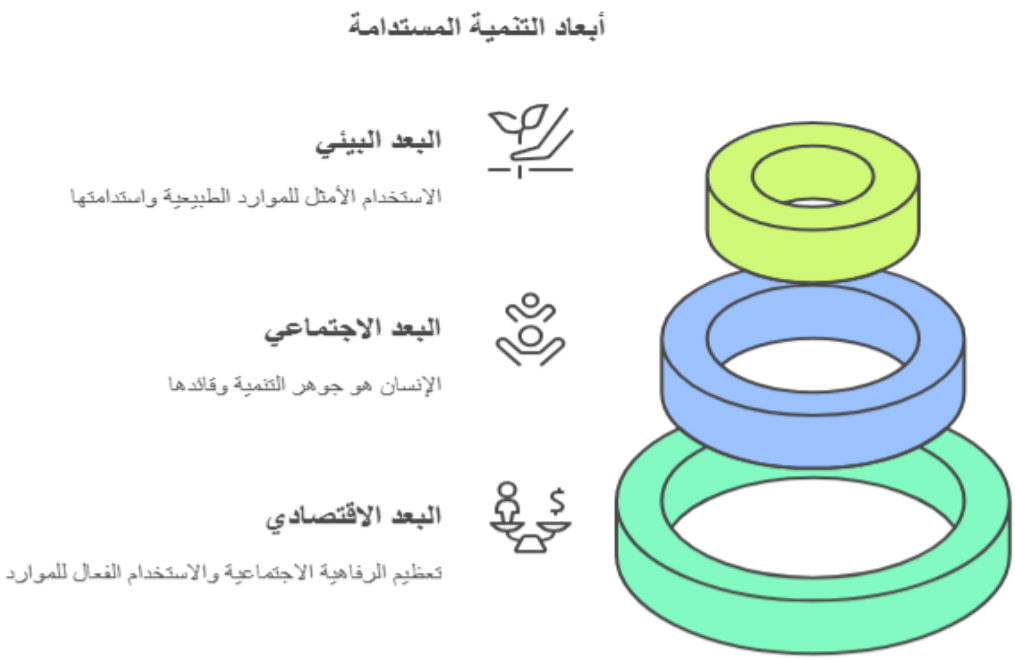

المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على napkin

[1] ساري حورية وبودربالة سارة حدة، **العلاقة بين الامن الغذائي وتحقيق التنمية المستدامة**، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، 06(01)، 2022، ص 168.

الفرع الثالث: أهداف التنمية المستدامة وخصائصها

أولا: اهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها الى تحقيق جملة من الأهداف التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان، حيث تحاول التنمية المستدامة من خلال التركيز على العلاقات بين نشاطات السكان والبيئة تتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الإنسان، وذلك عن طريق مقاييس الحفاظ على نوعية البيئة والإصلاح والتهيئة على أن تكون العلاقة بين الطرفين علاقة تكامل وانسجام؛
- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة وذلك من خلال تنمية إحساسهم بالمسؤولية وحثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد الحلول المناسبة بالمشاركة في إعداد وتنفيذ ومتابعة برامج ومشاريع التنمية المستدامة؛
- احترام بيئة الطبيعة وذلك من خلال التركيز على علاقة بين نشاطات السكان والبيئة والتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الإنسان وبالتالي فان التنمية المستدامة هي التي تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المدنية[1]؛
- أن التنمية المطلوبة لا تقتصر على التقدم في منطقة دون أخرى لسنوات معدودات وإنما للبشرية جمعا على امتداد المستقبل البعيد؛
- أن مستويات المعيشة التي تتجاوز الحد الادنى الأساسي من الاحتياجات لا يمكن ادامتها إلا عندما تراعي مستويات الاستهلاك في كل مكان بمتطلبات الادامة على المستوى البعيد؛
- ان الاحتياجات الاقتصادية كما يتصورها الافراد تتحدد كذلك اجتماعيا وثقافيا ومن ثم فان التنمية المستدامة تتطلب انتشار القيم التي تشجع مستويات الاستهلاك التي لا تتجاوز الحدود المعقولة[2]؛
- إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع وذلك باعتبار طريقة تلائم إمكانيته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية والسيطرة على جميع المشكلات البيئية؛
- تحقيق نمو اقتصادي مستدام يحافظ على الرأسمالي الطبيعي ويحقق أهداف التنمية الاقتصادية بصورة تؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة؛

[1] عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، **التنمية المستديمة، فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الطبعة الاولى 2010، ص 31-33.

[2] عنابي بن عيسى، **تفعيل التنمية المستدامة في الجزائر حتمية بيئية أم واقع اقتصادي**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول آداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة جامعة محمد بوضياف المسيلة، يومي 11/10 نوفمبر 2009، ص08.

- تعبئة الوسائل اللازمة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 من خلال تنشيط الشراكة العالمية من اجل التنمية المستدامة بروح من التضامن العالمي المعزز بمشاركة جميع البلدان وجميع اصحاب المصلحة وجميع الناس مع التركيز بشكل خاص على احتياجات أفقر الفئات وأضعفها[1].

ثانيا: خصائص التنمية المستدامة

تتميز التنمية المستدامة بجمله من الخصائص يمكن تصنيفها كالآتي:

- يتطلب تحقيق التنمية المستدامة مشاركة جميع القطاعات العامة والخاصة (وليس فقط السلطات العامة) وعلى جميع المستويات[2]؛
- التنمية المستدامة تشترط عدم استنزاف قاعده الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي، كما تشترط ايضا الحفاظ على العمليات الدورية الصغرى والكبرى في المحيط الحيوي، والتي يتم عن طريقها انتقال الموارد والعناصر وتنقيتها بما يضمن استمرار الحياة[3]؛
- شموليه الاهداف حيث لا تقتصر اهداف التنمية على رفع مستوى الرفاهية للمجتمع في اماكن قليله ولسنوات معدودة بل تعد اهداف التنمية المستدامة ممتدة للبشرية جميعا وعلى امتداد المستقبل البعيد، كما ان الحاجات تحدد عادة بالقيم التي يشجعها المجتمع، لذا فان التنمية المستدامة تتطلب انتشار القيم التي تشجع مستوى الاستهلاك الذي لا يتخطى حدود الممكن[4]؛
- التراكمية اي ان التنمية المستدامة لم تكن وليدة الصدفة وانما جاءت نتيجة تطور افكار وطروحات مختلفة وسابقة؛
- اخلاقية لان البشر هم القاعدة الاساسية لانطلاقها وليست الموارد، كما انها اخلاقية في رعايتها الطبيعة، التي هي بيئة البشر وسبب ديمومة وجودهم؛
- مستقبلية تعد التنمية المستدامة تنمية طويلة الاجل، ويعد البعد الزمني فيها أساسيا، وذلك لأنها تعتمد على امكانات الحاضر والتنبؤ والتخطيط لمتغيرات المستقبل؛

---

[1] بلعسل بنت بني ياسمين، عمروش الحسين، **الذكاء الاصطناعي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، 2022، ص 1162.

[2] Edwin Zaccai, **Sustainable Development: Characteristics and interpretations**, Geographica Helvetica, V 54, 1999, pp74-77, see link : https : //bit.ly/3DEeCfA, seen: 12/01/2020 .

[3] الجودي صاطوري، **التنمية المستدامة في الجزائر الواقع والتحديات**، مجلة الباحث، الصادرة عن جامعة قاصدي مرباح جامعة ورقلة، الجزائر، 2016، ص300.

[4] راشي طارق، **الاستخدام المتكامل للمواصفات العالمية الايزو في المؤسسة الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة شركة مناجم الفوسفات بتبسة**، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس جامعة فرحات عباس – سطيف –كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر 2011، ص 16.

- متوازنة اي التوازن بين الانسان وسيلة التنمية وبين الانسان الذي هو غاية التنمية، والتوازن بين مناطق الريف والحضر، والتوازن بين الرجال والنساء، والتوازن بين الفئات الغنية في المجتمع والفئات الفقيرة، والتوازن بين الانفاق العام والانفاق الخاص والتوازن بين عملية توسيع التنمية بزيادة الانتاج والدخل وبين مستوى توزيعها وتحقيق العدالة في الاستفادة من المنافع المتحققة، والتوازن بين الجيل القائم والجيل القادم[1]؛
- من خصائص التنمية المستدامة تلبية الحاجات الضرورية والأساسية من الغذاء والملبس والتعليم والخدمات الصحية وكل ما يتصل بحياة الانسان، وهي تقوم على التنسيق بين استخدام الموارد واتجاهات الاستثمارات ويجعلها جميعا تعمل بانسجام بما يحقق التنمية المتواصلة المنشودة[2].

الشكل (1 – 4): خصائص التنمية المستدامة

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على napkin

[1] اسماء هارون، **التعليم الجامعي بين رهانات الجودة وتحديات التنمية المستدامة – مقارنة سوسيولوجية لواقع وافاق التعليم الجامعي في الجزائر**، اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس جامعة محمد لمين دباغين، كلية العلوم السياسية والاجتماعية، 2020، ص18.

[2] فريجة حسين، **التنمية المستدامة، أبعادها الاقتصادية والاجتماعية**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول اداء وفعالية المنظمة في ضل التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، يومي 11-12 نوفمبر 2009.

المطلب الثالث: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أدوات تنويع مصادر الدخل ضمن نطاق الأنشطة الاقتصادية في أي بلد، حيث أثبتت الدراسات فعالية هذه الأداة وجديتها، ذلك لأن التركيز عليها سيدفع عجلة النمو الاقتصادي والتقليل من الاعتماد على القطاعات ذات الدور السيادي في حركة أي اقتصاد. ومع تزايد التركيز على التنمية المستدامة في العقدين الأخيرين، أصبح من الضروري دراسة العلاقة بين هذا النوع من الاستثمارات وأبعاد التنمية المستدامة التي تشمل النمو الاقتصادي، والحفاظ على البيئة، وتحقيق العدالة الاجتماعية. وعليه سنحاول في هذا المطلب ابراز العلاقة النظرية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وأبعاد التنمية المستدامة، وهذا من خلال تسليط الضوء على مجموعة من الدراسات المهمة والتي قدمت وصفا شاملا لعلاقة التأثير بين المتغيرين.

إذا أشارت العديد من الأبحاث والدراسات أن هناك آثار إيجابية وأخرى سلبية للاستثمار الأجنبي المباشر على الابعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، من أجل الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر بطريقة أكثر فعالية لكي يكون الاستثمار مصدرا لتنمية، حيث توصل العديد من الباحثين الى وجود علاقة إيجابية بين هذين المتغيرين، بينما وجد باحثون آخرون علاقة سلبية أو علاقة معقدة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة، وسنحاول عرض ذلك من خلال ما يلي:

الفرع الأول: من ناحية البعد الاقتصادي

- يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا كبيرا في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال خلق فرص العمل وزيادة الإنتاجية، وهذا يعزز من قدرة الدول على تحقيق أهداف التنمية المستدامة[1]؛

- الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم بشكل قوي في تحسين مؤشرات النمو الاقتصادي للدولة من خلال ضخ رؤوس أموال جديدة في الاقتصاد هذا يؤدي الى زيادة الإنتاجية وتوسيع النشاط الاقتصادي، كما ينتج عنه خلق فرص عمل جديدة؛

- تدخل تقنيات جديدة وأساليب إنتاج حديثة عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر مما يشجع الابتكار والتحسين في الكفاءة الإنتاجية، فيعتبر نقل التكنولوجيا عنصر حاسم لدعم الأبعاد الاقتصادية والتنموية؛

- غالبا ما يتطلب الاستثمار الأجنبي المباشر تحسينات في البنية التحتية مثل النقل والطاقة، والاتصالات مما يعزز الوصول الى الخدمات الأساسية ويساهم في التنمية الشاملة للمجتمع[2]؛

[1] Fernanda Chrystella Dzou, Salifu Ibrahim, Yang Lihua, Maximizing The Impact Of Foreign Direct Investment: Trends, Determinants, And Strategies For Sustainable Economic And Social Development, Guangdong Ocean University, Article in IOSR Journal of Economics and Finance, Vol 16, No 1, January 2025, p 15.

[2] Huynh Ngoc Chuong, Vo Tran Phuong Uyen, Nguyen Dang Phuong Ngan, Nguyen Thi Bao Tram, Nguyen Dao Mai Han, Pham Hoang Khanh Duyen, The impact of globalization, renewable energy, and labor on sustainable development: A cross-country analysis, Research article, University of Economics and law, HochiMinh city, VIETNAM, Vol 20, No 2, 21 February 2025, p 4.

– تعالج التأثيرات المتباينة للاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية والبعد الصناعي حيث يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر ان يعزز من النمو الاقتصادي وتقنيات المعلومات والاتصالات، فإن تأثيره على البعد الاقتصادي والذي يعتبر بعدا هاما للاستدامة فيظهر بشكل مختلط حيث يمكن أن يعاني من بعض الاستثمارات التي تركز على قطاعات أقل تعقيدا؛

– كما تشير أهمية استراتيجيات السياسة التي توجه الاستثمارات نحو قطاعات تساهم في تحقيق أهداف متنوعة للتنمية المستدامة؛

– الاستثمار الأجنبي المباشر يعزز من قدرة الدولة على الانفتاح التجاري وزيادة الصادرات، وخاصة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومع ذلك قد يؤثر الانفتاح التجاري أيضا سلبا على البعد الاقتصادي خاصة إذا كانت التجارة مركزة في السلع والخدمات الأكثر بساطة[1]؛

– النمو الاقتصادي المستدام: الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير كبير النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاجية في مختلف القطاعات مثل الزراعة والصناعة والخدمات. هذه الزيادة في الإنتاجية تساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتحسين مستوى المعيشة؛

– يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل إيجابي على تقليل معدل البطالة من خلال عدة آليات، فيساهم في تنشيط القطاعات الاقتصادية المحلية من خلال زيادة الطلب على المواد والخدمات المحلية مما يؤدي الى توسع هذه القطاعات؛

– يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا والمعرفة والمهارات من الشركات الأجنبية الى الشركات المحلية، مما يزيد من كفاءة الإنتاج ويعزز الابتكار فيؤدي الى تشجيع القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي في مختلف القطاعات؛

– جذب الاستثمارات الأجنبية يحتاج الى تحسين البنية التحتية، مما يؤدي الى تطوير مشاريع البنية التحتية الأساسية، بما في ذلك النقل والاتصالات، والتي تعتبر ضرورية لتمكين التنمية المستدامة للبعد الاقتصادي على المدى البعيد؛

– التركيز على الاستثمار في القطاع الزراعي يمثل نقطة قوية، حيث يشمل العمل مع المستثمرين الأجانب تقديم حوافز للاستثمار في هذا القطاع مما يساهم في تحديث الممارسات الزراعية وزيادة الإنتاجية، وبالتالي يتحقق الأمن الغذائي وهو أحد أهداف التنمية المستدامة[2]؛

[1] Ihsen Abid, Nesrine Gafsi, Economic Comlexity, Environmental Sustainability, and TechnologicalIntegration in Saudi Arabia: Analyzing Long-Term Trends, Department of Finance, College of Business, Imam Mohammad Ibn Saud Islamic, Riyadh, Saudi Arabia, Internatinal Journal of Energy Economics and Policy, Vol 15, No 3, 03 April 2025, p 13.

– الاستثمار الأجنبي المباشر يستثمر عادة في مشروعات جديدة مما يحفز النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاجية فيتم الاستثمار في القطاعات المهمة مثل: البنية التحتية، التصنيع والخدمات فيؤدي الى تحسين الناتج المحلي الإجمالي للدولة المضيفة. كما يجلب المستثمرون الأجانب تقنيات جديدة ومعرفة مقدمة مما يساعد على تحسين الكفاءة الإنتاجية والنمو التكنولوجي. هذا يمكن أن يساهم في تعزيز التنافسية في السوق. كما نجده يساعد الشركات المحلية على التوسع في الأسواق الجديدة مما يزيد من الفرص التجارية ويعزز الصحة الاقتصادية بشكل عام[1]؛

– يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاج، وتحسين كفاءة الموارد، مما يعزز من النمو الاقتصادي ويزيد الرفاهية الاجتماعية فيساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي. كما يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر الى خلق فرص عمل جديدة من خلال تأسيس شركات جديدة او توسيع الشركات القائمة، مما يزيد من مستوى العمل في البلد المضيف. إضافة الى ان (FDI) يهدف الى إدخال تقنيات جديدة وممارسة أعمال مبتكرة الى البلد المضيف من خلال نقل التكنولوجيا فيساهم في تحسين الإنتاجية[2].

الشكل (1 – 5): دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على napkin

[2] Ibeinmo Friday Cookey, Sectoral Foreign Direct Investment and Economic Development in Nigeria, Rivers State University, NKpolu-Oroworukwo, Port Harcourt, Rivers State, Nigeria, Vol 1, No 1, December 2024, p 18.

[1] Sisi Zheng and Shanyue Jin, Can Enterpries in China Achieve Sustainable Development through Green Investment?, College of Business, Gacgon University, Seongnam 13120, Republic of Korea, International Journal of Environmental Research and Public Health, Vol 20, No 1787, 18 January 2023, p 3.

[2] Serdar Ozturk, Seher Suluk, EXAMING THE RELATIONSHIP OF ECONOMIC GROWTH, FOREIGN DIRECT INVESTMENTS AND ENVIRONMENTAL POLLUTION IN SUSTAINABLE, Nevsehir Haci Bektas Veli University, Conference Paper, April 2021, p12.

الفرع الثاني: من ناحية البعد الاجتماعي

– للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية في نقل التكنولوجيا وتطوير مهارات القوى العاملة المحلية، حيث يساهم في تحسين مستوى المعيشة من خلال تطوير المهارات. يعزز هذا البعد من التنمية المستدامة من خلال تقوية قدرات المجتمع المحلي[1]؛

– يمكن أن يعزز الاستثمار الأجنبي المباشر التوظيف ويرتقي بمستوى معيشة الأفراد من خلال زيادة دخولهم، ومع ذلك يمكن أن يؤدي أيضا الى تفاوت في الفرص مما يتطلب استراتيجيات من السياسات العامة للتأكد من أن الفوائد تكون موزعة بشكل عادل[2]؛

– توفير فرص العمل: يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر الى خلق فرص عمل جديدة، مما يساعد على تقليل البطالة وتعزيز مستويات دخل الأسر بزيادة مستوى المعيشة للسكان المحليين، وبالتالي فهو يساهم في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية مثل مؤشر التنمية البشرية[3]؛

– يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا مهما لخلق فرص العمل الجديدة، حيث يوفر وظائف في القطاعات التي يتم الاستثمار فيها، هذا يمكن أن يقلل من معدل البطالة ويعزز من مستوى المعيشة. كما يعتبر عنصرا مهما في تدريب القوى العاملة وتنمية الموارد البشرية مما يساهم في تحسين مهارات العاملين وزيادة كفاءتهم وبالتالي دعم الجوانب الاجتماعية للتنمية المستدامة. كما تقوم الشركات الأجنبية بالاستثمار في المبادرات مما يحسن من نوعية الحياة في المسؤولية الاجتماعية للشركات[4]؛

– يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال خلق فرص العمل وزيادة الدخل في تحسين مستوى المعيشة للسكان المحليين، كما تساهم الشركات الأجنبية في تطوير مهارات القوى العاملة من خلال التدريب والتوجيه مما يعزز من قدرت الأفراد ويؤدي الى تحسين المنافسة محليا وعالميا، ويمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يساعد في التنوع الاجتماعي من خلال فتح أسواق جديدة وتوفير منتجات وخدمات مختلفة تلبي احتياجات مجموعة متنوعة من السكان[5].

[1] Fernanda Chrystella Dzou, Salifu Ibrahim, Yang Lihua, Loc.Cit, p 15.
[2] Huynh Ngoc Chuong, Vo Tran Phuong Uyen, Nguyen Dang Phuong Ngan, Nguyen Thi Bao Tram, Nguyen Dao Mai Han, Pham Hoang Khanh Duyen, Loc.Cit, p 4.
[3] Ibeinmo Friday Cookey, Loc.Cit, p18.
[4] Sisi Zheng and Shanyue Jin, Op.Cit, p4.
[5] Serdar Ozturk, Seher Suluk, Op.Cit, p13.

الشكل (1 – 6): تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاجتماعية

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على napkin

الفرع الثالث: من ناحية البعد البيئي

– يعزز الاستثمار الأجنبي المباشر المشاريع التي تتبنى ممارسات صديقة للبيئة وتكنولوجيات مستدامة، إلا أنه في بعض الحالات يتسبب في أضرار بيئية نتيجة لواقع استغلال الموارد بشكل غير مسؤول. لذلك تتطلب التنمية المستدامة تفعيل التشريعات والمعايير البيئية[1]؛

– على الرغم من أن بعض الاستثمارات تأتي مع معايير بيئية أعلى إلا أن هناك مخاوف بشأن تأثيرات الاستثمار الأجنبي في بعض الحالات، حيث قد تتجاهل الشركات الأجنبية حكم البيئة في سبيل تحقيق ربح سريع، لذا يجب على الدول وضع إطار تنظيمي لضمان استدامة الاستثمار بيئيا[2]؛

[1] Fernanda Chrystella Dzou, Salifu Ibrahim, Yang Lihua, Op.Cit, p 16.
[2] Huynh Ngoc Chuong, Vo Tran Phuong Uyen, Nguyen Dang Phuong Ngan, Nguyen Thi Bao Tram, Nguyen Dao Mai Han, Pham Hoang Khanh Duyen, Op.Cit, p 5.

– يجب على الاستثمار الأجنبي المباشر أن يدعم الصناعات الصديقة للبيئة لضمان تحقيق تنمية مستدامة لتوافقها مع الأهداف البيئية لضمان الحد من آثار التدهور البيئي، ومن الضروري اتباع سياسات تهدف الى توجيه الاستثمارات الأجنبية نحو الصناعات المتقدمة والتقنيات الخضراء لضمان تقديم فوائد مستدامة على المدى الطويل[1]؛

– تعزيز الاستدامة البيئية: رغم أن بعض الاستثمارات قد تكون لها آثار سلبية على البيئة، فإن التركيز على مشاريع الاستثمار التي تراعي الاستدامة يمكن أن يسهم في تقليل الآثار البيئية الضارة، من خلال اعتماد تقنيات وممارسات أكثر ملائمة للبيئة[2]؛

– تأتي الشركات المتعددة الجنسيات غالبا مع معايير بيئية أعلى وتكنولوجيا أكثر نظافة مما يمكن أن يساهم في تقليل آثار النشاطات الصناعية على البيئة. كما تدعو الشركات الأجنبية المستثمرة الى ممارسات إنتاج أكثر استدامة، مما يؤدي الى تقليل الاستهلاك الموجود بشكل غير مستدام[3]؛

– رغم الفوائد المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر، يمكن أن تسبب استثمارات معينة تفاقم المشكلات البيئية إذا كانت تركز على القطاعات الثقيلة أو الملوثة. إدا لم تسير بشكل صحيح، فإنه يمكن أن يتحول البلاد إلى "ملاذ تلوث" حيث تستقر الشركات في مناطق ذات تنظيم بيئي منخفض[4]؛

– رغم التأثيرات الإيجابية في البعدين الاقتصادي والاجتماعي الا ان في البعد البيئي نجد تأثيره سلبيا لأنه يمكن ان يؤدي (FDI) الى تدهور البيئة من خلال الشركات التي تتجاهل المعايير البيئية قد تسبب التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية والانبعاثات، لكن في المقابل يمكن لبعض الاستثمارات الأجنبية أن تركز على مشاريع صديقة للبيئة لحمايتها، مثل الطاقة المتجددة والتقنيات النظيفة مما يساهم في تحقيق الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة. كما نجد من خلال الضغط والمطالبة على تحسين الجودة البيئية يمكن ان يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر الى تحسين السياسات البيئية في الدول المضيفة. كما يشير الى انه على الرغم من الانخفاض المتوقع في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في بعض الفترات فإن عدم تنظيم الاستثمارات الأجنبية قد يؤدي الى زيادة الانبعاثات في المستقبل إذا لم يتم اتخاذ خطوات فعالة لتحسين الجودة البيئية من خلال التأكيد على ضرورة تعزيز الوعي البيئي في جميع شرائح المجتمع لتحقيق تنمية مستدامة متكاملة[5].

[1] Ihsen Abid, Nesrine Gafsi, Op.Cit, p 14.
[2] Ibeinmo Friday Cooke, Op.Cit, p 19.
[3] Sisi Zheng and Shanyue Jin, Op.Cit, p 5.
[4] Yumei Wu, Rong Wang, and Fayuan Wang, Exploring the Role of Foreign Direct I nvestment and Environmental Regulation in Regional Ecological Efficiency in the context of Sustainable Development, School of Economics and Management, Nanjing Institute of Technology, Nanjing 211167, China, Vol 15, No 9104, 5 June 2023, p 5.
[5] Serdar Ozturk, Seher Suluk, Op.Cit, p14.

الشكل (1 – 7): تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على البعد البيئي

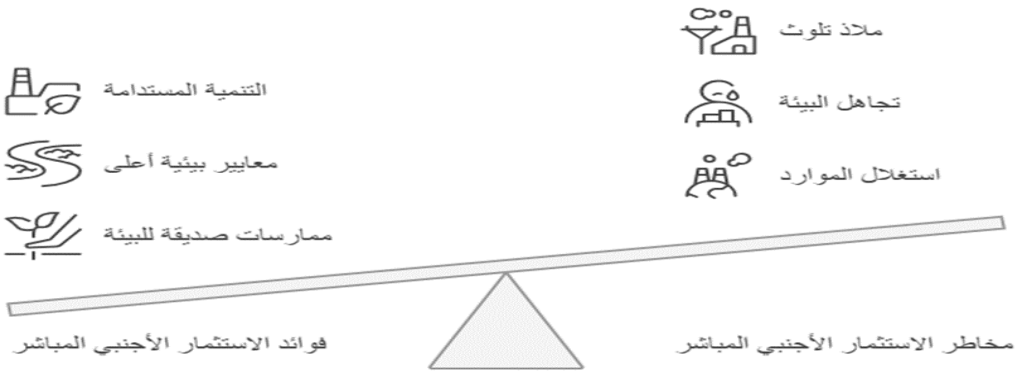

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على napkin

من خلال ما تم التطرق اليه وعند النظر الى العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وأبعاد التنمية المستدامة تظهر أنها علاقة معقدة لان (FDI) يحمل في طياته إمكانيات كبيرة لتعزيز الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، لأن تأثيره يعتمد على:

- نظرة الحكومات وما يتعلق بحاجتها الى وضع سياسات عملية لتعزيز الفوائد من الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال تحسين بيئة الأعمال وتقديم الحوافز لجذب الاستثمارات مع ضمان أن هذه الاستثمارات تراعي الاعتبارات البيئية والاجتماعية؛
- الطريقة التي يتم بها إدارة هذه الاستثمارات وكذلك من الضروري تنفيذ سياسات تضمن الأمان لتحقيق نتائج إيجابية للجميع من خلال تحقيق توازن بين الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لضمان تحقيق التنمية المستدامة؛
- نوع القطاع الذي يستهدفه الاستثمار، فإذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر موجها نحو القطاعات المتقدمة مثل التكنولوجيا النظيفة أو الطاقة المتجددة فإنه يمكن أن يعزز التنمية المستدامة من خلال دعم الابتكار وزيادة كفاءة استخدام الموارد وتقليل الأثر البيئي مثلا: استثمار الشركات الأجنبية في مشاريع الطاقة الشمسية أو الرياح يمكن أن يساهم في تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري وتعزيز استدامة الطاقة، في المقابل إذا كان الاستثمار موجها نحو القطاعات التقليدية مثل الصناعات الاستخراجية أو التصنيع القائم على الموارد الطبيعية فقد لا يحقق نفس النتائج

الإيجابية فيما يتعلق بالاستدامة. باختصار نوع القطاع المستهدف للاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر بشكل مباشر على فعالية هذا الاستثمار في تعزيز التنمية المستدامة فنجد الاستثمارات في القطاعات المستدامة تعزز النمو الاقتصادي بينما تقلل من الأثار البيئية مما يقود العالم نحو مستقبل أكثر استدامة؛

- الحوار الفعال بين المستثمرين والمجتمعات المحلية يمكن أن يؤدي الى خيارات استثمارية أكثر استدامة، عندما يسمع صوت المجتمع المحلي في اتخاد القرار فإن ذلك يزيد من احتمال تحقيق نتائج مستدامة على الصعيدين الاقتصادي والبيئي. كما توصي الأبحاث بأهمية دمج المجتمع المحلي في الخطط الاستثمارية لتحقيق توازن بين جميع أبعاد التنمية المستدامة، فبمشاركة المجتمعات المحلية في صنع القرار تعزز الثقة وتعزز الشراكات بين المستثمرين والمجتمع هذا يمكن أن يساهم في إنشاء بيئة أكثر استدامة حيث تكون المجتمعات المحلية استعدادا لدعم مشروع الاستثمارات الأجنبية إذا شعرت أن لها تأثيرا مباشرا في قرارات تلك المشاريع. باختصار فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يتطلب استراتيجيات مستدامة تأخذ في الاعتبار الاحتياجات والآراء المحلية لضمان تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة؛
- جودة التعليم كعامل حاسم في دعم التنمية المستدامة، بحيث أن وجود نظام تعليمي قوي يمكن أن يحسن من جودة القوى العاملة ويؤدي الى نتائج أفضل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الشكل (1 – 8): أهم مرتكزات الاستثمار الأجنبي المباشر المعززة لأبعاد التنمية المستدامة

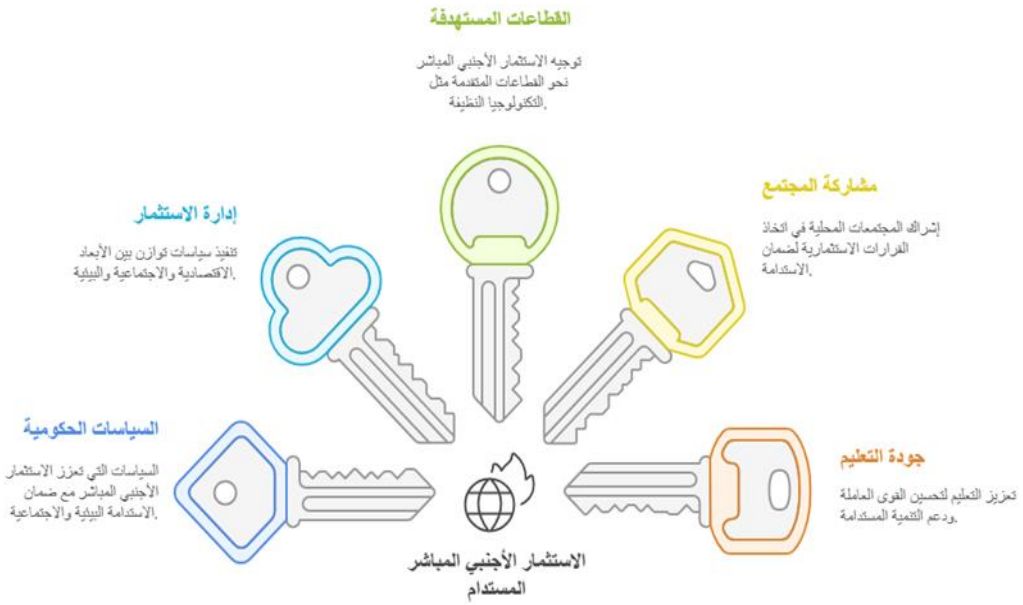

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على napkin

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية حول الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

1. دراسة Benhammou Eddine Zine (2015)

التي جاءت تحت عنوان: **FOREIGN DIRECT INVESTMENT FOR SUSTAINABLE DEVELOPMENT GOALS IN AFRICA**

حيث تهدف الدراسة الى تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا الى تحليل دور الاستثمار الأجنبي المباشر ومقارنة مساهمات القطاعات المختلفة مثل النقل، والصرف الصحي، والأمن الغذائي، والزراعة، والرعاية الصحية، والتعليم في الاستثمارات الحالية والمطلوبة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحديد وقياس فجوات الاستثمار في القطاعات الحيوية، مع تسليط الضوء بشكل خاص على التفاوت في الاستثمارات الحالية مقابل الاستثمارات الإجمالية المطلوبة للتنمية المستدامة واستكشاف كيفية تنسيق القطاعين العام والخاص لتعزيز فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة، استخدمت الدراسة تحليل البيانات الإحصائية المقدمة من المنظمات الدولية مثل البنك الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية سنة (2003-2013)، حيث توصلت الدراسة إلى النتائج التالية[1]:

- تحدد الدراسة فجوة استثمارية كبيرة في قطاعات مختلفة بالغة الأهمية للتنمية المستدامة.
- تسلط النتائج الضوء على ضرورة تنسيق الجهود بين القطاعين العام والخاص لتعبئة الموارد بشكل فعال وتنفيذ مبادرات التنمية المستدامة.
- تدعو الدراسة إلى تبني التقنيات الصديقة للبيئة وممارسات إدارة الموارد المستدامة.
- تؤكد الدراسة أن القطاعات المختلفة تساهم بشكل متفاوت في الاستثمارات الحالية.

2. دراسة Abdul Rahim Ridzuan وآخرون (2017)

التي جاءت تحت عنوان:

Does Foreign Direct Investment Successfully Lead to Sustainable Development in Singapore?

[1] Benhammou Eddine Zine, **FOREIGN DIRECT INVESTMENT FOR SUSTAINABLE DEVELOPMENT GOALS IN AFRICA**,. University, Faculty of Economic and Social Sciences, Institute of Financial Business and Accountancy, Institute of Regional Economics and Rural Development, 2022.

حيث تهدف هذه الدراسة إلى التحقيق في الدور المحتمل لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في المساهمة في التنمية المستدامة (SD) في سنغافورة. وعلى وجه التحديد، يسعى البحث إلى تحليل كيفية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل (كما هو موضح بواسطة معامل جيني) وجودة البيئة، والتي تعتبر الركائز الثلاث للتنمية المستدامة. تهدف الدراسة أيضًا إلى تقديم رؤى يمكن أن تساعد سنغافورة في إعداد خارطة طريق أفضل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، استخدمت هذه الدراسة التحليل باستخدام تقنية تقدير الانحدار التلقائي للتأخر الموزع (ARDL) خلال فترة (1970-2013)، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة[1]:

- وجدت الدراسة أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي في سنغافورة.

- **مخاوف توزيع الدخل**: في حين يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي وجودة البيئة، فإنه يعمل أيضًا على توسيع فجوة الدخل في سنغافورة.

- **دور الانفتاح التجاري**: وجد أن الانفتاح التجاري يساهم في ارتفاع النمو الاقتصادي وانخفاض التدهور البيئي. ومع ذلك، لم يكن له تأثير كبير على توزيع الدخل.

- **التنمية المالية**: أظهرت الدراسة أن التنمية المالية لها تأثير كبير وإيجابي على النمو الاقتصادي والمساعدة في الحد من عدم المساواة في الدخل.

3. دراسة د. بوشقيفة حميد، د. مويسي مروة (2018)

التي جاءت تحت عنوان: **الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر–.**

حيث تهدف الدراسة الى تحليل دور الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، عبر هذا التحليل، تسعى الدراسة إلى تحقيق الجوانب التالية هي تقييم واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتسليط الضوء على فوائد الاستثمار الأجنبي خلال الفترة (2002-2017)، باستخدام جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها والتعليق عليها، ومن النتائج التي توصلت إليها[2]:

- **زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر**: لاحظت الدراسة نموًا ملحوظًا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال السنوات الأخيرة، مما يشير إلى اهتمام متزايد من قبل المستثمرين الأجانب.

[1] Abdul Rahins Kidzuan, Nor Asmat Ismail and Abdul Fatah Che Hamat, **Does Foreign Direct Investment Successfully Lead to Sustainable Development in Singapore?,** Faculty of and Management,Link MARA, shah Alam 4450, Malaysia, 7 August 2017.

[2] بوشقيفة حميد، مويسي مروة، **الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر–**، مجلة مينا للدراسات الإقتصادية، المجلد 01، العدد 02، جوان 2018.

- **تحقيق فوائد اقتصادية:** بينت الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يسهم بشكل كبير في تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال خلق فرص عمل جديدة، وتعزيز نقل التكنولوجيا، وتحسين الإنتاجية في مختلف القطاعات.

- **الإرادة السياسية والبيئية:** تم التأكيد على أهمية وجود إطار حاكم وتشريعي مناسب لضمان استدامة الفوائد الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يتطلب الانتباه إلى المشاكل البيئية والسيادية.

- **التحديات والعراقيل:** تم تحديد عدة معوقات تعترض سبيل الاستثمار الأجنبي مثل عدم استقرار السياق الاقتصادي والسياسي، مما يستدعي اتخاذ تدابير لتحسين المناخ الاستثماري.

4. دراسة Abdul Rahim Ridzuan (2018)

التي جاءت تحت عنوان:

Foreign Direct Investment and Trade Openness: Do They Lead to Sustainable Development in Malaysia.

حيث تهدف الدراسة الى أدوار الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) والانفتاح التجاري (TO) كمحركين للتنمية المستدامة في ماليزيا، ويهدف على وجه التحديد إلى تقييم آثارها على الركائز الثلاث الرئيسية للتنمية المستدامة: النمو الاقتصادي، وتوزيع الدخل، وجودة البيئة. تسعى الدراسة إلى تقديم أدلة تجريبية ورؤى يمكن أن تفيد صناع السياسات الماليزيين في صياغة سياسات أكثر فعالية لتعزيز نتائج التنمية المستدامة من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث استخدمت هذه الدراسة البيانات السنوية خلال فترة (1970-2013) وأجري التحليل باستخدام تقنية تقدير التأخر الموزع التلقائي، ومن النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة[1].

– **النمو الاقتصادي:** لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) والانفتاح التجاري (TO) تأثير إيجابي وهام على النمو الاقتصادي في ماليزيا.

- **توزيع الدخل:** تكشف النتائج أن ارتفاع قيم الاستثمار المحلي، والاستثمار الأجنبي المباشر، وتحسين توزيع الدخل (انخفاض مؤشر جيني)، في حين أن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي يمكن أن يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة في الدخل.

– **الجودة البيئية:** تظهر الدراسة أن الزيادات في الناتج المحلي الإجمالي و TO تؤدي إلى ارتفاع انبعاثات الكربون وتدني الجودة البيئية.

[1] Abdul Rahins ridzuan, Nor Asmat Ismail and Abdul Fatah Che Hamat, **Foreign Direct Investment and Trade Openness: Do They Lead to Sustainable Development in Malaysia,** Faculty of and Management, Link MARA, shah Alam 4450,Malaysia , 2018.

5. دراسة مبروكة شافية مصطفاوي واخرون (2021):

التي جاءت تحت عنوان: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم ابعاد التنمية المستدامة في الجزائر (1995-2019).

حيث الهدف من الدراسة هو قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة من (1995 إلى 2019)، يهدف الباحثون إلى تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومختلف أبعاد التنمية المستدامة، بما في ذلك الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، باستخدام نموذج تقدير قياسي للتوصل إلى نتائج دقيقة حول تأثير هذا النوع من الاستثمار على التنمية في الجزائر، ومن النتائج التي توصلت اليها الدراسة[1]:

- **عدم وجود علاقة معنوية مع البعد الاقتصادي:** الدراسة أظهرت أنه لا توجد علاقة معنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبعد الاقتصادي على المدى الطويل، مما يعني أن الاستثمارات الأجنبية قد تتركز أكثر على استغلال الموارد بدلًا من تعزيز الأداء الاقتصادي المحلي.

- **علاقة إيجابية مع البعد الاجتماعي:** يوجد تأثير إيجابي على البعد الاجتماعي، حيث أظهرت النتائج أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بمقدار 0.5%، وهذا يدل على أن الاستثمار الأجنبي يمكن أن يساهم في تحسين فرص العمل.

- **تأثيرات متعددة على أبعاد التنمية:** بينما تم التركيز بشكل أكبر على العلاقة مع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، تشير النتائج إلى أهمية السياستين الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق تكامل أفضل بين الاستثمار الأجنبي والتنمية المستدامة.

– مستوى الآثار البيئية: لم يتم استكشاف العلاقة بشكل شامل في الدراسة، لكن هناك دلائل تشير إلى أن النمو الاقتصادي المرتبط بالاستثمار الأجنبي المباشر قد يؤثر سلبًا على البيئة، مما يستدعي الحاجة إلى سياسات أكثر استدامة.

6. دراسة Jiaxiang Han وآخرون(2021)

التي جاءت تحت عنوان:

[1] مبروكة شافية مصطفاوي، عبد الحق طير، عقبة الريمي، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم ابعاد التنمية المستدامة في الجزائر(1995–2019)**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 06، العدد 02، 2021.

Foreign direct investment spillover effect on china's sustainable development

تهدف الدراسة إلى استكشاف وتحليل التأثيرات غير المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الصين، وعلى وجه التحديد، يسعى البحث إلى: التحقيق في الآليات وفحص التفاوتات الإقليمية وتقديم توصيات عملية واستخدام البيانات التجريبية، تهدف الدراسة بشكل عام إلى المساهمة في فهم كيفية تسخير الاستثمار المباشر الأجنبي بشكل فعال لدعم أهداف التنمية المستدامة في الصين وسط تعقيدات التغيرات الاقتصادية العالمية، باستخدام التحليل الثابت والتحليل الديناميكي سنة 2018 ومن أهم النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة هي[1]:

- **النمو الاقتصادي**: ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير في النمو الاقتصادي في الصين من خلال إثراء مصادر رأس المال، وتعزيز الابتكار المستقل من خلال نقل التكنولوجيا، وتحسين جودة المنتج والقدرة التنافسية.

- **التنمية الاجتماعية**: التأثيرات الاجتماعية غير المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر ملحوظة، حيث يشجع العمال على الاستثمار في تعليمهم ويجبر الشركات على تقديم المزيد من التدريب.

-**الحاجة إلى تحسين السياسات**: لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، تؤكد الورقة على ضرورة تبني الصين لسياسات فعّالة للاستثمار الأجنبي المباشر تعالج هذه الاختلالات الإقليمية وتعزز توزيعًا أكثر عدالة للاستثمار.

7. دراسة نعمي حدة، بوبعاية حسان، مخوخ رزيقة (2022)

والتي جاءت تحت عنوان **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر**.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية المستدامة من خلال تحليل أثره على المؤشرات الرئيسية (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) خلال الفترة من (2000-2020) باستخدام التحليل الوصفي والتحليل الانحداري، لا سيما في سياق التنمية. الواقع في الجزائر والظروف العالمية آنذاك، وتشمل الدراسة بعض النتائج الرئيسية ما يلي[2].

[1] Jiaxiang Han, **Foreign direct investment spillover effect on china's sustainable develoment**, ecol chem eng s, 2021.

[2] نعمي حدة، بوبعاية حسان، مخوخ رزيقة، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر**، مقال منشور في مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 09، العدد 02، ديسمبر 2022.

- **الأثر الاقتصادي الإيجابي**: هناك علاقة ارتباطية بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات النمو الاقتصادي، مثل الناتج المحلي الإجمالي ودخل الفرد، مما يؤكد أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في التنمية الاقتصادية.

– التنمية الاجتماعية: تؤكد الدراسة على دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز المؤشرات الاجتماعية، وتقترح تحسين مستويات المعيشة وخلق فرص العمل بسبب تدفق الاستثمار.

- **الاعتبارات البيئية**: تتناول الآثار البيئية للاستثمار الأجنبي المباشر، مع ملاحظة أنه على الرغم من أنه يمكن أن يؤدي إلى نقل أفضل للتكنولوجيا وتعزيز الممارسات، إلا أنه يتطلب لوائح صارمة للتخفيف من الآثار البيئية السلبية المحتملة.

8. دراسة Huiying Zhang وآخرون (2022)

التي جاءت تحت عنوان:

Do Foreign Direct Investment and Migration Influence Outward Foreign Direct Investment? The Moderating Role of Intellectual Property Rights Protection.

تهدف الدراسة إلى دراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر والهجرة على التنمية المستدامة للاستثمار الأجنبي المباشر الخارجي. بالإضافة إلى ذلك، تبحث الدراسة في التأثيرات المعتدلة لحماية حقوق الملكية الفكرية على العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي المباشر الخارجي، يستخدم هذا البحث بيانات اللوحة من 85 دولة بين عامي 2006 و2018 لمعالجة هذه الأسئلة، مما يساهم في فهم كيفية تفاعل هذه العوامل في سياق التنمية الاقتصادية المستدامة، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج رئيسية فيما يتعلق بتفاعلات الاستثمار الأجنبي المباشر والهجرة وحماية حقوق الملكية الفكرية على الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج[1]:

- التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج: الاستثمار الأجنبي المباشر له عمومًا تأثير إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج، وتتعزز هذه العلاقة الإيجابية من خلال تحسين حماية حقوق الملكية الفكرية.

[1]Huiying Zhang, **Do Foreign Direct Investment and Migration Influence Outward Foreign Direct Investment? The Moderating Role of Intellectual Property Rights Protection. College of Management and Economics**, Tianjin University, Tianjin, China.

– التأثير السلبي للهجرة على الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج: تؤثر الهجرة سلبًا على الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج، وخاصة في البلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض والمنخفض.

– دور حماية حقوق الملكية الفكرية: وجد أن تأثير حماية حقوق الملكية الفكرية على العلاقة بين الهجرة والاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج ليس ذا دلالة إحصائية.

–الاختلافات على مستوى الدخل.

9. دراسة بن صغير فاطمة الزهراء، بالحبيب طه (2022)

التي جاءت تحت عنوان :**دراسة مدى تأثير أبعاد التنمية المستدامة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول العربية –دراسة تحليلية قياسية خلال فترة 2007–2018.**

تهدف هذه الدراسة على تحديد الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة التي تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، حيث شملت عينة الدراسة 15 دولة عربية خلال فترة 2007–2018، حيث اعتمدت الدراسة على العديد من أدوات التحليل الاحصائي والقياسي منها التحليل العنقودي و التحليل الساكن لنماذج بانل، ومن بين الأهداف الرئيسية هي قياس مدى تأثير الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة، وخاصة الأبعاد الاقتصادية والبيئية، على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، الدراسة أدوات التحليل الإحصائي والاقتصادي المختلف للوصول إلى نتائج دقيقة تعكس طبيعة العلاقة بين التنمية المستدامة والاستثمار الأجنبي، ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها دراسة[1]:

– **تأثير الأبعاد الاقتصادية والبيئية:** وجدت الدراسة أن كل من البُعدين الاقتصادي والبيئي لهما تأثير كبير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

– **تفاوت في تدفقات الاستثمار:** تبين وجود تفاوت كبير في مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول العربية، مما يشير إلى أن هناك عوامل مختلفة تؤثر في جاذبية هذه الدول للاستثمارات الأجنبية.

– **تصنيف الدول في مجموعات:** تم تقسيم الدول العربية إلى ثلاث مجموعات بناءً على أبعاد التنمية المستدامة وتدفقات الاستثمار، مما يساعد على فهم التنوع في السوق العربي وقدرته على جذب الاستثمار الأجنبي.

[1] دراسة بن صغير فاطمة الزهراء، بالحبيب طه، **دراسة مدى تأثير أبعاد التنمية المستدامة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول العربية –دراسة تحليلية قياسية** خلال فترة 2007–2018، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 15، العدد 01، 2022.

- **استخدام أساليب التحليل الإحصائي:** تم استخدام العديد من أدوات التحليل الإحصائي والاقتصادي للوصول إلى هذه النتائج، مما يضيف مصداقية وعمق إلى الدراسة.

10. دراسة Muhammad Ramzan Sheikh وآخرون (2022)

التي جاءت تحت عنوان

Does Sustainable Development Promote Foreign Direct Investment in Pakistan? An ARDL Analysis

تهدف هذه الدراسة الى استكشاف العلاقة بين التنمية المستدامة والاستثمار الأجنبي المباشر في باكستان وتهدف إلى دراسة كيفية تأثير التنمية المستدامة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في باكستان و تحديد العوامل الرئيسية التي تؤثر على الاستثمار الاجنبي المباشر مع التركيز بشكل خاص على دور التنمية المستدامة كعامل محدد و تقديم توصيات لصناع السياسات لتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مبادرات التنمية المستدامة وتسعى الدراسة الى المساهمة في فهم كيفية الاستفادة من التنمية المستدامة لجذب الاستثمار الأجنبي ,واستخدمت الدراسة أسلوب تقديرARDL ، ومن أهم النتائج التي يتوصل اليها هذه الدراسة[1]:

- **العلاقة الإيجابية بين التنمية المستدامة والاستثمار الأجنبي المباشر:** وجدت الدراسة علاقة إيجابية طويلة الأجل بين التنمية المستدامة والاستثمار الأجنبي المباشر. وهذا يشير إلى أن التحسينات في ممارسات التنمية المستدامة يمكن أن تؤدي إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى باكستان.

- **تأثير العوامل الاقتصادية:** ارتبطت العوامل الاقتصادية الرئيسية مثل سعر الصرف، والائتمان للقطاع الخاص، والمعروض النقدي الواسع، والانفتاح التجاري بشكل إيجابي بالاستثمار الأجنبي المباشر. وهذا يشير إلى أن البيئة الاقتصادية المستقرة والموارد المالية أمر بالغ الأهمية لجذب الاستثمار الأجنبي.

- **التأثير السلبي للضرائب:** حددت الدراسة وجود علاقة سلبية بين معدلات الضرائب والاستثمار الأجنبي المباشر، وقد وجد أن الضرائب المرتفعة تردع الاستثمار الأجنبي، لأنها تقلل من العائدات المحتملة للمستثمرين وتزيد من التكاليف التشغيلية.

[1] Muhammad Ramzan Sheikh, **Does Sustainable Development Promote Foreign Direct Investment in Pakistan? An ARDL Analysis**, IRASD Journal of Economics, RASD, Volume 4, Number 4, 2022.

الجدول (1-1): تلخيص الدراسات السابقة

الرقم	المؤلف	العنوان	سنة الدراسة	الهدف	الإطار الزماني	الطريقة	المؤشرات	العينة
1	Benhammou Eddine Zine وآخرون	**FDI for Sustainable Development Goals in Africa**	2015	تحليل دور الاستثمار الأجنبي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ومقارنة مساهمة القطاعات	2003–2013	تحليل بيانات إحصائية من منظمات دولية	البعد الاقتصادي البعد البيئي البعد الاجتماعي البعد المؤسسي/الحوكمي	دول إفريقية
2	عبد الرحيم رضوان وآخرون	**Does FDI Lead to SD in Singapore?**	2017	دراسة أثر FDI على النمو وتوزيع الدخل والبيئة في سنغافورة	1970–2013	ARDL (الانحدار التلقائي للتأخر الموزع)	نمو اقتصادي، توزيع الدخل، البيئة، الانفتاح التجاري	سنغافورة
3	بوشقيفة حميد، مويسي مروة	**FDIودوره في التنمية المستدامة – الجزائر**	2018	تحليل واقع FDI وفوائده وتحدياته في الجزائر	2002–2017	تحليل وصفي للبيانات	تدفق الاستثمار، فرص عمل، التكنولوجيا	الجزائر
4	Radwan, Ismail, Chih hamat	**FDI & Trade Openness: SD in Malaysia**	2018	تقييم أثر FDI والانفتاح التجاري على النمو والدخل والبيئة	1970–2013	ARDL	نمو اقتصادي، توزيع دخل، انبعاثات كربون	ماليزيا
5	مصطفاوي وآخرون	**أثر FDI في دعم أبعاد SD في الجزائر**	2021	قياس أثر FDI على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية	1995–2019	نموذج تقدير قياسي	بطالة، أداء اقتصادي، آثار بيئية	الجزائر

6	Han, Chen, Sun	**FDI spillover & SD in China**	2021	تحليل التأثير غير المباشر لـ FDI على SD في الصين	2018	تحليل ثابت وديناميكي	الابتكار، جودة المنتج، التفاوت الإقليمي	الصين
7	نعمي حدة وآخرون	**أثر FDI على مؤشرات SD في الجزائر**	2022	تحليل أثر FDI على مؤشرات SD (اقتصادية، اجتماعية، بيئية)	2000–2020	تحليل وصفي وانحداري	نمو اقتصادي، دخل فرد، أثر بيئي	الجزائر
8	Huiying Zhang & Yikang Li	Do Foreign Direct Investment and Migration Influence Outward FDI? The Moderating Role of IPR Protection	2022	دراسة تأثير الاستثمار الأجنبي والهجرة على الاستثمار الأجنبي الخارجي، ودور حماية الملكية الفكرية	2006–2018	تحليل بيانات بانل لـ 85 دولة	الاستثمار الأجنبي، الهجرة، حماية الملكية الفكرية	85 دولة
9	بن صغير فاطمة الزهراء و بالحبيب طه	دراسة مدى تأثير أبعاد التنمية المستدامة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية	2022	تحديد أثر أبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادية والبيئية) على تدفقات الاستثمار الأجنبي	2007–2018	التحليل العنقودي، نماذج بانل ساكنة	البعد الاقتصادي، البعد البيئي، تفاوت تدفقات الاستثمار	15 دولة عربية
10	Muhammad R. Sheikhوآخرون	Does Sustainable Development Promote FDI in Pakistan? An ARDL Analysis	2022	دراسة تأثير التنمية المستدامة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في باكستان	غير محدد بدقة (بيانات زمنية طويلة)	تحليل ARDL	البعد البيئي والبعد الإقتصادي للتنمية المستدامة، سعر الصرف، الضرائب، الانفتاح التجاري	باكستان

المصدر: من إعداد الطالبات

المطلب الثاني: مناقشة الدراسات السابقة وما يميز الدراسة الحالية

أولا: من حيث عينة الدراسة

تميّزت دراستنا الحالية باختيار مجموعة متنوعة من الدول بلغ عددها 12 دولة موزعة على قارات مختلفة، وهو ما يمنحها طابعًا شموليًا ويجعلها تختلف عن العديد من الدراسات السابقة التي اعتمدت على عينة محدودة جغرافيًا أو عددًا. فعلى سبيل المثال، نجد أن دراسة مبروكة شافية مصطفاوي (2021) ركزت على دولة واحدة فقط وهي الجزائر، في حين أن دراسة بن صغير فاطمة الزهراء وبالحبيب طه (2022) شملت 15 دولة عربية، أما دراسة Huiying Zhang 2022 فقد اعتمدت على عينة موسعة ضمت 85 دولة مصنفة حسب مستويات الدخل (مرتفعة، متوسطة، منخفضة)، من جهة أخرى، اقتصرت دراسة 2018 (Abdul Rahim Radwan) على ماليزيا فقط، ودراسة Huijie Sun (2021) على الصين، كما أن دراسة Benhammou Eddine (Zine) 2015 ركزت على القارة الإفريقية، في حين شملت دراسة Muhammad Ramzan Sheikh 2022 دولة واحدة هي باكستان. ونجد أيضًا دراسة عبد الرحيم رضوان (2017) التي تناولت حالة سنغافورة فقط، بينما ركزت دراسة وشقيفة حميد ود. مويسي مروة (2018) على الجزائر، وكذلك دراسة نعمي حدة (2021) التي اقتصرت على نفس الدولة.

ثانيًا: من حيث مؤشرات الدراسة

اعتمدت دراستنا الحالية على مجموعة من المؤشرات الدقيقة والمركّزة التي تمثل كل من أبعاد التنمية المستدامة ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تم التعبير عن الاستثمار الأجنبي المباشر بمؤشري: الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد (IFDI) وفعالية الحكومة، أما أبعاد التنمية المستدامة فقد تم التعبير عنها كما يلي: البعد الاقتصادي بمؤشر البطالة (UN)، البعد الاجتماعي بمؤشر التنمية البشرية (HDI)، والبعد البيئي بمؤشر الوفورات المعدلة المرتبطة بأضرار غاز ثاني أكسيد الكربون (DCO2)، في المقابل نجد أن الدراسات السابقة استخدمت مؤشرات متنوعة؛ فقد استعانت مبروكة شافية مصطفاوي (2021) بمؤشرات الناتج المحلي الإجمالي، معدل البطالة، وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون. بينما اعتمدت دراسة بن صغير فاطمة الزهراء وبالحبيب طه (2022) على أبعاد الاستثمار الأجنبي المباشر والاستدامة، مبيّنة التأثير البارز للعوامل الاقتصادية والبيئية، أما دراسة Huiying Zhang 2022 فشملت مؤشرات مثل: FDI، OFDI، الهجرة، وحماية حقوق الملكية الفكرية (IPR)، وتضمنت دراسة Abdul Rahim Radwan 2018 مؤشرات FDI، الانفتاح التجاري (TO)، توزيع الدخل (مؤشر جيني)، وجودة البيئة (EVQ)، كما استندت دراسة Huijie Sun 2021 إلى مؤشرات مثل النمو

الاقتصادي، هيكل الصناعة، تفاوتات التنمية الإقليمية، المؤشرات الاجتماعية، والأثر البيئي، واستخدمت دراسة Benhammou Eddine Zine) 2015) مؤشرات مثل: الاستثمار الحالي، فجوة الاستثمار، ومتوسط مساهمة القطاع الخاص. أما دراسة Ramzan Sheikh وآخرين (2022) فشملت مؤشرات FDI، مؤشر التنمية المستدامة، ومؤشرات اقتصادية وبيئية. واعتمدت دراسة رضوان وآخرون (2017) على مؤشرات إضافية لم تُفصل جميعها، في حين استخدمت دراسة شفيقة حميد ومويسي مروة (2018) مؤشرات اجتماعية مثل الفقر ومعدل الأبجدية، أما دراسة نعمي حدة وآخرين (2021) فقد تضمنت مؤشرات بيئية واقتصادية واجتماعية.

ثالثًا: من حيث طريقة الدراسة

استُخدم في دراستنا الحالية برنامج Eviews 13 بالاعتماد على بيانات Panel، وهو ما مكّن من تحليل العلاقات الديناميكية والهيكلية بين المتغيرات بشكل دقيق، في المقابل نجد أن الدراسات السابقة اعتمدت منهجيات متنوعة؛ حيث استخدمت مبروكة شافية مصطفاوي (2021) برنامج Eviews أيضًا، أما دراسة بن صغير فاطمة الزهراء وبالحبيب طه (2022) فقد اعتمدت على التحليل التفسيري، بينما طبّقت دراسة Huiying Zhang 2022نموذج الانحدار الثابت ثنائي الاتجاه، واستخدم Abdul Rahim Radwan وآخرون (2018) نموذج نمو داخلي قائم على دالة كوب–دوغلاس، في حين اعتمدت دراسة Huijie Sun 2021 على منهج البحث المقارن والإحصائي باستخدام نماذج بيانات Panel وتحليلات ثابتة وديناميكية، واتبعت دراسة Benhammou Eddine Zine 2015 أسلوب التحليل المقارن، في حين استعانت دراسة Ramzan Sheikh وآخرون (2022) بأسلوب تقدير ARDL، وهو نفس الأسلوب الذي استُخدم في دراسة رضوان وإسماعيل وتشي حامات (2017)، أما دراسة شفيقة حميد ومويسي مروة (2018) فقد اعتمدت على التحليل التفسيري، ودراسة نعمي حدة وآخرين (2021) على التحليل العام.

رابعا: من حيث الإطار الزمني للدراسة

امتدت الفترة الزمنية لدراستنا من سنة 2000 إلى سنة 2023، ما يجعلها تشمل مراحل مختلفة من التطورات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، في المقابل استخدمت مبروكة شافية مصطفاوي (2021) إطارًا زمنيًا من 1995 إلى 2019، أما بن صغير فاطمة الزهراء وبالحبيب طه (2022) فغطت دراستهما الفترة من 2007 إلى 2018، كما تناولت دراسة Huiying Zhang 2022 الفترة من 2006 إلى 2018، في حين غطت دراسة Abdul Rahim Radwan وآخرون (2018) الفترة الممتدة من 1970 إلى 2013، وهي أطول نسبيًا، واعتمدت

دراسة Huijie Sun 2021 على بيانات من 2008 إلى 2018، بينما ركزت دراسة Benhammou Eddine Zine 2015 على الفترة المستقبلية من 2018 إلى 2030، وغطت دراسة Ramzan Sheikh وآخرون (2022) الفترة من 1972 إلى 2021، في حين امتدت فترة دراسة رضوان وآخرون (2017) من 1970 إلى 2013، أما دراسة شفيقة حميد ومويسي مروة (2018) فقد شملت الفترة ما بين 2000 و2020، بينما تناولت دراسة نعمي حدة وآخرين (2021) الفترة من 2002 إلى 2016.

خلاصة الفصل الأول:

يهدف هذا الفصل إلى تقديم الإطار المفاهيمي والنظري والتطبيقي لموضوعي الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة، مع استعراض طبيعة العلاقة بينهما كما تناولتها الأدبيات السابقة، وذلك في سبيل بناء أرضية علمية صلبة تمهّد لدراسة الحالة محل البحث.

في المبحث الأول تم تناول الأدبيات النظرية، حيث تم في الفرع الأول الوقوف على مفاهيم الاستثمار الأجنبي المباشر، وأهم مرتكزاته الاقتصادية والقانونية والمؤسساتية، باعتباره أداة أساسية لدعم النمو الاقتصادي وتحقيق التكامل بين الأسواق. أما الفرع الثاني فقد خُصص لعرض الإطار النظري للتنمية المستدامة، من حيث تطورها التاريخي، وأبعادها الرئيسية (الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية)، إضافة إلى المبادئ التي تقوم عليها. وفي الفرع الثالث، تم تحليل العلاقة التفاعلية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة، مع التركيز على طبيعة هذه العلاقة، والشروط التي تجعل من الاستثمار الأجنبي محفزًا حقيقيًا للتنمية المتوازنة.

أما المبحث الثاني فقد تناول الأدبيات التطبيقية، وذلك من خلال عرض لأبرز الدراسات السابقة التي عالجت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة في سياقات دولية ومحلية متنوعة. وفي الفرع الثاني، تم مناقشة تلك الدراسات من حيث المنهجية والنتائج والتوصيات، مع توضيح ما يميز الدراسة الحالية، خاصة على مستوى المقاربة المعتمدة أو المجال الجغرافي أو المساهمة العلمية في الربط بين البعدين النظري والتطبيقي للموضوع.

الفصل الثاني

الدراســـة التطبيقية

تمهيد:

يهدف الفصل الثاني إلى تسليط الضوء على الجانب التطبيقي للدراسة من خلال تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة في مجموعة مختارة من الدول العربية. ويعتمد هذا الفصل على منهجية كمية ترتكز على تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) باستخدام نماذج الاقتصاد القياسي، ما يُمكّن من فحص تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. وتتمثل أهمية هذا الفصل في تقديم تحليل دقيق للمتغيرات المدروسة واختبار مدى معنوية العلاقة بينها، مما يسهم في استخلاص نتائج علمية موثوقة تدعم الإطار النظري وتعزز الفهم المتعمق لديناميكيات الاستثمار والتنمية في السياق العربي.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

يعد تحديد مجتمع الدراسة وعينتها من الخطوات المنهجية الأساسية في أي بحث علمي، حيث يساهم في تحديد الإطار الذي تُجرى ضمنه الدراسة ويضمن دقة النتائج وموضوعيتها. في هذا السياق، يركز هذا المطلب على وصف مجتمع الدراسة المتمثل في مجموعة من الدول العربية التي تم اختيارها بناءً على معايير علمية، من أبرزها توفر البيانات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة خلال الفترة (2000-2023). ويهدف هذا التوصيف إلى تقديم صورة واضحة حول طبيعة العينة المدروسة وخصائصها، بما يمكّن من تحليل العلاقة بين المتغيرات المدروسة وفحص مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على أبعاد التنمية المستدامة في هذه الدول.

المطلب الأول: وصف مجتمع الدراسة وعينتها

يعد تحديد مجتمع الدراسة واختيار العينة المناسبة أساسًا منهجيًا في البحوث التطبيقية، حيث تتيح بياناتها إمكانية اختبار الفرضيات بدقة. وقد تم في هذه الدراسة اختيار مجموعة من الدول العربية وفقًا لتوافر بيانات متسقة حول مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة خلال الفترة 2000–2023، مما يعزز من موثوقية التحليل القياسي.

1. الإمارات:

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2000-2023 تقلبات ملحوظة تعكس تطورات الاقتصاد المحلي والتغيرات في البيئة الاقتصادية العالمية. فقد سجلت التدفقات نموًا تدريجيًا خلال الفترة (2000-2004)، تلاها ارتفاع حاد بين (2005-2008) مدفوعًا بالتوسع الاقتصادي، قبل أن تنخفض بشكل ملحوظ في (2009-2012) نتيجة للأزمة المالية العالمية. ثم شهدت مرحلة التعافي بين (2013-2019) بدعم من الإصلاحات الاقتصادية، قبل أن تتأثر بجائحة كورونا في (2020-2021) رغم حفاظها على مستويات مرتفعة. وفي (2022-2023)، لوحظ انخفاض طفيف، ربما بسبب تباطؤ الاقتصاد العالمي. وتعكس هذه الاتجاهات تأثير العوامل الاقتصادية والهيكلية، بما في ذلك الإصلاحات التشريعية، وسياسات التنويع الاقتصادي، والتغيرات في بيئة الاستثمار العالمية، مما يشير إلى أهمية استراتيجيات التحفيز الاستثماري في تحقيق الاستقرار والنمو المستدام.

تبذل دولة الإمارات جهودًا متكاملة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال مكافحة البطالة، وتعزيز التنمية البشرية، وتحقيق الوفورات المعدلة. ففي مجال التوظيف، أطلقت الدولة مبادرات مثل برنامج نافس لدعم توظيف المواطنين

في القطاع الخاص، إلى جانب تحفيز ريادة الأعمال وتنويع القطاعات الاقتصادية لخلق فرص عمل مستدامة. وعلى صعيد التنمية البشرية، تستثمر الإمارات في تطوير التعليم عبر مناهج متقدمة، وتعزيز الرعاية الصحية من خلال التحول الرقمي، فضلاً عن دعم الإسكان وتمكين المرأة. أما فيما يتعلق بالوفورات المعدلة، فتعتمد الدولة سياسات التنويع الاقتصادي، وتعزيز الاقتصاد الدائري، ورفع كفاءة الإنفاق الحكومي لتحقيق استدامة مالية طويلة الأجل، وتعكس هذه الاستراتيجيات التزام الإمارات بتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، والاستدامة البيئية، مما يعزز مكانتها كنموذج عالمي في التنمية المستدامة.

الشكل (2 –1): منحنى الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد لدولة الامارات

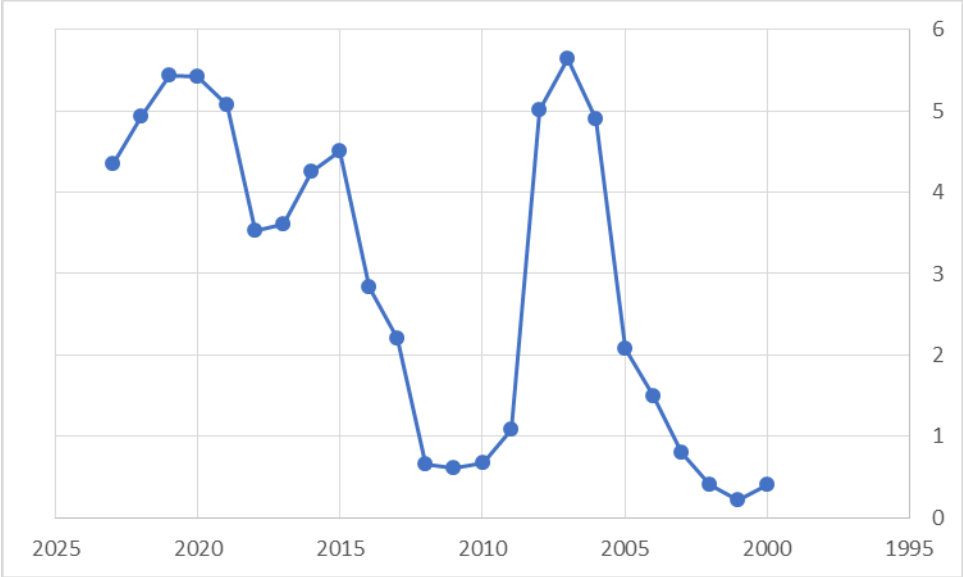

المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

يعمل الفريق القطري للأمم المتحدة في الإمارات العربية المتحدة على المساعدة في بناء مستقبل أكثر استدامة للجميع بحلول عام 2030 من خلال النهوض بأهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على الاستفادة من القدرات والخبرات لتقديم حلول مبتكرة لتحديات التنمية المستمرة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وحول العالم. أصبح هذا الدور أكثر إلحاحًا نظرًا لتأثير الوباء في عكس مكاسب التنمية التي تحققت بشق الأنفس في جميع أنحاء العالم، ومضاعفة الجهود لمواجهة تغير المناخ، والصراع وعدم الاستقرار، والنمو الاقتصادي غير المنصف. وتعمل الأمم المتحدة مع مجموعة متنوعة من الشركاء الحكوميين والنظراء الوطنيين في جميع أنحاء دولة الإمارات العربية المتحدة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة عبر تنفيذ برامج مع العديد من الوزارات مثل وزارة الخارجية والتعاون الدولي والمساعدات الإماراتية ومكتب الأمن الغذائي والمائي ووزارة التغير المناخي والبيئة ووزارة الداخلية ووزارة الثقافة ووزارة الشباب، إلى جانب المجلس الأعلى للأمومة والطفولة والاتحاد النسائي العام وبلدية دبي والعديد من

الجامعات ومراكز البحوث بالإضافة إلى القطاع الخاص من خلال الشبكة المحلية للاتفاق الدولي في دولة الإمارات العربية المتحدة[1].

2. العراق:

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى العراق خلال الفترة 2000-2023 تقلبات حادة تعكس التغيرات السياسية والأمنية والاقتصادية التي مرت بها البلاد. ففي السنوات الأولى (2000–2005)، اتسمت التدفقات بالثبات النسبي نتيجة للعقوبات الدولية وضعف النشاط الاستثماري. ومع بداية مرحلة ما بعد 2003، شهد العراق تحسنًا ملحوظًا في الاستثمارات حتى عام 2012، مدفوعًا بمحاولات إعادة الإعمار والانفتاح الاقتصادي. غير أن الفترة من 2013 إلى 2017 سجلت تراجعًا كبيرًا، بلغت فيه الاستثمارات قيمًا سالبة بسبب تصاعد التوترات الأمنية وظهور تنظيم داعش، إضافة إلى ضعف المؤسسات وغياب الاستقرار السياسي. وعلى الرغم من بعض مؤشرات التعافي في الفترة 2018–2022، عادت الاستثمارات إلى الانخفاض في 2023، مما يعكس استمرار التحديات الهيكلية والبيئية غير الجاذبة للاستثمار. وتشير هذه الاتجاهات إلى ضرورة تبني إصلاحات شاملة تعزز الاستقرار المؤسسي وتخلق بيئة قانونية واقتصادية جاذبة للاستثمار الأجنبي المستدام.

الشكل (2 –2): منحنى الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد لدولة العراق

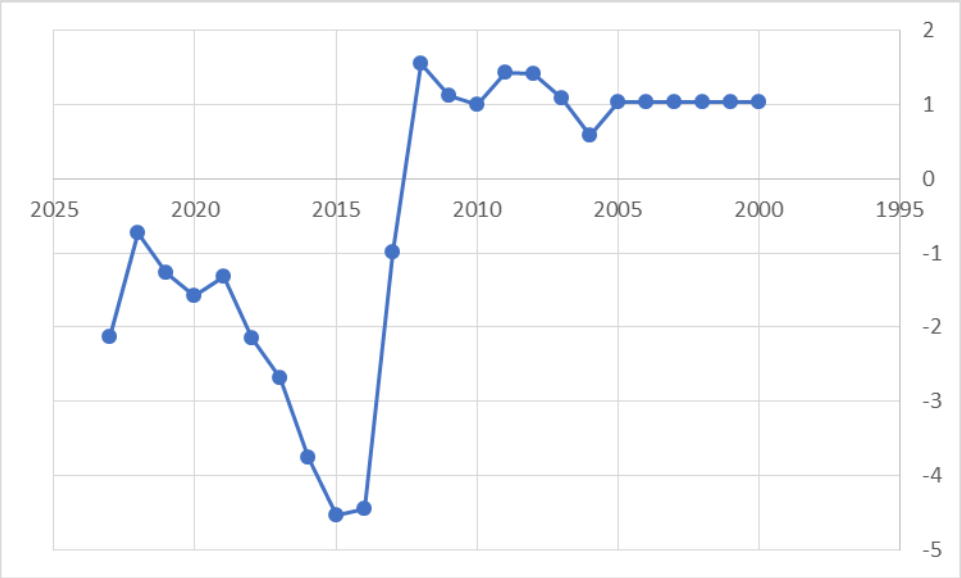

المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

[1] منظمة الأمم المتحدة في الامارات العربية المتحدة، https://unitedarabemirates.un.org/ar/sdgs، 2025/04/04، 11:27.

تعمل الأمم المتحدة مع حكومة العراق والشركاء الوطنيين الآخرين من خلال الإطار الاستراتيجي القُطري المشترك للأمم المتحدة، تحت مظلة الرؤية العراقية 2030 وبرامج التحول الوطني، لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالعمل على تحديات وفرص التنمية في العراق. أهداف التنمية المستدامة هي دعوة عالمية للعمل من أجل القضاء على الفقر، وحماية بيئة الأرض ومناخها، وضمان تمتع الناس في كل مكان بالسلام والازدهار. وهذه هي الأهداف التي تعمل عليها الأمم المتحدة في العراق: القضاء على الفقر، القضاء التام على الجوع، الصحة الجيدة والرفاه، التعليم الجيد، المساواة بين الجنسين، المياه النظيفة والنظافة الصحية، طاقة نظيفة وبأسعار معقولة، العمل اللائق ونمو الاقتصاد، الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، الحد من أوجه عدم المساواة، مدن ومجتمعات محلية مستدامة، الاستهلاك والإنتاج المسؤولان، العمل المناخي، الحياة تحت الماء، الحياة في البر، السلام والعدل والمؤسسات القوية، عقد الشراكات لتحقيق الأهداف[1].

3. الأردن:

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الأردن خلال الفترة 2000-2023 تقلبات واضحة، تعكس التفاعل بين الظروف الاقتصادية المحلية والتطورات الإقليمية والدولية. فقد سجلت المملكة نموًا ملحوظًا في الاستثمارات خلال الفترة 2000–2006، مدفوعة ببرامج الخصخصة والانفتاح الاقتصادي، لتبلغ ذروتها عام 2006 بنسبة 23.5% من الناتج المحلي الإجمالي. إلا أن هذه التدفقات بدأت بالتراجع تدريجيًا منذ 2007، متأثرة بالأزمة المالية العالمية وتداعيات الربيع العربي. وعلى الرغم من بعض الاستقرار النسبي بين 2013 و2017، فإن الفترة اللاحقة شهدت انخفاضًا حادًا، خاصة خلال جائحة كوفيد-19، التي أثرت على مناخ الاستثمار عالميًا. ورغم بوادر الانتعاش النسبي في عامي 2022 و2023، لا تزال مستويات الاستثمار منخفضة، مما يستدعي تعزيز البيئة الاستثمارية من خلال إصلاحات هيكلية، وتحسين البنية التحتية، وتوفير مناخ اقتصادي أكثر تنافسية لاستقطاب الاستثمارات المستدامة.

[1] منظمة الأمم المتحدة في العراق، https://iraq.un.org/ar/sdgs، 2025/04/04، 11:54.

الشكل (2 –3): منحنى الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد لدولة الاردن

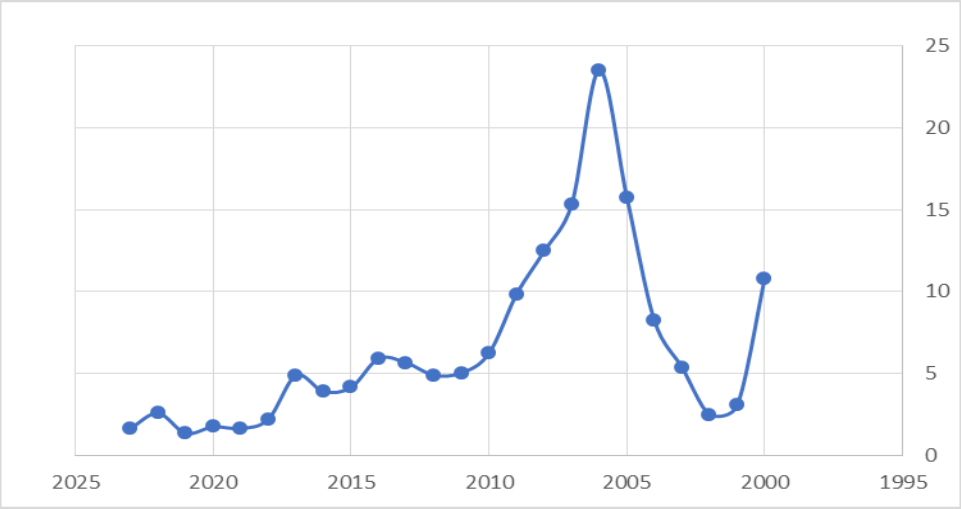

المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

تواصل الأمم المتحدة عملها بالشراكة مع الحكومة الأردنية لتحسين حياة جميع الأردنيين وأولئك الذين يسعى الأردن إلى حمايتهم، وخاصة الأضعف والأكثر ضعفاً، بما يضمن عدم تخلف أحد عن الركب. ويعتبر إطار الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2018-2022 الأداة الأساسية لضمان تنفيذ أنشطة الأمم المتحدة الإنمائية في الأردن، حيث يمثل إطار التخطيط الاستراتيجي للتعاون على المستوى الوطني. ومن خلال إطار الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، يهدف فريق الأمم المتحدة القطري إلى دعم الأردن في تحقيق أهدافه الوطنية وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 من خلال نهج قائم على حقوق الإنسان ومتمحور حول الناس. ولتعزيز الصلة بين دعم الأمم المتحدة في المجال الإنساني والتنمية، فإن إطار الأمم المتحدة للتنمية المستدامة يتضمن مساهمات في كلا المجالين. يُلزم إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الأمم المتحدة بزيادة التعاون والتماسك والكفاءة، نحو تحقيق ثلاث نتائج مترابطة ومترابطة: – تعزيز المؤسسات: لتصبح المؤسسات في الأردن على المستويين الوطني والمحلي أكثر استجابة وشمولية ومساءلة وشفافية ومرونة ؛ – تمكين الناس: الناس ، وخاصة الضعفاء، يطالبون بشكل استباقي بحقوقهم والوفاء بمسؤولياتهم من أجل تحسين الأمن البشري والقدرة على الصمود؛ – تعزيز الفرص: تعزيز الفرص للمشاركة الشاملة للأشخاص الذين يعيشون في الأردن في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية[1].

4. الكويت:

[1] منظمة الأمم المتحدة في الأردن، https://jordan.un.org/ar/sdgs، 2025/04/04، 12:03.

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دولة الكويت خلال الفترة 2000–2023 تذبذبًا ملحوظًا، عكس طبيعة الاقتصاد الريعي وهيمنة القطاع النفطي، إلى جانب القيود المفروضة على بيئة الاستثمار. فقد كانت التدفقات منخفضة نسبيًا في السنوات الأولى، وسُجلت قيم سالبة في بعض الأعوام نتيجة ضعف الانفتاح الاقتصادي ومحدودية الحوافز للمستثمرين الأجانب. ومع بداية العقد الثاني، خاصة بين 2009 و2012، ارتفعت الاستثمارات بشكل واضح، مدفوعة بإصلاحات قانونية ومؤسسية أبرزها إنشاء هيئة تشجيع الاستثمار المباشر. غير أن هذا التحسن لم يستمر طويلاً، حيث عادت التدفقات إلى التراجع في ظل تحديات بيروقراطية، وضعف التنويع الاقتصادي، وتفاقمت في 2020–2021 بفعل جائحة كوفيد-19. وقد شهد عام 2023 انتعاشًا نسبيًا في الاستثمار الأجنبي، مما يعكس بوادر إصلاح واعدة، إلا أن تحقيق نمو مستدام في هذا المجال يتطلب مواصلة تطوير البيئة التشريعية، وتحسين مناخ الأعمال، وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل.

الشكل (2 – 4): منحنى الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد لدولة الكويت

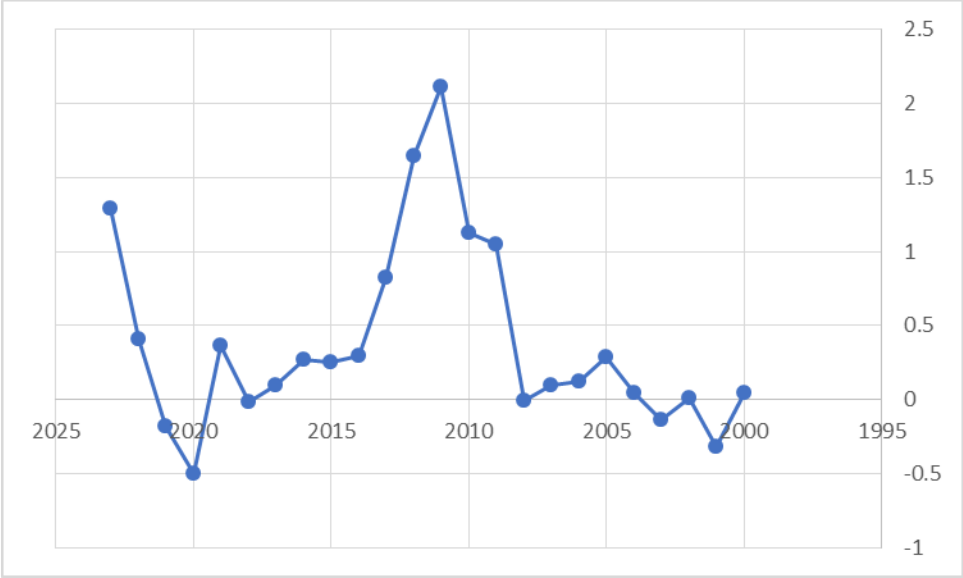

المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

تلتزم حكومة دولة الكويت والأمم المتحدة بالعمل مع المجتمعات المحلية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، من خلال التعاون بين بلدان الجنوب والشراكات الدولية، لتحقيق النتائج المتوقعة من إطار التعاون الاستراتيجي (SCF) للفترة 2020-2025 الذي يحدد نتائج التعاون المخطط لها والاستراتيجيات التي تدعمها منظومة الأمم المتحدة وكيف ستساهم في أولويات التنمية الوطنية. وتشمل هذه الركائز التي تم وضعها في رؤية الكويت 2035، وخطة التنمية الوطنية للكويت(KNDP) ، وأهداف التنمية المستدامة (SDGs) ذات الصلة،

والتزامات الدولة في مجال حقوق الإنسان وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليًا والالتزامات التعاهدية التي لتزم بها صاحب السمو أمير دولة الكويت في تصريحات للجمعية العامة للأمم المتحدة. ويستند إطار التعاون الاستراتيجي إلى النجاحات والدروس المستفادة من جهود التعاون السابقة لوكالات منظومة الأمم المتحدة ويستفيد من المزايا النسبية لمنظومة الأمم المتحدة ككل للعمل بشكل مشترك وبفعالية أكبر مع الشركاء القطريين. وهو يوحّد عمل منظومة الأمم المتحدة في إطار واحد متماسك يوفر منبراً للعمل المشترك في مجال السياسات وتنسيق أقوى وتحقيق النتائج. سيتم قياس نجاح اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل من خلال التقدم المنصف للكويت نحو مؤشرات أداء رئيسية دولية مختارة عبر ركائز مستهدفة[1].

5. عمان:

شهدت سلطنة عُمان خلال الفترة 2000–2023 تطورات ملحوظة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، حيث بدأت بمستويات متواضعة في أوائل الألفية، ثم حققت قفزات كبيرة في الفترة 2005–2008 مدفوعة بإصلاحات اقتصادية وانفتاح السوق، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط. ورغم تسجيل تباطؤ نسبي خلال السنوات التالية، إلا أن التدفقات ظلت إيجابية حتى عام 2015، الذي شهد تراجعًا حادًا نتيجة للظروف الاقتصادية العالمية وانخفاض أسعار النفط. ومع ذلك، استطاعت السلطنة استعادة جاذبيتها الاستثمارية في السنوات اللاحقة، لا سيما في 2018 و2021، وصولًا إلى ذروتها في عام 2023 بنسبة 11.47% من الناتج المحلي الإجمالي. ويُعزى هذا الأداء الإيجابي إلى تنفيذ "رؤية عُمان 2040" التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتعزيز بيئة الاستثمار، مما ساهم في رفع ثقة المستثمرين الأجانب ودعم النمو الاقتصادي المستدام.

[1] منظمة الأمم المتحدة في الكويت، https://kuwait.un.org/ar/sdgs، 2025/04/04، 12:05.

الشكل (2 –5): منحنى الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد لدولة عمان

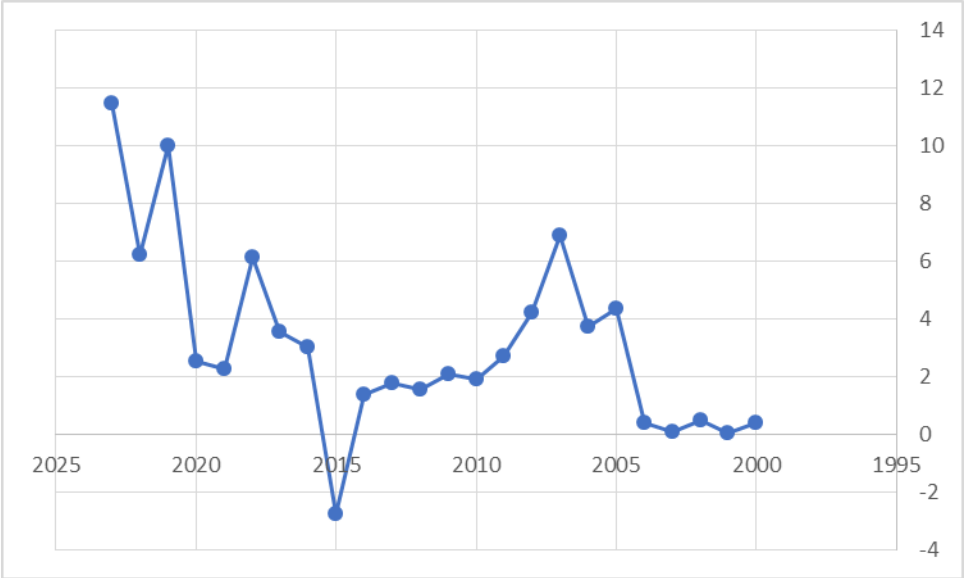

المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

حققت سلطنة عُمان تقدمًا ملحوظًا في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، إذ أنجزت 14 هدفًا من أصل 17 بمعدل تنفيذ بلغ 82.2%، كما عرضت خلال المنتدى السياسي رفيع المستوى في نيويورك تقرير "حالة التنمية المستدامة 2024" الذي أبرز جهودها في تحقيق الاستدامة المالية والاقتصادية. وشملت الإنجازات تمكين المرأة، وتطوير منظومة حماية اجتماعية شاملة، وتنفيذ 360 مبادرة شبابية، فضلًا عن إطلاق خطة وطنية لتحقيق الحياد الكربوني بحلول 2050. كما عززت مكانتها في مؤشرات الأمن الغذائي والأداء البيئي، ونجحت في خفض الدين العام وتعزيز التصنيف الائتماني ضمن الخطة المالية متوسطة المدى، بما يعكس التزامها المتكامل برؤية عُمان 2040 والتنمية المستدامة[1].

6. تونس:

شهدت تونس خلال الفترة من 2000 إلى 2023 تقلبات واضحة في مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث بدأت الفترة بمعدلات متوسطة تراوحت بين 2% و3.5%، ثم سجلت ذروتها في عام 2006 بنسبة 9.42%، ما يعكس جهود الإصلاح والانفتاح الاقتصادي آنذاك. ومع ذلك، تراجع هذا الزخم تدريجيًا، خاصة بعد عام 2011 الذي شهد انخفاضًا حادًا إلى 0.89% نتيجة للاضطرابات السياسية التي رافقت الثورة التونسية. ورغم محاولات التعافي في السنوات اللاحقة، إلا أن التدفقات ظلت دون المستويات المرجوة، حيث حافظت على متوسط يتراوح بين 1.4% و2.3%. ويشير هذا الأداء إلى

[1] وكالة الانباء العمانية، https://omannews.gov.om/topics/ar/7/show/436298، 2025/04/21، 23:05.

تحديات هيكلية ومؤسساتية لا تزال تؤثر على جاذبية تونس للمستثمر الأجنبي، مما يستدعي تعزيز بيئة الأعمال وتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي لضمان استدامة تدفقات الاستثمار الأجنبي.

الشكل (2 – 6): منحنى الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد لدولة تونس

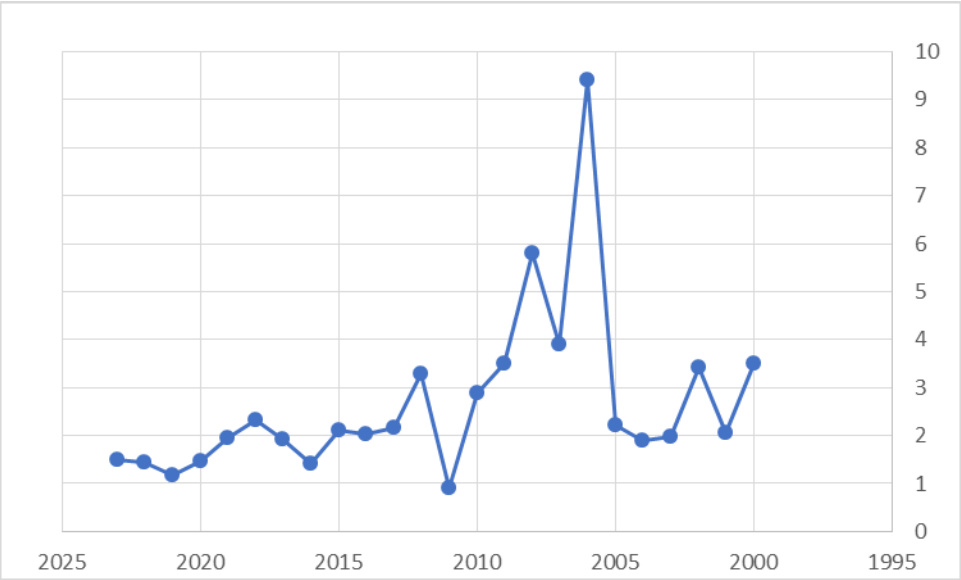

المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

في أعقاب قمة جوهانسبرج للتنمية المستدامة، تبنّت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في سبتمبر 2015 برنامجًا عالميًا جديدًا للتنمية المستدامة، يتضمن 17 هدفًا تسعى لتحقيقها بحلول عام 2030. تمثل هذه الأهداف خارطة طريق شاملة تعالج القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتهدف إلى القضاء على الفقر، وتقليص التفاوتات، وحماية البيئة، وتعزيز العدالة والكرامة للجميع، مع إعطاء أولوية خاصة للفئات الهشة. وتعتبر تونس من بين الدول التي يمكنها تحقيق مكاسب معتبرة من خلال تبنّي هذا البرنامج وتكييفه مع سياقها الوطني، عبر سياسات تنموية مستدامة قادرة على جذب الاستثمارات والمساعدات التقنية. وقد أدرجت تونس العديد من هذه الأهداف ضمن خطتها التنموية 2023–2025، بما في ذلك محاربة الفقر، وتحقيق الأمن الغذائي، وضمان جودة التعليم والصحة، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتحسين البنية التحتية، وتشجيع الطاقات البديلة، والتصدي لتغير المناخ. كما قدمت تونس تقارير طوعية إلى الأمم المتحدة في 2019 و2021 بشأن تنفيذ هذه الأهداف، مما يبرهن على التزامها بالسير في مسار التنمية الشاملة والمستدامة وفقًا لمبادئ الشراكة والتعاون الدولي[1].

7. البحرين:

[1] وزارة البيئة للجمهورية التونسية، https://www.environnement.gov.tn/ar، 2025/04/21، 23:21.

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مملكة البحرين خلال الفترة 2000–2023 تذبذبًا ملحوظًا، يعكس تأثرها بالعوامل الاقتصادية والسياسية المحلية والدولية. فقد ارتفعت الاستثمارات بشكل تدريجي في مطلع الألفية، وبلغت ذروتها في عام 2006، مما يعكس تحسن البيئة الاستثمارية حينها، إلا أن الأزمة المالية العالمية في 2008 أثرت سلبًا على هذه التدفقات، حيث انخفضت بشكل كبير في السنوات التالية، لا سيما في عامي 2009 و2010. كما سجل عام 2015 أدنى مستوى للاستثمار خلال الفترة، ما قد يُعزى إلى التوترات الإقليمية والاضطرابات السياسية. وعادت الاستثمارات للتحسن التدريجي بعد عام 2016، على خلفية إصلاحات اقتصادية، رغم تأثير جائحة كوفيد-19 في عام 2020. وفي السنوات الأخيرة، لا سيما في عام 2023، شهدت البحرين قفزة استثمارية كبيرة، مما قد يعكس تعافيًا اقتصاديًا مدعومًا بسياسات جذب الاستثمارات ومشاريع تنموية جديدة. تعكس هذه التغيرات حساسية تدفقات الاستثمار الأجنبي للظروف الاقتصادية والسياسية، ما يؤكد أهمية الاستقرار والسياسات الاقتصادية المحفزة في استدامة جذب رؤوس الأموال الأجنبية.

الشكل (2 –7): منحنى الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد لدولة البحرين

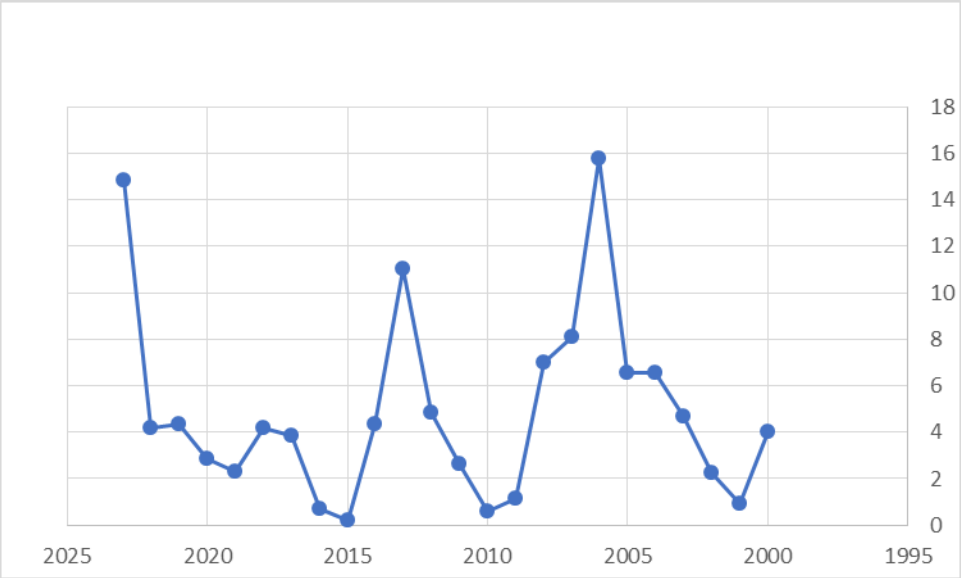

المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

تؤمن مملكة البحرين بأهمية تحقيق تنمية مستدامة وشاملة لجميع القطاعات الحيوية في المجتمع ، ويمتثل ذلك في حرصها الشديد على مواءمة برامج عمل الحكومة المتتالية، واستراتيجيات الجهات الحكومية المختلفة مع أهداف التنمية المستدامة.كما يتجلى ذلك في ميثاق العمل الوطني ودستور المملكة الذي أكد على مبادئ التنمية المستدامة، إذ ورد فيه أن الاقتصاد الوطني أساسه العدالة الاجتماعية، وقوامه التعاون العادل بين النشاط العام والنشاط الخاص، وهدفه التنمية الاقتصادية وفقًا لخطة مرسومة، وتحقيق الرخاء للمواطنين؛ كما ركز على حماية البيئة وضرورة تحقيق التوازن بينها وبين متطلبات التنمية وترسيخ ذلك عبر القوانين والتشريعات وعمل المؤسسات[1].

8. الجزائر:

تُظهر بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2000–2023 نمطًا متذبذبًا يعكس تأثر التدفقات الاستثمارية بالعوامل الاقتصادية والسياسية المحلية والدولية. فقد شهدت الجزائر مستويات منخفضة من الاستثمار في مطلع الألفية، نتيجة آثار عقد التسعينات، تلاها تحسن ملحوظ بين 2005 و2011 مدفوعًا بارتفاع أسعار النفط وتحسن نسبي في المناخ الاقتصادي. إلا أن الفترة اللاحقة، خصوصًا عام 2015، سجلت تراجعًا حادًا بلغ حد التدفقات السالبة، ما يعكس انخفاضًا في ثقة المستثمرين. ورغم بعض التعافي ما بين 2016 و2019، إلا أن تدفقات الاستثمار تراجعت مجددًا خلال جائحة كوفيد-19، لتبلغ أحد أدنى مستوياتها في 2022، قبل أن تُظهر بوادر تحسن في 2023. تعكس هذه البيانات هشاشة مناخ الاستثمار في الجزائر وارتباطه الوثيق بالتقلبات الخارجية، مما يؤكد أهمية الإصلاحات الاقتصادية المستدامة وتنويع القاعدة الاقتصادية لتقوية الجاذبية الاستثمارية.

[1] وزارة الخارجية للبحرين، https://www.mofa.gov.bh/ar/sustainable-development، 2025/04/21، 23:23.

الشكل (2 – 8): منحنى الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد لدولة الجزائر

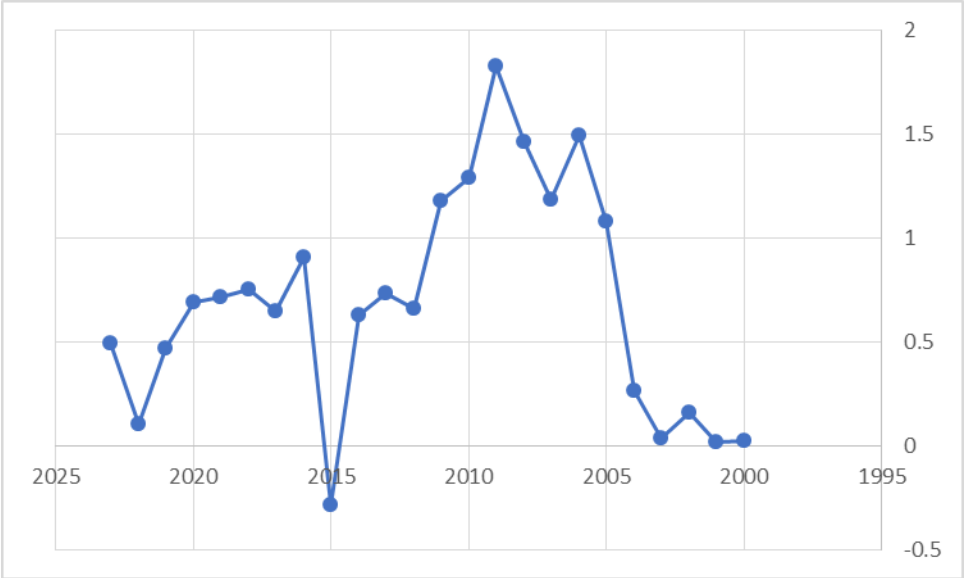

المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

شارك عضو مجلس الأمة الجزائري، محمد شوشان، في الملتقى الجهوي الثاني للبرلمانات الإفريقية حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة المنعقد في جيبوتي، مستعرضًا إنجازات الجزائر في هذا المجال، خصوصًا في تعزيز البناء المؤسساتي وتوسيع الممارسة الديمقراطية. وأكد أن الجزائر حققت أغلب أهداف الألفية السابقة، خاصة في مجالات القضاء على الفقر، التعليم، وخفض وفيات الطفولة والأمومة، إضافة إلى ترقية البيئة المستدامة. كما أشار إلى مواءمة المنظومة التشريعية مع التعديلات الدستورية لعام 2020، وتقديم التقرير الوطني الطوعي الأول بشأن أهداف 2030. وشدد على التزام الجزائر بمبادئ السيادة الوطنية والحوار في معالجة القضايا الدولية والداخلية[1].

9. مصر:

شهد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مصر خلال الفترة من 2000 إلى 2023 تقلبات ملحوظة تأثرت بالعوامل السياسية والاقتصادية المحلية والدولية. ففي أوائل الألفينيات، سجلت مصر مستويات منخفضة نسبيًا، ثم ارتفع الاستثمار بشكل حاد بين عامي 2004 و2008، مدفوعًا بإصلاحات اقتصادية وهيكلية شجعت تدفق رؤوس الأموال الأجنبية. إلا أن هذا الاتجاه تراجع بحدة عقب ثورة 2011، حيث أدت حالة عدم الاستقرار السياسي إلى انسحاب عدد من المستثمرين، مسجلاً أدنى مستوى له في تلك السنة. تلا ذلك تعافٍ تدريجي مع تحسن الأوضاع السياسية والاقتصادية، لا سيما بعد إطلاق برنامج الإصلاح الاقتصادي وتعويم الجنيه في 2016، مما زاد من جاذبية السوق المصري. وفي عامي 2020 و2021، أثرت جائحة كوفيد-19 سلبًا

[1] وكالة الانباء الجزائرية، https://www.aps.dz/ar/algerie/135680، 2025/04/21، 23:26.

على تدفقات الاستثمار، قبل أن يعاود الارتفاع مجددًا في عامي 2022 و2023 نتيجة لتزايد الاستثمارات الخليجية والتركيز على قطاعات استراتيجية مثل الطاقة والبنية التحتية. تعكس هذه التحولات حساسية الاستثمار الأجنبي المباشر للتقلبات الاقتصادية والسياسية، ومدى ارتباطه بثقة المستثمرين في مناخ الأعمال المحلي.

الشكل (2 – 9): منحنى الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد لدولة مصر

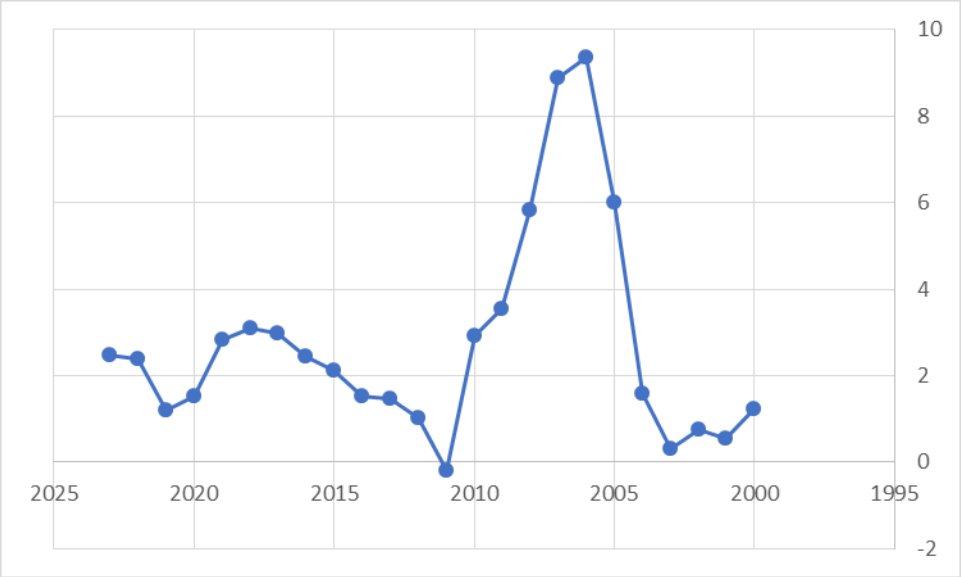

المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

تمثل حقوق الإنسان أساسا لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة. في هذا السياق، تتميز مصر بالتنوع الطبيعي والقوة البشرية والتنوع الثقافي الهائل، الذي يمكنها من تحفيز جميع قدراتها من أجل التوافق مع أهداف التنمية المستدامة، في ظل احترام كامل لحقوق الإنسان وفقًا للمنظور المصري الشامل الذي لا يقصرها على الحقوق السياسية والقانونية فقط. لعل ذلك ما عكسته كل المبادرات الرئاسية التي أطلقها الرئيس عبد الفتاح السيسي، إدراكا منه بأن التنمية البشرية، ومنح المواطن المصري كامل حقوقه، من خلال قدرة الوصول إليه بخدمات الدولة التي كثيرا ما حرم منها، هما الداعم الأول لقدرة الدولة المصرية على التوافق مع متطلبات رؤية مصر 2030، ومن ثم الاستجابة لخطة التنمية المستدامة الأممية. شكل ظهور التنمية المستدامة والعمل على تحقيق أهدافها لحظة محورية في الجهود العالمية لمواجهة التحديات الملحة التي تواجه كوكبنا وإنسانيتنا. ففي عام 2015، اجتمع قادة العالم من 193 دولة في الأمم المتحدة لاعتماد أهداف التنمية المستدامة كإطار شامل للتنمية المستدامة. تمثل هذه الأهداف أجندة طموحا ومترابطة تهدف إلى القضاء على الفقر وحماية الكوكب وضمان الرخاء والرفاهية للجميع[1].

[1] مجلة السياسة الدولية، https://www.siyassa.org.eg/News/21874.aspx، 2025/04/21، 23:28.

10.قطر:

شهدت قطر خلال الفترة 2000–2023 تقلبات ملحوظة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، حيث بدأت الفترة بنمو تدريجي أعقبه ارتفاع حاد بلغ ذروته في عام 2007، مدفوعًا بازدهار قطاع الغاز الطبيعي وتوسع مشاريع البنية التحتية. إلا أن هذه الطفرة تراجعت تدريجيًا في السنوات اللاحقة، لتدخل مرحلة من الاستقرار النسبي بين 2014 و2017، قبل أن تشهد تدفقات الاستثمار انخفاضًا حادًا وتحولًا إلى قيم سالبة خلال الفترة 2018–2021، نتيجة لعوامل أبرزها الأزمة الخليجية، وجائحة كوفيد-19، ونضوج المشروعات الكبرى. ورغم بعض التحسن الطفيف في 2022، عادت المؤشرات للانكماش في 2023، ما يعكس استمرار التحديات في جذب استثمارات أجنبية جديدة. وتبرز هذه التحولات حساسية الاقتصاد القطري لتقلبات أسعار الطاقة، والظروف السياسية الإقليمية، ومرحلة النضج الاقتصادي التي بلغتها الدولة.

الشكل (2 – 10): منحنى الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد لدولة قطر.

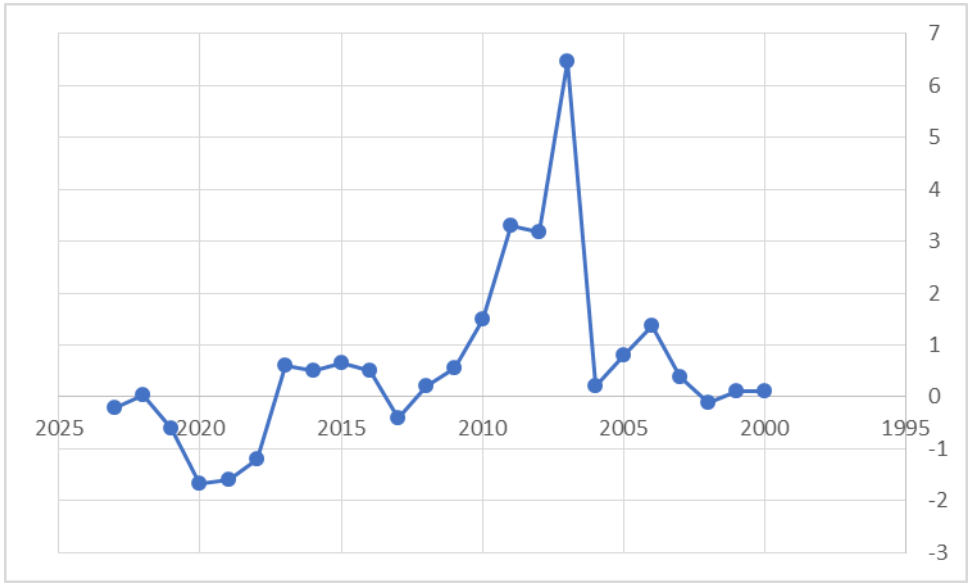

المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

حققت دولة قطر تقدمًا ملحوظًا في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال سياسات شاملة شملت الرعاية الصحية الوقائية، وتحقيق شمولية الخدمات الصحية، وتعزيز الأمن الغذائي بهدف الاكتفاء الذاتي بحلول 2030. كما أنشأت نظام حماية اجتماعية فعّال يضمن الحقوق الأساسية لجميع المواطنين، إلى جانب تطوير تشريعات سوق العمل وتعزيز ريادة الأعمال ومشاركة المرأة. وسعت الدولة لتنويع اقتصادها من خلال دعم البنية التحتية والاستثمار في المشاريع الصغيرة، واعتماد حلول بيئية مستدامة تشمل الطاقة المتجددة والنقل النظيف. وقد عززت قطر مكانتها كإحدى أكثر الدول أمانًا، وأسهم تنظيم كأس العالم 2022 في دعم الشراكات الدولية. كما

اعتمدت نهجًا علميًا لمواجهة جائحة كوفيد-19، مؤكدة التزامها بالتعاون الدولي. وترتكز استراتيجياتها على البحث والابتكار كأدوات لتحقيق التنمية المستدامة ضمن رؤية قطر الوطنية 2030[1].

11. السعودية:

شهدت المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2000–2023 تحولات ملحوظة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، حيث بدأت الفترة بمستويات منخفضة وسالبة تعكس محدودية الانفتاح الاقتصادي في تلك المرحلة. ومع بدء تطبيق إصلاحات اقتصادية وهيكلية منتصف العقد الأول من الألفية، ارتفعت التدفقات بشكل ملحوظ حتى عام 2008، مدفوعة بازدهار قطاع النفط وتحسين بيئة الأعمال. واصلت التدفقات استقرارها النسبي خلال العقد التالي، رغم تأثرها بالأزمة المالية العالمية، لتسجل قفزة نوعية في عام 2016 تزامنًا مع إطلاق رؤية السعودية 2030 التي استهدفت تنويع الاقتصاد وتحفيز الاستثمار. وعلى الرغم من التراجع المؤقت في عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19، شهدت السنوات اللاحقة انتعاشًا واضحًا في التدفقات الاستثمارية، مما يعكس تحسن ثقة المستثمرين في الاقتصاد السعودي. وتُبرز هذه الاتجاهات الدور المحوري للإصلاحات الاقتصادية والسياسات التحفيزية في تعزيز جاذبية المملكة للاستثمار الأجنبي المباشر.

الشكل (2 – 11): منحنى الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد لدولة السعودية.

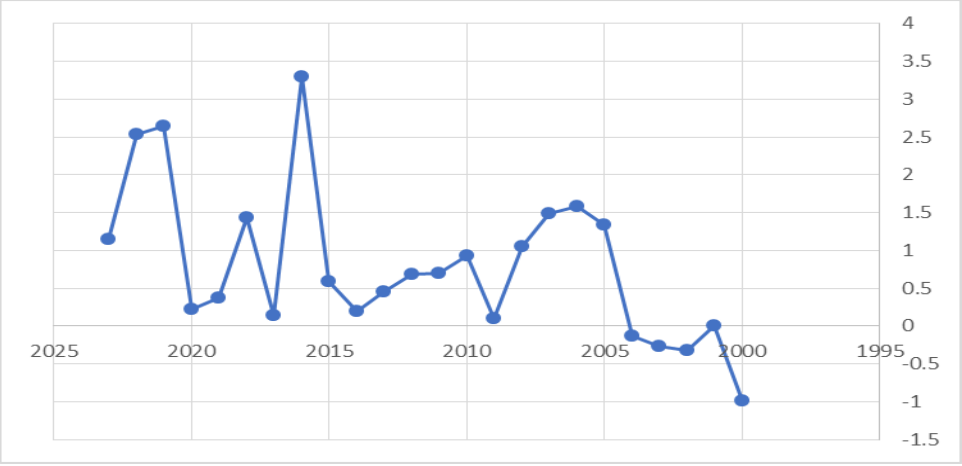

المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

تعمل الأمم المتحدة مع حكومة المملكة العربية السعودية والشركاء الوطنيين من خلال الإطار الاستراتيجي المشترك للأمم المتحدة، تحت مظلة رؤية السعودية 2030 وبرامج التحول الوطني، لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة لمواجهة التحديات والفرص التنموية في المملكة العربية السعودية، أهداف التنمية المستدامة هي دعوة عالمية للعمل

[1] منصة المعرفة، https://sustainabledevelopment.un.org/memberstates/qatar، 2025/04/21، 23:30.

من أجل القضاء على الفقر، وحماية بيئة الأرض ومناخها، وضمان تمتع الناس في كل مكان بالسلام والازدهار. وهذه هي الأهداف التي تعمل عليها الأمم المتحدة في العراق: القضاء على الفقر، القضاء التام على الجوع، الصحة الجيدة والرفاه، التعليم الجيد، المساواة بين الجنسين، المياه النظيفة والنظافة الصحية، طاقة نظيفة وبأسعار معقولة، العمل اللائق ونمو الاقتصاد، الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، الحد من أوجه عدم المساواة، مدن ومجتمعات محلية مستدامة، الاستهلاك والإنتاج المسؤولان، العمل المناخي، الحياة تحت الماء، الحياة في البر، السلام والعدل والمؤسسات القوية، عقد الشراكات لتحقيق الأهداف[1].

12. المغرب:

تشير بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المغرب خلال الفترة من 2000 إلى 2023 إلى وجود تقلبات ملحوظة تعكس تفاعل هذا المتغير مع السياقات الاقتصادية والسياسية الداخلية والدولية. فقد سجلت أعلى قيمة في عام 2001 نتيجةً محتملة لظروف استثنائية أو صفقات استثمارية ضخمة، تلتها فترة من التذبذب قبل أن يعرف المؤشر اتجاهًا تصاعديًا نسبيًا بين 2004 و2008، وهو ما قد يرتبط بالإصلاحات الاقتصادية والانفتاح على السوق العالمي. إلا أن تداعيات الأزمة المالية العالمية لعام 2008 أثّرت سلبًا على التدفقات في السنوات اللاحقة. بين 2011 و2018، شهد المغرب أداءً مستقرًا نسبيًا يعكس استعادة تدريجية للثقة الاستثمارية، غير أن الفترة الممتدة من 2019 إلى 2023 كشفت عن منحى تنازلي واضح، يُعزى على الأرجح إلى تداعيات جائحة كوفيد-19 والتباطؤ الاقتصادي العالمي، إلى جانب عوامل داخلية قد تشمل السياسات الاقتصادية أو مناخ الأعمال. تُبرز هذه النتائج الحاجة إلى تعزيز الجاذبية الاستثمارية من خلال استراتيجيات مبتكرة وتحسين بيئة الاستثمار بما يتماشى مع التحولات العالمية.

[1] منظمة الأمم المتحدة في المملكة العربية السعودية، https://saudiarabia.un.org/ar/sdgs، 2025/04/21، 23:32.

الشكل (2 – 12): منحنى الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد لدولة المغرب

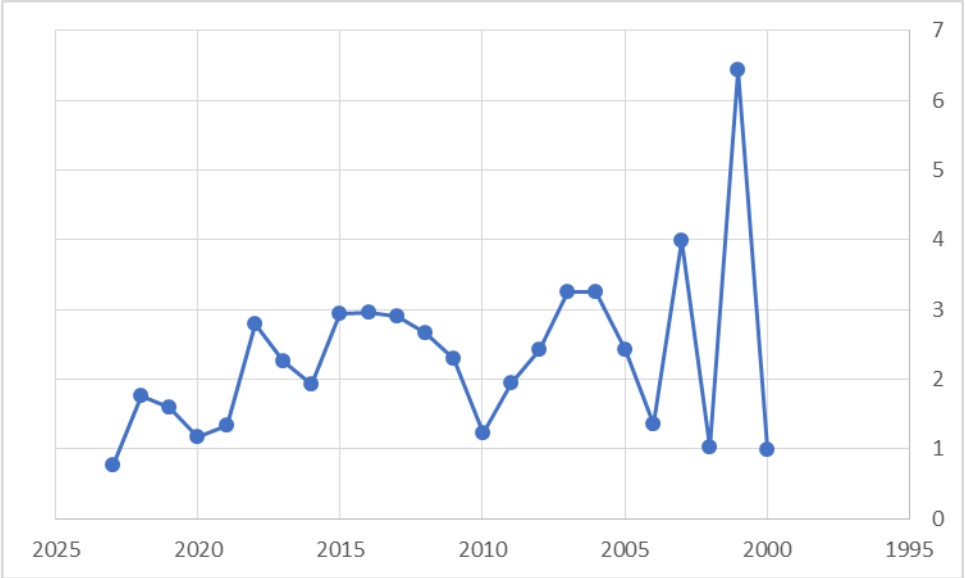

المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

تعمل الأمم المتحدة وشركاؤها في المغرب على تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال الدعم المنسق والموجه الذي يعطي قيمة مضافة للجهود الوطنية لتحقيق الأولويات الاستراتيجية المتمثلة في: الحوكمة الديمقراطية والجهوية المتقدمة، الحد من التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية الإقليمية والجنسانية؛ جودة التعليم والصحة؛ الإنتاج والاستهلاك النظيفين؛ وتمكين المرأة والشباب. أهداف التنمية المستدامة هي دعوة عالمية للعمل من أجل القضاء على الفقر، وحماية بيئة الأرض ومناخها، وضمان تمتع الناس في كل مكان بالسلام والازدهار. وهذه هي الأهداف التي تعمل عليها الأمم المتحدة في العراق: القضاء على الفقر، القضاء التام على الجوع، الصحة الجيدة والرفاه، التعليم الجيد، المساواة بين الجنسين، المياه النظيفة والنظافة الصحية، طاقة نظيفة وبأسعار معقولة، العمل اللائق ونمو الاقتصاد، الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، الحد من أوجه عدم المساواة، مدن ومجتمعات محلية مستدامة، الاستهلاك والإنتاج المسؤولان، العمل المناخي، الحياة تحت الماء، الحياة في البر، السلام والعدل والمؤسسات القوية، عقد الشراكات لتحقيق الأهداف[1].

[1] منظمة الأمم المتحدة في المغرب، https://morocco.un.org/ar/sdgs، 2025/04/21، 23:36.

المطلب الثاني: أدوات الدراسة الميدانية

1. المنهجية المتبعة في الدراسة:

بغية تحقيق أهداف الدراسة ومن أجل الوصول إلى أثر التجارة الرقمية على التنمية المستدامة لمجموعة من الدول العربية، قمنا بالإجراءات التالية:

1. **الخطوة الأولى:** البحث في الادبيات النظرية والتطبيقية حول مؤشرات التجارة الرقمية والتنمية المستدامة وأحدث طرق القياس فيهما، ثم أجرينا مسح على مختلف المؤشرات الموضوعة من طرف المنظمات الدولية المتخصصة أهمها: البنك الدولي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) ، حيث أن نتائج المسح تمحورت في أحدث المؤشرات المستخدمة والمعبرة عن المتغير المستقل الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغير التابع التنمية المستدامة، والتي سنعرضها بشيء من التفصيل في الجزء الموالي؛

2. **الخطوة الثانية:** حددنا عينة الدراسة المتكونة من مجموعة من الدول العربية المتمثلة في: **الامارات، العراق، الأردن، الكويت، عمان، تونس، البحرين، الجزائر، مصر، قطر، السعودية، المغرب**، وتم اختيار هذه الدول طبقا لما توفرت عليه من بيانات من متغيرات الدراسة خلال 2000 إلى 2023.

3. **الخطوة الثالثة:** اختيار البرامج الاحصائية المناسبة لخصوصية البيانات التي تم الحصول عليها من بيانات البنك الدولي وبيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ، في الفترة الممتدة بين 2000 و 2023 أين تم اختيار برنامج Eviews13 وذلك من خلال تقدير النموذج الإجمالي (Pooled)، اختبار نموذج ذو الأثر الثابت والنموذج ذو الأثر العشوائي ، واختيار النموذج الملائم، وذلك باستخدام أساليب الاختيار من خلال الاعتماد على اختبارين أولا اختبار (Breusch and Pagan) لإثبات وجود أو عدم وجود الأثر العشوائي والثابت ، ففي حالة عدم وجود الأثر العشوائي والثابت سنعتمد على نتائج النموذج الإجمالي(التجميعي) في التحليل، أما إذا تم إثبات وجود الأثر العشوائي والثابت سننتقل إلى الاختبار الثاني ونستخدم في نماذج بانل معامل التحديد في اختيار نموذج البيانات الملائم وهو اختبار هوسمان (Hausman) واختبار فيشر(Fisher) لاختيار ما بين نموذج ذو الأثر العشوائي ونموذج ذو الأثر الثابت ، والنموذج الملائم يتم الاعتماد على نتائجه في التحليل.

2. الأدوات المستخدمة في الدراسة

لإنجاز هذه الدراسة تم الاعتماد على مجموعة من المؤشرات والبرامج المعلوماتية التي سندرجها بشيء من التفصيل كالتالي:

1.2. المتغيرات المستخدمة في الدراسة:

بعد الاطلاع عن الدراسات السابقة واجراء عملية المسح واختيار العينة، حاولنا في دراستنا هذه حصر أكبر عدد من المؤشرات التي تخدم الموضوع، وعليه تم اختيار المؤشرات[1] التالية:

أ. **المتغير المستقل (الاستثمار الأجنبي المباشر)**: ونعبر عنه بالمؤشرات التالية:

- **الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد IFDI**
- **فعالية الحكومة GF**

ب. **المتغير التابع (التنمية المستدامة)**: عبّرنا عن كل بعد من أبعادها الثلاث بمؤشر:

- **البعد الاقتصادي: البطالة UN**
- **البعد الاجتماعي: التنمية البشرية HDI**
- **البعد البيئي: الوفورات المعدلة (الأضرار الناتجة عن غاز ثاني أكسيد الكربون) DCO2**

والجدول الموالي يلخص ويوضح تعريف كل مؤشر حسب الجهة التي تصدره:

الجدول (2-1): المؤشرات المستخدمة في الدراسة

المؤشر	التعريف	المصدر
الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد IFDI	الاستثمار الأجنبي المباشر هو صافي تدفقات الاستثمار الوافدة للحصول على حصة دائمة في الإدارة (نسبة 10 في المائة أو أكثر من الأسهم المتمتعة بحقوق التصويت) في مؤسسة عاملة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر. وهو عبارة عن مجموع رأس مال حقوق الملكية والعائدات المعاد استثمارها وغير ذلك من رأس المال طويل الأجل ورأس المال قصير الأجل، كما هو مبين في ميزان المدفوعات. وتوضح هذه السلسلة صافي التدفقات (صافي تدفقات الاستثمارات الجديدة مخصوماً منها الاستثمارات التي يتم سحبها) في البلد المعني من المستثمرين الأجانب وهي مقسومة على إجمالي الناتج المحلي.	البنك الدولي

[1] المتغيرات والمؤشرات في البحث العلمي هي كل ما يقبل القياس، حيث أن كل ما يتغير فهو متغير، يعني ذلك أن المتغيرات الأساسية لدراسة العلمية، تتأثر بعوامل داخلية وتأثيرات خارجية، ويعتبر المتغير سهل القياس وهو جزء رئيسي من موضوع البحث.

البطالة UN	معدل البطالة هو النسبة المئوية للأفراد في قوة العمل (الذين تتراوح أعمارهم عادةً بين 15 سنة فأكثر) الذين هم بدون عمل، ولكنهم متاحون للعمل، ويبحثون بنشاط عن عمل، وفقًا للمعايير الدولية التي وضعتها منظمة العمل الدولية (ILO) يُحسب هذا المعدل بقسمة عدد العاطلين عن العمل على إجمالي قوة العمل (المشغلين + العاطلين)، ثم ضرب الناتج في 100 للحصول على نسبة مئوية.	البنك الدولي
مؤشر التنمية البشرية (HDI)	هو مقياس أعدَّه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) لقياس مستوى التنمية في دول العالم، بناءً على ثلاثة أبعاد أساسية: الصحة، التعليم، مستوى الدخل، هذه الأبعاد تعكس جودة حياة الأفراد وقدرتهم على تحقيق إمكاناتهم. يُنشر هذا المؤشر سنويًّا في التقرير العالمي للتنمية البشرية، الذي يركز على تقييم التقدم البشري بعيدًا عن المقاييس الاقتصادية التقليدية مثل الناتج المحلي الإجمالي.	UNDP
الوفورات المعدلة (الأضرار الناتجة عن غاز ثاني أكسيد الكربون) DCO2	تُقدر الأضرار الناتجة عن انبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكربون بمبلغ 20 دولاراً أمريكياً لكل طن من الكربون (وحدة الضرر بسعر الدولار الأمريكي لعام 1995) مضروبةً في عدد الأطنان من الكربون المنبعث.	البنك الدولي

2.2. الأساليب الاحصائية المعتمدة في الدراسة:

سوف نحاول من خلال هذا الجزء تسليط الضوء على أهم المحاور المتعلقة بمنهجية الاقتصاد القياسي المتبع في التحليل، حيث استخدمنا برنامج:

أ. **برنامج Eviews13**: هو أداة إحصائية واقتصادية قياسية مُتخصصة في تحليل بيانات السلسلة الزمنية (Time Series) والبيانات المقطعية (Cross-Sectional) وبيانات اللوحات (Panel Data) يُستخدم بشكل واسع في الأبحاث الأكاديمية، التحليلات المالية، وصنع السياسات الاقتصادية بسبب قدرته على معالجة النماذج الاقتصادية المعقدة بفعالية.

كما تطرقنا في هذا الجزء إلى تعريف بيانات السلاسل الزمنية المقطعية " بيانات البانل " في دراستنا، ثم تحديد مميزاتها.

ب. تعريف بيانات البانل (Data Panel):

تعرف بيانات السلاسل الزمنية المقطعية بمجموعة البيانات التي تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية أي هي تلك البيانات التي لها بعدين، بعد زمني وبعد مقطع. وتتألف من مشاهدات لعدد من الوحدات الاقتصادية كالأفراد والشركات خلال فترة زمنية[1]، تعرف قاعدة بيانات بانل لمقطع عرضي وسلاسل زمنية بمجموعة البيانات التي تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية، فالبيانات المقطعية تصف سلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية عند فترة زمنية واحدة، بينما تصف بيانات السلسة الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة. البيانات المقطعية تصف عينة البحث كالدول الأسر، السلع... الخ، المرصودة عبر فترة زمنية معينة، بينما تصف البيانات الزمنية تغير الظاهرة المدروسة خلال فترة زمنية معينة، وهنا تكمن أهمية استخدام بيانات بانل، كونها تحتوي على معلومات ضرورية تتعامل مع دينامكية الوقت وعلى مفردات متعددة[2].

استطاعت نماذج بانل في الآونة الأخيرة أن تكسب اهتماما كبيرا خصوصا في الدراسات الاقتصادية، لأنها تأخذ في الاعتبار أثر تغير الزمن وأثر تغير الاختلاف بين الوحدات المقطعية على حد السواء. بشكل عام يمكن كتابة ثلاث نماذج بانل للدراسة بالصيغة التالية:

$$UN\,it = c + \beta 1\,FDIO\,it + \beta 2\,GF\,it + \mu i + Yt + \varepsilon it \ldots (1)$$
$$HDI\,it = c + \beta 1\,FDIO\,it + \beta 2\,GF\,it + \mu i + Yt + \varepsilon it \ldots (2)$$
$$DCO2\,it = c + \beta 1\,FDIO\,it + \beta 2\,GF\,it + \mu i + Yt + \varepsilon it \ldots (3)$$

حيث أن المتغيرات التابعة UN ,HDI, DCO2 تمثل قيم متغيرات الاستجابة في المشاهدة iعند الفترة الزمنية t

ج. مميزات نماذج البانل:

✓ التحليل الطولي(Longitudinal Analysis) : تسمح بدراسة التغيرات الفردية والزمنية في نفس الوقت، مما يوفر رؤية أشمل من البيانات المقطعية (Cross-Sectional)[3].

[1] خالد محمد السواعي، أساسيات الاقتصاد القياسي باستخدام Eviews، دار الكتاب الثقافي، الاردن، 2011، ص02.

[2] Dielman. « **Pooled Cross-Sectional and Time Series Data Analysis** », Texas Christian University, USA,1989, p02

[3] Baltagi, B. H, **Econometric Analysis of Panel Data** (6th ed.),Springer,2021,p1-10

✓ معالجة التباين غير المرصود(Unobserved Heterogeneity) : تتحكم في المتغيرات غير الملحوظة التي تختلف بين الوحدات ولكنها ثابتة مع الزمن (مثل الثقافة، الجينات) عبر تأثيرات ثابتة أو عشوائية (Fixed/Random Effects)[1]؛

✓ المرونة في تقدير العلاقات الديناميكية(Dynamic Relationships) : تسمح بدراسة التأثيرات الزمنية المتأخرة(Lagged Effects) ، مثل تأثير المتغير التابع في الفترة السابقة على الفترة الحالية[2]؛

✓ التعامل مع البيانات غير المتوازنة(Unbalanced Panels) : يمكنها تحليل البيانات التي تحتوي على فجوات زمنية أو وحدات مفقودة[3]؛

✓ تقديرات أكثر كفاءة (Efficient Estimators) : توفر طرق تقدير مثل GMM (Generalized Method of Momentsو ML (Maximum Likelihood لتحسين الكفاءة الإحصائية[4]؛

✓ اختبارات تحديد النموذج(Model Specification Tests) : مثل اختبار Hausmanلاختيار بين التأثيرات الثابتة والعشوائية[5]؛

✓ التطبيقات الواسعة في السياسات العامة: تُستخدم في تقييم تأثير السياسات (Policy Evaluation) عبر الزمن، مثل تأثير برامج التدريب على البطالة[6]؛

✓ التحكم في الارتباط الذاتي (Autocorrelation) والتغاير(Heteroskedasticity) : تُصحح مشاكل البنية الخطية للبيانات عبر طرق مثل FGLS (Feasible Generalized Least Squares)[7].

ح. **النماذج الأساسية لتحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية**

يقترح المنهج الحديث الصيغة الأساسية لانحدار بيانات بانل كما قدمها W.Green(1993) ومن هنا تأتي نماذج البيانات الطولية في ثلاثة أشكال رئيسية هي: نموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression، الثابت والعشوائي.

[1] Wooldridge, J. M,*Econometric Analysis of Cross Section and Panel Data* (2nd ed.), MIT Press,2010,p286-310.
[2] Hsiao, C,*Analysis of Panel Data* (3rd ed.), Cambridge University Press,2014, p85-310.
[3] Cameron, A. C., & Trivedi, P. K, *Microeconometrics: Methods and Applications*, Cambridge University Press, 2005, p700-720.
[4] Arellano, M., & Bond, S,"Some Tests of Specification for Panel Data", *The Review of Economic Studies*, 58(2), 1991, p280-285.
[5] Greene, W. H,*Econometric Analysis* (8th ed.), Pearson,2018,p390.
[6] Angrist, J. D., & Pischke, J. S,*Mostly Harmless Econometrics*. Princeton University Press, 2008, p160.
[7] Beck, N,"Time-Series Cross-Section Data: What Have We Learned in the Past Few Years?", *Annual Review of Political Science*, 4(1), 2001, p278.

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

يهدف المبحث الثاني إلى تقديم تحليل منهجي لنتائج الدراسة الميدانية، من خلال استعراض البيانات واختبار الفرضيات باستخدام نماذج الاقتصاد القياسي. ويركز هذا المبحث على قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الدول العربية محل الدراسة، مع مراعاة الفروقات الهيكلية بين الدول النفطية وغير النفطية. كما يعتمد التحليل على أساليب إحصائية متقدمة لاختبار مدى معنوية العلاقة بين المتغيرات وتحديد النموذج الأمثل لتفسير هذه العلاقة. ويُشكل هذا المبحث خطوة جوهرية لفهم ديناميكيات الاستثمار الأجنبي وتأثيراته على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما يساهم في إثراء الأدبيات الاقتصادية وتقديم توصيات تدعم السياسات التنموية المستدامة.

المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة

سنقوم في هذا الجزء بعرض مختلف نتائج الاختبارات المعتمدة للنماذج الثلاثة لشرح تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة لاثني عشرة دولة عربية في الفترة من2000 إلى 2023.

1. اختبارات تحليل الدراسة

1.1. تقدير النموذج باستخدام نماذج بانل

يهدف قياس الخدمات اللوجستية تم تقدير نماذج بانل بأنواعها الثلاثة نموذج الانحدار التجميعي، الأثار الثابتة ونموذج الأثار العشوائية الذي نستخدم فيه اختبار Wallce and Hussain، ففي حالتنا هذه لدينا في التحليل القياسي قاعدة بيانات مدمجة (مقطع عرضي وسلاسل زمنية) مع عدد من الوحدات المقطعية (i) المتمثلة في مجموعة من الدول العربية محل الدراسة يبلغ عددها خمسة (N= 12) وهي الامارات، العراق، الأردن، الكويت، عمان، تونس، البحرين، الجزائر، مصر، قطر، السعودية، المغرب ، للفترة الزمنية من 2000 الى2023 لتشمل 23 مشاهدة زمنية (T=23) لكل متغير من المتغيرات المستخدمة في النموذج ، وبحجم عينة 276 مشاهدة (N*T=276)، كل هذا يقود لنتائج افضل للتقدير ويتيح الفرصة لإجراء العديد من الاختبارات الإحصائية للفرضيات المختلفة، يتم تقدير هذه النماذج الثلاثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews13).

- **النموذج الأول: المتغير التابع UN**

الجدول (2–2): نتائج تقدير النموذج في حالة المتغير التابع UN

	تجميعي	الثابت	العشوائي
	PRM	FEM	REM
معامل C	6.9571	7.9660	7.9553
احتمالية Student	0.0000	0.0000	0.0000
معاملِ GF	-4.9745	-1.6042	-1.8537
احتمالية Student	0.0000	0.0084	0.0016
معامل IFDI	0.2971	-0.1715	-0.1649
احتمالية Student	0.0016	0.0008	0.0012
معامل التحديد R2	0.2914	0.8669	0.0736
إحصائية DW	0.0628	0.2001	0.1881
احتمالية Fisher	0.0000	0.0000	0.0000
طريقة التقدير	OLS	LSDV	GLS

المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على مخرجات برنامجEviews13

- **النموذج الثاني: المتغير التابع HDI**

الجدول (2 –3): نتائج تقدير النموذج في حالة المتغير التابع HDI

	تجميعي	الثابت	العشوائي
	PRM	FEM	REM
معامل C	0.7590	0.7519	0.7520
احتمالية Student	0.0000	0.0000	0.0000
معاملِ GF	0.1014	0.0496	0.0575
احتمالية Student	0.0000	0.0000	0.0000
معامل IFDI	-0.0040	-0.0005	-0.0006
احتمالية Student	0.0004	0.5287	0.4572
معامل التحديد R2	0.5374	0.8409	0.1195
إحصائية DW	0.0697	0.0638	0.0686
احتمالية Fisher	0.0000	0.0000	0.0000
طريقة التقدير	OLS	LSDV	GLS

المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على مخرجات برنامجEviews13

- **النموذج الثالث: المتغير التابع DCO2**

الجدول (2–4): نتائج تقدير النموذج الساكن في حالة المتغير التابع DCO2

	تجميعي	الثابت	العشوائي
	PRM	FEM	REM
معامل C	2.4556	2.5208	2.5117
احتمالية Student	0.0000	0.0000	0.0000
معاملِGF	-0.6118	-0.9209	-0.7808
احتمالية Student	0.0000	0.0000	0.0000
معامل IFDI	0.0609	0.0345	0.0375
احتمالية Student	0.0001	0.0271	0.0147
معامل التحديد R2	0.1961	0.4658	0.0988
إحصائية DW	0.2567	0.3691	0.3498
احتمالية Fisher	0.0000	0.0000	0.0000
طريقة التقدير	OLS	LSDV	GLS

المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على مخرجات برنامجEviews13

2.1. اختبارات تحديد النموذج الملائم:

من أجل إيجاد النموذج الملائم عند استعمال معطيات بانل يستخدم ما تسمى باختبارات التحديد، كما ذكرنا سابقا، يوجود ثلاثة نماذج رئيسية من النماذج الطولية وعلى هذا الأساس يطرح السؤال الآتي: ما هو النموذج الأكثر ملائمة لبيانات دراسة ما؟

لغرض الإجابة عن مثل هكذا تساؤل نقوم بالاختبارات التالية:

أ. **اختبار مضاعف لاغرنج**: هذا الاختبار اقترحه Breusch وPagan (1980) وهو يتبع توزيع كاي تربيع ذو درجة حرية واحدة، كما يعتمد هذا الاختبار على مضاعف Lagrange المتعلق بالأخطاء الناتجة عن طريقة المربعات الصغرى:

$$LM = \frac{nT}{2(T-1)}\left(\frac{\sum_{i=1}^{n}\left(\sum_{t=1}^{T}\hat{u}_{it}\right)^2}{\sum_{i=1}^{n}\sum_{t=1}^{T}\hat{u}_{it}^2}-1\right)^2 \mapsto \chi_1^2$$

حيث تكون الفرضيات كما يلي:

H_0: **فرضية العدم** : نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج الملائم.

H_1 : **الفرضية البديلة** : نموذج التأثير الثابت / أو نموذج التأثير العشوائي هو الملائم.

ويتم الحكم على الاختبار كالتالي: إذا كانت قيمة LM المحسوبة أكبر من قيمة كاي تربيع) درجة واحدة، نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، كذلك يمكن الحكم عن طريق إحصائية " Mackinnon ماكينون" فإذا كانت (P value) أقل من مستوى معنوي 5% نرفض الفرضية الصفرية.

- **النموذج الأول: المتغير التابع UN**

الجدول (2 –5): اختبار مضاعف لاغرنج LM في حالة المتغير التابع UN

	قيمة الاختبار	P-VALUE
LM Breusch-Pagan	1741.9008	0.0000

المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews13

حسب الجدول تظهر أن القيمة الإحصائية أقل من 0.05 بالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود آثار ثابتة أو عشوائية، وهنا ننتقل إلى اختبار Hausman للمفاضلة بين النموذج الثابت والعشوائي.

ب. اختبار Hausman: للفاضلة بين التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية سنستخدم اختبار Hausman، فعند الأخذ بالتأثيرات الفردية في النموذج، يتم فحص طبيعة هذا الأثر، فإما أن يكون عشوائي أو نموذج التأثيرات الثابتة، وبالرغم أن من نصوص التحليل القياسي تشير أن إلى التأثيرات الثابتة هي الأكثر ملائمة للبيانات المقطعية عبر الدول، إلا أنه لابد من التأكد من ذلك باستخدام اختبار Hausman حيث أن:

H_0: **فرضية العدم** : نموذج الأثر العشوائي هو المناسب

H_1 : **الفرضية البديلة** : نموذج الأثر الثابت هو المناسب

بعد اجراء اختبار Hausman للنموذج الأول في حالة المتغير التابع UN، تحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول:

الجدول (2 –6): اختبار هوسمان Hausman test للنموذج الثالث في حالة المتغير التابع UN

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f	Prob
Cross-section random	6.098420984	2	0.047396

المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews13

تظهر نتائج الجدول أن القيمية الإحصائية أكبر من الجدولية بالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بالتالي النموذج الملائم هو النموذج ذو الأثر الثابت في حالة المتغير التابع UN

- **النموذج الثاني: المتغير التابع HDI**

الجدول (2 –7): اختبار مضاعف لاغرانج LMفي حالة المتغير التابع HDI

	قيمة الاختبار	P-VALUE
LM Breusch-Pagan	1138.0678	0.0000

المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews13

حسب الجدول تظهر أن القيمة الإحصائية أقل من 0.05 بالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود آثار ثابتة أو عشوائية، وهنا ننتقل إلى اختبار Hausman للمفاضلة بين النموذج الثابت والعشوائي.

بعد اجراء اختبار Hausman للنموذج الثاني في حالة المتغير التابع HDI، تحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول:

الجدول (2 –8): اختبار هوسمان Hausman test للنموذج الثالث في حالة المتغير التابع HDI

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f	Prob
Cross-section random	5.946973268	2	0.051125

المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews13

تظهر نتائج الجدول أن القيمية الإحصائية أكبر من الجدولية بالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بالتالي النموذج الملائم هو النموذج ذو الأثر الثابت في حالة المتغير التابع HDI

- **النموذج الثالث: المتغير التابع DCO2**

الجدول (2 –9): اختبار مضاعف لاغرانج LMفي حالة المتغير التابع DCO2

	قيمة الاختبار	P-VALUE
LM Breusch-Pagan	280.74208	0.0000

المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews13

حسب الجدول تظهر أن القيمة الإحصائية أقل من 0.05 بالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود آثار ثابتة أو عشوائية، وهنا ننتقل إلى اختبار Hausman للمفاضلة بين النموذج الثابت والعشوائي.

بعد اجراء اختبار Hausman للنموذج الثالث في حالة المتغير التابع DCO2، تحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول.

الجدول (2–10): اختبار هوسمان Hausman test للنموذج الثالث في حالة المتغير التابع DCO2

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f	Prob
Cross-section random	2.44287105	2	0.294807

المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews13

تظهر نتائج الجدول أن القيمية الإحصائية أكبر من الجدولية بالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بالتالي النموذج الملائم هو النموذج ذو الأثر الثابت في حالة المتغير التابع DCO2

2. النماذج التقديرية

بعد القيام باختبارات تحليل الدراسة، ومن خلال مخرجات الجدول أعلاه نحصل على النماذج التقديرية التالية:

- **النموذج الأول: في حالة المتغير التابع UN**

الجدول (2–11): النموذج الثابت في حالة المتغير التابع UN

Dependent Variable: UN
Method: Panel Least Squares
Date: 02/24/25 Time: 21:34
Sample: 2000 2023
Periods included: 24
Cross-sections included: 12
Total panel (balanced) observations: 288

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IFDI	-0.171500	0.050354	-3.405909	0.0008
GF	-1.604199	0.604135	-2.655365	0.0084
C	7.966040	0.171389	46.47934	0.0000

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.866869	Mean dependent var	7.548997
Adjusted R-squared	0.860552	S.D. dependent var	5.810274
S.E. of regression	2.169714	Akaike info criterion	4.434457
Sum squared resid	1289.898	Schwarz criterion	4.612518
Log likelihood	-624.5618	Hannan-Quinn criter.	4.505813
F-statistic	137.2398	Durbin-Watson stat	0.200145
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews13

$$UN\ it = 7.96604 - 0.1715\ IFDI - 1.604199GF$$

- **النموذج الثاني: في حالة المتغير التابع HDI**

الجدول (2-12) النموذج الثابت في حالة المتغير التابع HDI

Dependent Variable: HDI
Method: Panel Least Squares
Date: 02/24/25 Time: 21:53
Sample: 2000 2023
Periods included: 24
Cross-sections included: 12
Total panel (balanced) observations: 288

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IFDI	-0.000522	0.000828	-0.630804	0.5287
GF	0.049572	0.009929	4.992626	0.0000
C	0.751901	0.002817	266.9368	0.0000

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.840891	Mean dependent var	0.751549
Adjusted R-squared	0.833342	S.D. dependent var	0.087349
S.E. of regression	0.035659	Akaike info criterion	-3.782227
Sum squared resid	0.348413	Schwarz criterion	-3.604167
Log likelihood	558.6407	Hannan-Quinn criter.	-3.710871
F-statistic	111.3912	Durbin-Watson stat	0.063791
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews13

$$HDI\ it = 0.751901 - 0.000522\ IFDI + 0.049572GF$$

- **النموذج الثالث: في حالة المتغير التابع DCO2**

الجدول (2-13) النموذج الثابت في حالة المتغير التابع DCO2

Dependent Variable: DCO2
Method: Panel Least Squares
Date: 02/24/25 Time: 22:04
Sample: 2000 2023
Periods included: 24
Cross-sections included: 12
Total panel (balanced) observations: 288

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IFDI	0.034548	0.015551	2.221594	0.0271
GF	-0.920870	0.186578	-4.935588	0.0000
C	2.520822	0.052931	47.62490	0.0000

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.465829	Mean dependent var	2.583879
Adjusted R-squared	0.440485	S.D. dependent var	0.895823
S.E. of regression	0.670082	Akaike info criterion	2.084557
Sum squared resid	123.0287	Schwarz criterion	2.262617
Log likelihood	-286.1762	Hannan-Quinn criter.	2.155913
F-statistic	18.38035	Durbin-Watson stat	0.369098
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews13

$$DCO2\ it = 2.520822 + 0.034548\ IFDI - 0.920870\ GF$$

المطلب الثاني: مناقشة النتائج

في هذا الجزء سنحلل ونفسر النتائج المتحصل عليها سلفا حسب كل نموذج للنماذج الثلاث المدروسة.

أولا: النموذج الأول: في حالة المتغير التابع UN

1. تحليل المتغيرات وتأثيراتها:

أ. الاستثمار الأجنبي الوافد:(IFDI)

- **النتيجة الإحصائية:**

✓ معامل سلبي (**0.1715−**)مع دلالة إحصائية عالية (**p-value = 0.0008**)

✓ يشير إلى أن زيادة الاستثمار الأجنبي بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض معدل البطالة (**UN**)بنحو **0.17%**، بافتراض ثبات العوامل الأخرى.

- **التفسير النظري:**

✓ **نظرية "خلق فرص العمل:"** قد تعكس النتيجة أن الاستثمارات الأجنبية تُولد فرص عمل مباشرة في القطاعات المستهدفة (مثل السياحة في الإمارات، أو الصناعات التحويلية في المغرب).

✓ **نظرية "التنمية الاقتصادية غير المباشرة** "الاستثمار الأجنبي يُحفز سلاسل التوريد المحلية وقطاعات الخدمات المساندة، مما يزيد الطلب على العمالة.

✓ **السياق الإقليمي** :في دول مثل مصر والأردن، يجذب الاستثمار الأجنبي قطاعات مثل الاتصالات والصناعات الصغيرة، التي تُعتبر كثيفة العمالة نسبيًا.

ب. فعالية الحكومة:(GF)

- **النتيجة الإحصائية:**

✓ معامل سلبي قوي (**1.6042−**)مع دلالة إحصائية .(**p−value = 0.0084**)

✓ يعني أن تحسُّن فعالية الحكومة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض البطالة بنحو .**1.6%**

- **التفسير النظري:**

✓ **نظرية "الحوكمة الرشيدة** :"الحكومات الفعالة تُحسن بيئة الأعمال عبر تبسيط الإجراءات البيروقراطية، ومكافحة الفساد، وجذب الاستثمارات، مما ينعكس على خلق فرص عمل.

✓ **نظرية "السياسات النشطة لسوق العمل** :"تشمل برامج التدريب المهني (مبادرة "سند" في السعودية) وتشجيع ريادة الأعمال (صندوق "تنمية" في عُمان)، والتي تُقلل البطالة الهيكلية.

✓ **السياق الإقليمي** :دول مثل الإمارات وقطر حققت معدلات بطالة منخفضة بفضل سياسات توطين الوظائف (مثل "الامتياز الوظيفي" في الإمارات).

2. جودة النموذج الإحصائي وتحدياته:

أ. معامل التحديد(R-squared = 0.8669)

- **التفسير** :النموذج يفسر **86.7%**من التباين في معدل البطالة، **مما** يشير إلى قوة تفسيرية عالية، لكنه يترك **13.3%** غير مُفسَّر، قد تعكسه متغيرات مثل:

✓ **النمو السكاني** :في دول مثل مصر والجزائر، يؤدي النمو السكاني السريع إلى زيادة الضغط على سوق العمل.

✓ **مستوى التعليم** :عدم توافق المهارات مع احتياجات السوق (البطالة الهيكلية) في دول مثل تونس والمغرب.

ب. إحصاء:(Durbin-Watson (0.2001

- **التفسير** :القيمة المنخفضة جدًا (أقل من 1) تشير إلى **ارتباط ذاتي إيجابي قوي** في الأخطاء، **مما** قد يُضعف مصداقية النتائج.
- **الأسباب المحتملة:**

✓ **عدم استقرار البيانات** :بسبب الأزمات السياسية (الربيع العربي) أو الاقتصادية (تقلبات أسعار النفط).

✓ **غياب متغيرات زمنية** :مثل تأثير التكنولوجيا أو الأتمتة على سوق العمل.

- **الحلول المقترحة:**

✓ استخدام نماذج **GMM** أو**ARDL** لمعالجة الارتباط الذاتي.

✓ تضمين متغيرات تأخرية (Lag Variables) لالتقاط الديناميكيات الزمنية.

ج. إحصاء:(F (Prob = 0.0000

- يؤكد أن النموذج كله ذو دلالة إحصائية، **مما** يدعم مصداقية العلاقة بين المتغيرات.

3. السياق الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية:

أ. الدول النفطية مقابل غير النفطية:

- **النفطية (السعودية، الكويت، الإمارات):**

✓ **تأثير IFDI** قد يركز الاستثمار الأجنبي على قطاعات النفط والغاز (كثيفة رأس المال)، مما يحد من خلق فرص العمل، لكن السياسات الحكومية الفعالة (مثل "السعودة") تعوّض هذا الأثر.

✓ **تأثير GF** برامج التوطين وتنويع الاقتصاد (رؤية 2030) تساهم في خفض البطالة.

- **غير النفطية (تونس، المغرب، الأردن):**

✓ **تأثير IFDI** الاستثمار في الصناعات الخفيفة (النسيج في تونس) يوفر فرص عمل، لكنه قد لا يكفي لامتصاص البطالة المرتفعة.

✓ **تأثير GF** الإصلاحات المؤسسية في المغرب (مشروع "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية") ساهمت في تحسين مؤشرات سوق العمل.

ب. التحديات الهيكلية:

- **البطالة بين الشباب** :تصل إلى **30%**في دول مثل تونس والجزائر، بسبب عدم توافق المخرجات التعليمية مع احتياجات السوق.
- **الاعتماد على العمالة الأجنبية** :في دول الخليج، تُشكل العمالة الوافدة أكثر من **80%**من القوى العاملة، مما يحدّ من فرص العمل للمواطنين.

4. الإطار النظري الموسع:

أ. نظرية "رأس المال البشري(Human Capital Theory) "

- تُفسر البطالة الهيكلية عبر عدم كفاية الاستثمار في التعليم والتدريب، مما يؤدي إلى فجوة بين مهارات العمالة واحتياجات السوق.
- **دور :GF** الحكومات الفعالة تستثمر في برامج التدريب المهني (مثل "تمكين" في الإمارات).

ب. نظرية "الطلب الكلي(Keynesian Theory) "

- تشير إلى أن الاستثمار الأجنبي يزيد الطلب الكلي عبر تعزيز النمو الاقتصادي، مما يخلق فرص عمل جديدة.
- **التناقض المحتمل** :إذا كان الاستثمار في قطاعات غير كثيفة العمالة (مثل التكنولوجيا الفائقة)، قد لا يُترجم إلى انخفاض البطالة.

ج. نظرية "المؤسسات(Institutional Theory) "

- تُبرز أن فعالية الحكومة تُقلل البطالة عبر تحسين بيئة الأعمال وتقليل الفساد، مما يشجع القطاع الخاص على التوسع.

النتائج تؤكد أن **فعالية الحكومة** و**الاستثمار الأجنبي** يلعبان دورًا محوريًا في خفض البطالة في الدول العربية، لكن التحديات الهيكلية (مثل الاعتماد على النفط والزيادة السكانية) تُعقّد هذا التأثير. يتطلب الأمر سياسات مُتكاملة تعزز الحوكمة، وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات المولدة للعمالة، وإصلاح أنظمة التعليم والتدريب، تماشيًا مع نظريات التنمية المستدامة.

ثانيا: النموذج الثاني: في حالة المتغير التابع HDI

1. تحليل المتغيرات وتأثيراتها:

أ. الاستثمار الأجنبي الوافد:(IFDI)

- **النتيجة الإحصائية:**

✓ معامل سلبي ضئيل (**0.000522−**)وغير ذي دلالة إحصائية .(**p−value = 0.5287**)

✓ يشير إلى أن الاستثمار الأجنبي لا يرتبط بشكل معنوي بمؤشر التنمية البشرية (HDI) في العينة المدروسة.

- **التفسير النظري:**

✓ **نظرية "التنمية غير المتوازنة** :"قد تعكس النتيجة أن الاستثمارات الأجنبية في الدول العربية تُوجه نحو قطاعات ذات عوائد اقتصادية سريعة (مثل النفط والعقارات)، دون استثمار كافٍ في القطاعات الاجتماعية (التعليم، الصحة، البنية التحتية البشرية).

✓ **نظرية "التسرب الاقتصادي** :(**Trickle-Down Effect**) "فشل الفوائد الاقتصادية للاستثمار الأجنبي في الوصول إلى الطبقات الأكثر احتياجًا، مما يحدّ من تأثيرها على.HDI

✓ **السياق الإقليمي** :في دول مثل السعودية وقطر، يُستثمر جزء كبير من العوائد الأجنبية في صناديق الثروة السيادية أو مشاريع البنية التحتية الضخمة، والتي قد لا تُترجم مباشرةً إلى تحسينات في الصحة أو التعليم.

ب. فعالية الحكومة:(GF)

- **النتيجة الإحصائية:**

✓ معامل إيجابي قوي (**0.0495**)مع دلالة إحصائية عالية (**p−value = 0.0000**)

✓ يعني أن تحسُّن فعالية الحكومة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع HDI بنحو **0.05%**، وهو تأثير كبير في سياق المؤشرات التنموية.

- **التفسير النظري:**

✓ **نظرية "الدولة التنموية** :"تركز على دور الحكومات الفعالة في توجيه الموارد نحو القطاعات الاجتماعية، مثل:

- زيادة الإنفاق على التعليم (مبادرة "تكافل" في السعودية).
- تحسين جودة الخدمات الصحية (نظام التأمين الصحي الشامل في مصر).

✓ **نظرية "الحوكمة الرشيدة** :"ترتبط الفعالية الحكومية بتحسين الكفاءة الإدارية، ومكافحة الفساد، وضمان الشفافية، مما يعزز ثقة المواطنين ويحفز المشاركة في التنمية.

- **السياق الإقليمي:**

✓ دول مثل الإمارات وقطر حققت قفزات في HDI بسبب سياسات حكومية مُخطَّطة (مثال: برنامج "رؤية 2030" في السعودية).

✓ في المقابل، تعاني دول مثل العراق وليبيا من ضعف الحوكمة بسبب النزاعات، مما يعيق تحسين HDI

2. جودة النموذج الإحصائي وتحدياته:

أ. معامل التحديد:($R-squared = 0.84$)

- **التفسير** :النموذج يفسر **84%**من التباين في HDI، مما يشير إلى قوة تفسيرية عالية، لكنه يترك **16%**غير مُفسَّر، قد تعكسه متغيرات مثل:

✓ **نصيب الفرد من الإنفاق الصحي** :وفقًا لمنظمة الصحة العالمية، يرتبط ارتفاع الإنفاق الصحي مباشرةً بتحسن مؤشرات العمر المتوقع.

✓ **معدل الالتحاق بالتعليم العالي** :يُعتبر محركًا رئيسيًا لتحسين HDI، خاصة في دول مثل الأردن وتونس.

ب. إحصاء:($Durbin-Watson (0.063$)

- **التفسير** :القيمة المنخفضة جدًا (أقل من 1) تشير إلى **ارتباط ذاتي إيجابي قوي** في الأخطاء، مما يُضعف مصداقية النتائج ويشير إلى احتمال وجود:
  - **مشكلات في تحديد النموذج** (مثل غياب متغيرات أخرى)
  - **عدم استقرار البيانات** بسبب الأزمات السياسية أو الاقتصادية في بعض الدول (مثل الربيع العربي في تونس).

ج. إحصاء:($F (Prob = 0.0000$)

- يؤكد أن النموذج كله ذو دلالة إحصائية، مما يعزز مصداقية العلاقة بين المتغيرات.

3. السياق الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية:

أ. الدول النفطية مقابل غير النفطية:

- **النفطية (السعودية، الكويت، الإمارات):**

✓ **تأثير :GF** ارتفاع فعالية الحكومة ساهم في تحويل العوائد النفطية إلى استثمارات اجتماعية (مثل مدينة "نيوم" في السعودية).

✓ **تأثير :IFDI** الاستثمارات الأجنبية في القطاعات غير النفطية (مثل السياحة في دبي) قد تساهم بشكل غير مباشر في HDI عبر خلق فرص عمل.

- **غير النفطية (المغرب، تونس، الأردن):**

✓ **تأثير :GF** تحسُّن الحوكمة في المغرب (مشروع "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية") أدى إلى خفض الفقر بنسبة 50% منذ 2005.

✓ **تأثير :IFDI** الاستثمار في الصناعات التحويلية (مثل النسيج في تونس) قد يحسن HDI إذا رافقته سياسات حماية اجتماعية.

ب. التحديات الهيكلية:

- **الزيادة السكانية** :في دول مثل مصر والجزائر، يُحدّد النمو السكاني السريع من قدرة الحكومات على تحسين HDI.
- **البطالة بين الشباب** :تصل إلى 30% في بعض الدول (مثل تونس)، مما يعيق الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية في التنمية البشرية.

4. الإطار النظري الموسع:

أ. نظرية "رأس المال البشري(Human Capital Theory) "

- تُبرز أن الاستثمار في التعليم والصحة يزيد إنتاجية الأفراد، وبالتالي يرتفع HDI
- **التناقض مع IFDI** إذا لم يُوجَّه الاستثمار الأجنبي نحو تعزيز رأس المال البشري (مثل تدريب العمالة)، فلن يؤثر على HDI

ب. نظرية "المؤسسات التضمينية:(Inclusive Institutions) "

- وفقًا لـ **أسيموغلو وروبينسون**، المؤسسات الديمقراطية والشاملة ضرورية لتحويل الموارد الاقتصادية إلى تنمية بشرية.

- **الواقع العربي** :معظم الدول في العينة لديها مؤسسات استخراجية(Extractive) ، مما يفسر ضعف تأثير IFDI.

ج. نموذج "القدرات" لـ أمارتيا سن(Capability Approach)

- يركز على تمكين الأفراد عبر توسيع خياراتهم (التعليم، الصحة، المشاركة المجتمعية).
- **دور** :**GF** الحكومات الفعالة تخلق بيئة تمكينية لهذا النموذج.

النتائج تؤكد أن **فعالية الحكومة** هي المحرك الرئيسي للتنمية البشرية في الدول العربية، بينما يظل تأثير **الاستثمار الأجنبي** محدودًا بسبب توجهه نحو قطاعات غير اجتماعية. هذه النتائج تدعو إلى إصلاحات مؤسسية تعزز الشمولية والشفافية، وإلى سياسات استثمارية مُوجَّهة نحو بناء رأس المال البشري، تماشيًا مع أهداف التنمية المستدامة(SDGs)

ثالثا: النموذج الثالث: في حالة المتغير التابع CO2

1. التحليل التفصيلي للمتغيرات وتأثيراتها:

أ. الاستثمار الأجنبي الوافد:(IFDI)

- **النتيجة الإحصائية:**

✓ معامل موجب (**0.0345**)مع دلالة إحصائية عند مستوى**5%** (p-value = 0.0271)

✓ يشير إلى أن زيادة الاستثمار الأجنبي بنسبة 1% تؤدي إلى ارتفاع الوفورات المعدلة لثاني أكسيد الكربون (**DCO2**)بنحو **0.0345%**، بافتراض ثبات العوامل الأخرى.

- **التفسير النظري:**

✓ **نظرية "الفجوة التكنولوجية** :"قد تعكس النتيجة أن الاستثمارات الأجنبية في الدول العربية تُوجه نحو قطاعات مُكثفة للطاقة (مثل النفط والغاز)، مما يزيد الانبعاثات.

✓ **نظرية "الملاذات الملوثة (Pollution Haven Hypothesis)** "تُشير إلى أن الشركات الأجنبية تستثمر في دول ذات تشريعات بيئية ضعيفة لتجنب تكاليف الامتثال البيئي، مما يفاقم التلوث.

✓ **السياق الإقليمي** :في دول مثل السعودية والكويت (المعتمدة على النفط)، يجذب الاستثمار الأجنبي قطاعات الطاقة التقليدية، بينما في مصر والمغرب، قد يرتبط بقطاعات صناعية ملوثة.

ب. فعالية الحكومة:(GF)

- **النتيجة الإحصائية:**

✓ معامل سالب قوي (**−0.9208**)مع دلالة إحصائية عالية (**p−value = 0.0000**)

✓ يعني أن تحسُّن فعالية الحكومة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض DCO2 بنحو **0.92%**

- **التفسير النظري:**

✓ **نظرية "الدولة الراعية** :"الحكومات الفعالة تتبنى سياسات تصحيحية مثل:

- فرض ضرائب الكربون (مبدأ "المِلوِّث يدفع").
- دعم الطاقة المتجددة (مشاريع الطاقة الشمسية في الإمارات والمغرب).

✓ **نظرية "الحوكمة البيئية** :"ترتبط الفعالية الحكومية بتحسين الإطار التنظيمي، مثل إنشاء هيئات متخصصة (هيئة البيئة في أبو ظبي) لمراقبة الانبعاثات.

- **السياق الإقليمي:**

✓ دول مثل الإمارات وقطر أظهرت التزامًا بأجندة الاستدامة (مثال: استضافة قطر لكأس العالم الخضراء 2022).

✓ في المقابل، تعاني دول مثل العراق وليبيا من ضعف المؤسسات بسبب عدم الاستقرار السياسي، مما يُضعف فعالية السياسات البيئية.

2. جودة النموذج الإحصائي وتحدياته:

أ. معامل التحديد:(R-squared = 0.466)

- **التفسير** :النموذج يفسر **46.6%**من التباين فيDCO2 ، مما يشير إلى وجود متغيرات غير مُدرجة تؤثر على النتائج، مثل:

✓ **نصيب الفرد من الناتج المحلي** :(**GDP per capita**) وفقًا **لمنحنى كوزنتس البيئي(EKC)** ، قد تزيد الانبعاثات مع النمو الاقتصادي حتى نقطة معينة، ثم تبدأ في الانخفاض.

✓ **حصة الطاقة المتجددة** :غياب هذا المتغير قد يقلل من تفسير النموذج، خاصة في دول مثل المغرب التي تستثمر في الطاقة الشمسية.

ب. إحصاء:(0.369) Durbin-Watson

- **التفسير** :القيمة المنخفضة (أقل من 1.5) تشير إلى **ارتباط ذاتي إيجابي** في الأخطاء، مما قد يُضعف مصداقية النتائج.

ج. إحصاء:(Prob = 0.0000) F

- يشير إلى أن النموذج كله ذو دلالة إحصائية، مما يعزز مصداقية العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة.

3. السياق الاقتصادي والبيئي للدول العربية:

أ. الدول النفطية مقابل غير النفطية:

- **النفطية (السعودية، الكويت، العراق):**

✓ **تأثير :IFDI** غالبًا ما يرتبط الاستثمار الأجنبي بقطاع النفط، مما يعزز الانبعاثات (مثال: مشاريع التكرير).

✓ **تأثير :GF** ضعف التنوع الاقتصادي يحد من فعالية السياسات البيئية.

- **غير النفطية (المغرب، تونس، الأردن):**

✓ **تأثير :IFDI** قد يجذب الاستثمار في قطاعات سياحية أو صناعية أقل تلويثًا.

✓ **تأثير :GF** تحسُّن الحوكمة (مشروع نور المغربي للطاقة الشمسية) يساهم في خفض الانبعاثات.

ب. التحديات الهيكلية:

- **الاعتماد على الدعم الحكومي للوقود** :في دول مثل الجزائر ومصر، يؤدي دعم الطاقة إلى زيادة الاستهلاك غير الكفء، مما يعقد خفض الانبعاثات.
- **الافتقار إلى التمويل الأخضر** :محدودية إصدار السندات الخضراء في المنطقة مقارنة بالعالم.

4. الإطار النظري الموسع:

أ. نظرية "لعنة الموارد(Resource Curse) "

- تُفسر سبب ارتباط الموارد الطبيعية (مثل النفط) بضعف الأداء البيئي، حيث تُهمل الحكومات التنويع الاقتصادي والابتكار التكنولوجي.
- **مثال** :الاعتماد المفرط على عوائد النفط في السعودية أدى إلى تأخر تبني سياسات الطاقة المتجددة حتى رؤية 2030.

ب. الاقتصاد الدائري:(Circular Economy)

- يُقترح كحل لخفض الانبعاثات عبر إعادة تدوير الموارد (مشاريع إعادة تدوير النفايات في دبي).
- **التحدي** :يتطلب بنية تحتية وتشريعات داعمة، وهو ما يفتقر إليه معظم الدول العربية.

ج. نظرية "الفشل المؤسسي:(Institutional Failure) "

- تفسر سبب ضعف تأثير الاستثمار الأجنبي في خفض الانبعاثات، حيث تفتقر المؤسسات إلى آليات لربط الاستثمار بالمعايير البيئية.

النتائج تعكس **التفاعل المعقد بين الاقتصاد والسياسة والبيئة** في العالم العربي. بينما تُظهر **فعالية الحكومة** أداة قوية لخفض الانبعاثات، يبقى التحدي في توجيه الاستثمار الأجنبي نحو قطاعات مستدامة، وتبني سياسات تعالج الإرث النفطي والبيروقراطي. هذه النتائج تدعو إلى تكامل النظريات الاقتصادية الكلاسيكية مع مفاهيم الاستدامة الحديثة لتحقيق انتقال عادل نحو الاقتصاد الأخضر.

خلاصة الفصل الثاني:

يلخص الفصل الثاني إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر بشكل متفاوت على أبعاد التنمية المستدامة في الدول العربية محل الدراسة خلال الفترة (2000-2023). وقد أظهرت النتائج إلى وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل البطالة، مما يشير إلى أن زيادة تدفقات الاستثمار تساهم في خفض معدلات البطالة في بعض الدول، في المقابل لم يُظهر الاستثمار الأجنبي تأثيرًا معنويًا على مؤشر التنمية البشرية(HDI) ، مما يعكس محدودية مساهمته في تحسين الجوانب الاجتماعية الأساسية. كما أكدت النتائج وجود علاقة إيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والانبعاثات الكربونية(DCO_2) ، خاصة في الدول النفطية، ما يدعم فرضية " الملاذات الملوثة" التي تشير إلى استقطاب هذه الدول لاستثمارات ذات تأثيرات بيئية سلبية.

كما أوضحت الدراسة أن فعالية الحكومة تلعب دورًا محوريًا في توجيه أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة، حيث تؤدي الحوكمة الرشيدة إلى تعزيز المنافع الاقتصادية والاجتماعية والحد من التأثيرات البيئية السلبية. وتبرز النتائج وجود فروق هيكلية بين الدول النفطية وغير النفطية، إذ ترتبط الأولى بارتفاع الانبعاثات البيئية وضعف التنويع الاقتصادي، بينما تحقق الدول غير النفطية فوائد اجتماعية واقتصادية أكثر وضوحًا، وتؤكد هذه النتائج على أهمية تبني سياسات اقتصادية متكاملة تعزز جذب الاستثمارات الأجنبية مع وضع إطار تنظيمي يراعي الأبعاد البيئية والاجتماعية لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة في المنطقة العربية.

الخاتمـــة

تمهيد:

في ظل التحولات العميقة التي تشهدها الساحة الاقتصادية العالمية، ووسط هيمنة العولمة كإطار يعيد تشكيل العلاقات الاقتصادية بين الدول، أصبح التنافس على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أكثر حدة، ولم يعد هذا التنافس يقتصر على تحسين مناخ الأعمال بالطرق التقليدية فحسب، بل بات يستوجب تبني رؤية استثمارية شاملة تراعي متطلبات التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وقد تزايد الاهتمام بهذا النوع من الاستثمار كأداة محتملة لتسريع النمو الاقتصادي ونقل التكنولوجيا وخلق مناصب الشغل، إلا أن الواقع أظهر تفاوتًا كبيرًا في أثره بين الدول، ما يستدعي تحليلًا دقيقًا ومعمقًا للآليات المؤثرة في العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والتنمية المستدامة، وهو ما سعت هذه الدراسة إلى معالجته من خلال تناول الجوانب النظرية والتطبيقية.

نتائج اختبار الفرضيات:

1. **الفرضية الأولى: زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى خفض معدل البطالة في الدول العربية**

النتيجة مؤكدة معامل سلبي ذو دلالة إحصائية**0.17–** ، **حيث** تدعم هذه النتيجة **فرضية "خلق فرص العمل"**، حيث يرتبط FDI بزيادة الاستثمار في قطاعات كثيفة العمالة مثل السياحة (الإمارات) أو الصناعات التحويلية (المغرب). مثلا في الإمارات، ساهمت الاستثمارات في قطاع السياحة والخدمات في خفض البطالة إلى **3.3%**عام 2023؛

2. **الفرضية الثانية: الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط إيجابيًا بتحسين مؤشر التنمية البشرية«(HDI)**

النتيجة غير مؤكدة: معامل ضعيف غير ذي دلالة إحصائية،**0.0005–** ، حيث يمكن القول إنه لا يوجد دليل على أن FDI يحسن HDI بشكل مباشر، بسبب: تركيز الاستثمارات في قطاعات **غير اجتماعية** مثل النفط والغاز في السعودية، وضعف الاستثمار في التعليم والصحة في بعض الدول (مصر، العراق). فعلى سبيل المثال رغم ارتفاع FDI في الجزائر (خاصة في الطاقة)، ظل مؤشر HDI ثابتًا نسبيًا **0.759** في 2023؛

3. **الفرضية الثالثة: الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في زيادة الانبعاثات الكربونية**

النتيجة مؤكدة: معامل موجب ذو دلالة إحصائية**0.0345+** ، تدعم هذه النتيجة **فرضية "الملاذات الملوثة"**، حيث تجتذب الدول العربية استثمارات في قطاعات مكثفة للطاقة (مثل البتروكيماويات في السعودية). مثال: في الكويت، ارتفعت الانبعاثات بنسبة **18%**بين 2010–2023 بالتزامن مع زيادة استثمارات النفط.

4. **العامل الوسيط (فعالية الحكومة):** لاحظت الدراسة أن **فعالية الحكومة** تلعب دورًا محوريًا في:

- ✓ تعزيز الآثار الإيجابية للاستثمار (مثل خفض البطالة في الإمارات عبر برامج التوطين)؛
- ✓ تخفيف الآثار السلبية (مثل خفض الانبعاثات في المغرب عبر سياسات الطاقة المتجددة).

نتائج الدراسة:

❖ **النتائج النظرية:**

انطلاقًا من المعالجة النظرية لموضوع الدراسة، توصلنا إلى جملة من النتائج أبرزها:

✓ اتضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يقتصر على ضخ رؤوس أموال فقط، بل يشمل نقل التكنولوجيا، وتطوير الموارد البشرية، وتعزيز الاندماج في الاقتصاد العالمي، بشرط توفر بيئة استثمارية ملائمة؛

✓ أظهرت الأدبيات أن التنمية المستدامة لم تعد تركز فقط على النمو الاقتصادي، بل أصبحت ترتكز على أبعاد مترابطة تشمل: البعد البيئي، والبعد الاجتماعي، والبعد الاقتصادي، مما يجعلها أكثر شمولاً في تحقيق رفاه الإنسان على المدى الطويل؛

✓ تبين من التحليل النظري أن الاستثمار الأجنبي يمكن أن يكون داعمًا للتنمية المستدامة، بشرط أن يتم توجيهه نحو قطاعات إنتاجية خضراء ومستدامة، وألا يخلّ بالتوازنات البيئية والاجتماعية؛

✓ أكدت أدبيات الدراسة النظرية أن فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم التنمية المستدامة تعتمد بدرجة كبيرة على نوعية السياسات العامة للدولة المستقبلة، خاصة فيما يتعلق بالتشريعات البيئية، والحوكمة، والشفافية، وتوجيه الاستثمارات نحو أولويات التنمية.

النتائج التطبيقية:

أولا: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) وأبعاد التنمية المستدامة

1. **البُعد الاقتصادي: خفض البطالة**

✓ **النتائج الرئيسية:** أظهرت الدراسة أن زيادة **الاستثمار الأجنبي المباشر (IFDI)** بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض معدل البطالة (**UN**)بنحو **0.17%**، مع دلالة إحصائية عالية **p-value = 0.0008**))، مثال: في الإمارات، ساهم الاستثمار في قطاعات مثل السياحة والخدمات في خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة عبر سلاسل التوريد.

✓ **التوافق مع الأدبيات السابقة:** تتوافق هذه النتيجة مع دراسة **Benhammou Eddine Zine وآخرون (2015)**التي وجدت أن الاستثمار الأجنبي في إفريقيا ساهم في تقليص "فجوة التوظيف" عبر جذب قطاعات

كثيفة العمالة. كما تشبه نتائج دراسة **مصطفاوي وآخرون (2021)** في الجزائر، حيث ارتبطت الاستثمارات الأجنبية بتحسن مؤشرات سوق العمل.

✓ **الاختلافات الجوهرية:** في الدراسة الحالية، كان تأثير الاستثمار على البطالة أقل وضوحًا في الدول النفطية (مثل السعودية) مقارنة بغير النفطية (مثل المغرب)، بسبب تركيز الاستثمار على قطاعات رأس المال (كالنفط) بدلًا من القطاعات كثيفة العمالة.

2. **البُعد الاجتماعي: مؤشر التنمية البشرية(HDI)**

✓ **النتائج الرئيسية:** لم يُظهر **الاستثمار الأجنبي (IFDI)** تأثيرًا معنويًا على **مؤشر التنمية البشرية (HDI)** (**p-value = 0.5287**)، بينما ارتبطت **فعالية الحكومة (GF)** بتحسن طفيف في المؤشر. مثال: في قطر، رغم الاستثمارات الضخمة في البنية التحتية (مثل استضافة كأس العالم 2022)، لم تترجم هذه الاستثمارات بشكل كافٍ إلى تحسينات في الصحة أو التعليم بسبب ضعف التوزيع العادل للموارد.

✓ **التوافق مع الأدبيات السابقة:** تتعارض هذه النتيجة مع دراسة **Radwan, Ismail, Chih hamat (2018)** في ماليزيا، حيث أدى الاستثمار الأجنبي إلى تحسين التعليم عبر تمويل المدارس الدولية وبرامج التدريب. وتتوافق جزئيًا مع دراسة **نعمي حدة وآخرون (2022)** التي أشارت إلى أن الاستثمار في الجزائر ركز على القطاعات الاقتصادية (مثل الطاقة) دون الاجتماعية.

✓ **الاختلافات الجوهرية:** أظهرت الدراسة الحالية أن **غياب سياسات توجيهية** للحكومات (مثل تخصيص نسبة من الاستثمار للصحة والتعليم) يحد من تأثير الاستثمار على التنمية البشرية، وهو ما لم تُشر إليه دراسة **Huiying Zhang & Yikang Li (2022)** التي ركزت على دور الهجرة وحماية الملكية الفكرية.

3. **البُعد البيئي: الانبعاثات الكربونية (DCO 2)**

• **النتائج الرئيسية:** ارتبط الاستثمار الأجنبي (IFDI) بزيادة الانبعاثات الكربونية (DCO 2) بنسبة 0.0345% (p-value = 0.0271)، خاصة في الدول النفطية. مثال: في السعودية، جذبت الاستثمارات في قطاع النفط والتكرير شركات ذات بصمة كربونية عالية، مما أدى إلى تفاقم الانبعاثات.

• **التوافق مع الأدبيات السابقة:** تتوافق هذه النتيجة تامًا مع دراسة **Han, Chen, Sun (2021)** في الصين، التي أكدت فرضية "**الملاذات الملوثة**"، حيث تنجذب الاستثمارات إلى الدول ذات المعايير البيئية

المتراخية. وتشبه نتائج دراسة **بوشقيفة حميد، مويسي مروة (2018)** التي حذرت من تأثير الاستثمار في الصناعات الملوثة بالجزائر.

• **الاختلافات الجوهرية:** بينما ركزت دراسة **عبد الرحيم رضوان وآخرون (2017)** على سنغافورة كحالة ناجحة في تحقيق التوازن بين الاستثمار والبيئة عبر تشريعات صارمة، أظهرت الدراسة الحالية أن الدول العربية تعاني من غياب آليات ربط الاستثمار بالالتزامات البيئية.

ثانيا: دور فعالية الحكومة (GF)

أكدت الدراسة أن **فعالية الحكومة** تُعد عاملًا محوريًا في تعزيز الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي، مثل خفض البطالة والحد من الانبعاثات. هذا يتوافق مع دراسة **نعمي حدة وآخرون (2022)** التي ربطت بين الحوكمة الرشيدة وتحسين مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر. ومع ذلك، اختلفت النتائج مع دراسة **Huiying Zhang & Yikang Li (2022)** التي ركزت على دور الهجرة وحماية الملكية الفكرية، مما يُظهر تنوع العوامل المؤثرة حسب السياق.

ثالثا: الفروق بين الدول النفطية وغير النفطية

كشفت الدراسة عن تفاوتات بين الدول النفطية (مثل السعودية والإمارات) وغير النفطية (مثل المغرب وتونس)، حيث ارتبط الاستثمار في الدول النفطية بزيادة الانبعاثات بسبب تركيزه على قطاع الطاقة. هذا يتقاطع مع دراسة **مصطفاوي وآخرون (2021)** التي حذرت من الاعتماد المفرط على النفط في الجزائر. في المقابل، أظهرت الدول غير النفطية تحسنًا نسبيًا في البُعد الاجتماعي، وهو ما يدعم نتائج دراسة **بوشقيفة حميد، مويسي مروة (2018)**حول أهمية التنويع الاقتصادي.

التوصيات:

بناءً على ما سبق، نقترح مجموعة من التوصيات العملية التي من شأنها تحسين فاعلية الاستثمار الأجنبي المباشر كأداة للتنمية المستدامة:

1. **تعزيز توجيه الاستثمار نحو القطاعات المُستدامة:**

❖ **للحكومات:**

✓ وضع حوافز ضريبية وتشريعية لجذب الاستثمارات في القطاعات **غير النفطية** كثيفة العمالة (مثل السياحة، التكنولوجيا، الصناعات الصغيرة)؛

✓ ربط الموافقة على المشاريع الاستثمارية بشرط تخصيص نسبة من التمويل لبرامج **التدريب المهني** و**التعليم التقني** لتعزيز المهارات المحلية.

❖ **للقطاع الخاص:** تبني مبادئ **المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR)** لدعم مشاريع البنية التحتية التعليمية والصحية في المجتمعات المحلية.

2. **تحسين الأثر الاجتماعي للاستثمار:**

❖ **للحكومات:**

✓ إلزام المستثمرين الأجانب بتقديم تقارير دورية عن مساهمتهم في **مؤشرات التنمية البشرية(HDI)** ، مثل معدلات الالتحاق بالمدارس والوصول إلى الخدمات الصحية.

✓ توجيه جزء من عوائد الاستثمار في قطاع النفط والغاز إلى صندوق وطني لدعم **البحث العلمي** و**الابتكار** في المجالات الاجتماعية.

❖ **للمنظمات الدولية:** مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي: تصميم برامج تمويلية مُشتركة مع الحكومات لتحفيز الاستثمار في **المشاريع الاجتماعية** مثل المدارس الذكية، المراكز الصحية المتطورة.

3. **تخفيف الآثار البيئية للاستثمار:**

❖ **للحكومات:**

✓ فرض **ضريبة كربون** على المشاريع ذات البصمة البيئية العالية، وإعادة تدوير إيراداتها لدعم مشاريع الطاقة المتجددة؛

✓ إصدار شهادات **الاستدامة البيئية** كشرط للحصول على تراخيص الاستثمار، مع مراجعة دورية لالتزام المشاريع بالمعايير.

❖ **للمستثمرين:** تبني تقنيات **الإنتاج الأنظف** (مثل استخدام الطاقة الشمسية في المصانع) لتقليل الانبعاثات، والاستفادة من برامج التمويل الأخضر العالمية.

4. **تعزيز الحوكمة الرشيدة والفعالية الحكومية:**

❖ **للحكومات:**

✓ إنشاء هيئة وطنية مُستقلة لمراقبة جودة الاستثمار الأجنبي وربطه بأهداف التنمية المستدامة، مع نشر تقارير شفافة عن الأداء؛

✓ تبني نظام "**التقييم المُسبق للآثار** (Ex-ante Impact Assessment) "لقياس تأثير المشاريع الاستثمارية على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية قبل الموافقة عليها.

❖ **للمجتمع المدني:** تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في مراقبة تنفيذ السياسات الاستثمارية ومطالبة الحكومات بالشفافية.

5. **تمييز السياسات بين الدول النفطية وغير النفطية:**

❖ **في الدول النفطية** مثل السعودية، الإمارات

✓ تحويل جزء من عوائد النفط إلى صندوق سيادي يستثمر في **الاقتصاد الدائري** مثل إعادة تدوير النفايات، تحلية المياه بالطاقة الشمسية؛

✓ تشجيع الشراكات بين الشركات النفطية الكبرى والشركات الناشئة في مجالات **الطاقة المتجددة**.

❖ **في الدول غير النفطية** مثل المغرب، تونس

✓ تسهيل إجراءات الاستثمار في قطاعات **الزراعة الذكية** و**السياحة البيئية** لجذب رؤوس الأموال الصديقة للبيئة؛

✓ تطوير بنية تحتية رقمية لدعم **الاقتصاد الرقمي** كبديل عن القطاعات التقليدية الملوثة.

6. **تعزيز التعاون الإقليمي والدولي:**

❖ **على مستوى الجامعة العربية:** إنشاء منصة إقليمية لتبادل أفضل الممارسات في جذب الاستثمار المستدام، مع توحيد المعايير البيئية بين الدول الأعضاء.

❖ **على المستوى الدولي:** التفاوض مع المنظمات الدولية (مثل منظمة التجارة العالمية) لإدراج بنود في الاتفاقيات التجارية تُلزم المستثمرين الأجانب باحترام معايير الاستدامة.

آفاق الدراسة:

في ظل التسارع الكبير في التحولات الاقتصادية الدولية، يبقى موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر في علاقته بالتنمية المستدامة مفتوحًا أمام دراسات مستقبلية أوسع، ومن بين الآفاق المقترحة:

- أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق التحول نحو الاقتصاد الأخضر في الدول النامية.
- تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات الفقر متعدد الأبعاد في الدول العربية.
- دور الحوكمة في توجيه أثر الاستثمار الأجنبي المباشر نحو التنمية المستدامة: دراسة مقارنة بين دول نفطية وغير نفطية.

- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين رأس المال البشري: دراسة تطبيقية على الدول العربية.
- تقييم سياسات الحوافز الضريبية الموجهة لجذب الاستثمار الأجنبي ومدى فعاليتها في دعم التنمية المستدامة.
- الاستثمار الأجنبي المباشر والانبعاثات الكربونية: نحو نموذج استثماري منخفض الانبعاثات في الدول النامية.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

الكتب:

1. أحمد حامد محمد السيد احمد، إبراهيم جابر السيد، **آليات الاقتصاد الاستثماري**، دار العلم والايمان للنشر والتوزيع، دار الجديد للنشر والتوزيع، الأردن، 2020.

2. خالد محمد السواعي، **أساسيات الاقتصاد القياسي باستخدام Eviews**، دار الكتاب الثقافي، الأردن، 2011.

3. سليمان عمر عبد الهادي، **الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن،2010.

4. شهدان عادل الغرباوي، **التنمية المستدامة ما بين أثر التنمية الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بالمواد البشرية**، دار الفكر الجامعي، مصر-الإسكندرية، الطبعة الأولى ،2020.

5. عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، **التنمية المستديمة، فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الطبعة الاولى، 2010.

6. فاطمة بكدي ورابح حمدي باشا، **الامن الغذائي والتنمية المستدامة**، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، بدون سنة نشر.

7. محمد صالح القريشي، **المالية الدولية**، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008

8. نزيه عبد المقصود مبروك، **الاثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، دار الفكر الجامعي، مصر،2007.

البحوث الجامعية:

9. أسماء هارون، **التعليم الجامعي بين رهانات الجودة وتحديات التنمية المستدامة –مقارنة سوسيولوجية لواقع وافاق التعليم الجامعي في الجزائر**، اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس جامعة محمد لمين دباغين، كلية العلوم السياسية والاجتماعية، 2020.

10. إلهام شيلي، **دور استراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية دراسة ميدانية في المؤسسة المينائية بسكيكدة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة الاعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014.

11. بلال بوجمعة، **تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وافاقها في ظل اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية –دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، تلمسان، الجزائر، 2007.

12. راشي طارق، **الاستخدام المتكامل للمواصفات العالمية الايزو في المؤسسة الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة شركة مناجم الفوسفات بتبسة**، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس جامعة فرحات عباس – سطيف –كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر 2011.

13. ريم ثوامرية، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2000–2015**، أطروحة دكتوراه، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2019.

14. سي عفيف البشير، **عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر –دراسة حسب نموذج الجاذبية–**، مذكرة للحصول على شهادة الماجستير، جامعة محمد بن أحمد، وهران 2، 2016.

15. قنفود مراد، **دور الاستثمار الاجنبي في تحقيق التنمية المستدامة للدولة المضيفة – الجزائر نموذجا**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة الدكتور الطاهر مولاي، سعيدة، 2020.

16. ملاوي مصطفى، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2019.

المقالات والمجلات:

17. الجودي صاطوري، **التنمية المستدامة في الجزائر الواقع والتحديات**، مجلة الباحث، الصادرة عن جامعة قاصدي مرباح جامعة ورقلة، الجزائر،2016.

18. العنزي أنور بدر منيف، **النظام القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة في قانون الاستثمار الكويتي رقم 8 لسنة 2001)**، مقال منشور في جامعة الشرق الأوسط، الكويت، 2012.

19. بلعسل بنت بني ياسمين، عمروش الحسين، **الذكاء الاصطناعي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، 2022.

20. بن صغير فاطمة الزهراء، بالحبيب طه، **دراسة مدى تأثير أبعاد التنمية المستدامة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول العربية –دراسة تحليلية قياسية خلال فترة 2007–2018**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 15، العدد 01، 2022.

21. بوشقيفة حميد، مويسي مروة، **الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر–**، مجلة مينا للدراسات الاقتصادية، المجلد 01، العدد 02، جوان 2018.

22. جمال منصر، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآثارها على التنمية الاقتصادية**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 38، العدد رقم 2، جوان 2001.

23. ساري حورية وبودربالة سارة حدة، **العلاقة بين الامن الغذائي وتحقيق التنمية المستدامة**، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 06، العدد (01)، 2020.

24. فطيمة مبارك، **التنمية المستدامة – أصلها ونشأتها**، مجلة بيئة المدن الالكترونية، العدد 13، يناير 2016.

25. كريم زرمان، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001–2009**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، جوان 2010.

26. مبروكة شافية مصطفاوي، عبد الحق طير، عقبة الريمي، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم ابعاد التنمية المستدامة في الجزائر(1995–2019)**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 06، العدد 02، 2021.

27. مهدي سهير غيلان وآخرون، **دراسة تحليله لاهم مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية والمتقدمة**، مجلة الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، الصادرة عن جامعة بابل، العراق، المجلد 01، العدد 01، 2009.

28. نعمي حدة، بوبعاية حسان، مخوخ رزيقة، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر**، مقال منشور في مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 09، العدد 02، ديسمبر 2022.

وقائع التظاهرات العلمية (المؤتمرات والملتقيات والأيام الدراسية):

29. عنابي بن عيسى، **تفعيل التنمية المستدامة في الجزائر حتمية بيئية أم واقع اقتصادي**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول آداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، يومي 11/10 نوفمبر 2009.

30. فريجة حسين، **التنمية المستدامة، أبعادها الاقتصادية والاجتماعية**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول اداء وفعالية المنظمة في ضل التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، يومي 11-12 نوفمبر 2009.

31. لمطوش لطيفة، بلعابد فايزة وصالح حميداتو، **دراسة تحليلية كومونز البيئية في التنمية المستدامة**، كتاب الملتقى الدولي الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، جامعة الوادي، الجزائر، 02-03 ديسمبر 2019.

32. نبيلة فالي، **التنمية – من النمو الى الاستدامة**، المؤتمر العلمي الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 7-8 أفريل 2008.

التقاريـــر:

33. الاونكتاد، **تقرير الاستثمار العالمي 2000**، تشجيع الروابط، 2000.

34. محمد إسماعيل، قاسم حسن، كريم زايدي، **الاستثمار الأجنبي المباشر**، سلسلة كتيبات تعريفية العدد 41، موجه الى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي، صندوق النقد العربي 2022.

المواقع الإلكترونية:

35. مجلة السياسة الدولية، https://www.siyassa.org.eg/News/21874.aspx، 2025/04/21.

36. منصة المعرفة، https://sustainabledevelopment.un.org/memberstates/qatar، 2025/04/21.

37. منظمة الأمم المتحدة في الأردن، https://jordan.un.org/ar/sdgs، 2025/04/04.

38. منظمة الأمم المتحدة في الامارات العربية المتحدة، https://unitedarabemirates.un.org/ar/sdgs، 2025/04/04.

39. منظمة الأمم المتحدة في العراق، https://iraq.un.org/ar/sdgs، 2025/04/04.

40. منظمة الأمم المتحدة في الكويت، https://kuwait.un.org/ar/sdgs، 2025/04/04.

41. منظمة الأمم المتحدة في المغرب، https://morocco.un.org/ar/sdgs، 2025/04/21.

42. منظمة الأمم المتحدة في المملكة العربية السعودية، https://saudiarabia.un.org/ar/sdgs، 2025/04/21.

43. وزارة البيئة للجمهورية التونسية، https://www.environnement.gov.tn/ar، 2025/04/21.

44. وزارة الخارجية للبحرين، https://www.mofa.gov.bh/ar/sustainable-development، 2025/04/21.

45. وكالة الانباء الجزائرية، https://www.aps.dz/ar/algerie/135680، 2025/04/21.

46. وكالة الانباء العمانية، https://omannews.gov.om/topics/ar/7/show/436298، 2025/04/21.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

47. Abdul Rahins Kidzuan, Nor Asmat Ismail and Abdul Fatah Che Hamat, **Does Foreign Direct Investment Successfullg Lead to Sustainable Development in Singapore?**, Faculty of and Management, Link MARA, shah Alam 4450, Malaysia , 7 August 2017.
48. Abdul Rahins ridzuan, Nor Asmat Ismail and Abdul Fatah Che Hamat, **Foreign Direct Investment and Trade Openness: Do They Lead to Sustainable Development in Malaysia,** Faculty of and Management, Link MARA, shah Alam 4450, Malaysia, 2018.
49. Angrist, J. D., & Pischke, J. S, ***Mostly Harmless Econometrics***. Princeton University Press, 2008.
50. Arellano, M, & Bond, S, "**Some Tests of Specification for Panel Data**", *The Review of Economic Studies*, 58(2), 1991.
51. Baltagi, B. H, ***Econometric Analysis of Panel Data*** (6th ed.), Springer, 2021.
52. Beck, N, "**Time-Series Cross-Section Data: What Have We Learned in the Past Few Years?**", *Annual Review of Political Science*, 4(1), 2001.
53. Benhammou Eddine Zine, **FOREIGN DIRECT INVESTMENT FOR SUSTAINABLE DEVELOPMENT GOALS IN AFRICA**, University, Faculty of Economic and Social Sciences, Institute of Financial Business and Accountancy, Institute of Regional Economics and Rural Development,2022.
54. Cameron, A. C., & Trivedi, P. K, **Microeconometrics: Methods and Applications**, Cambridge University Press, 2005.
55. CNUCED, **rapport sur l'investissement dans le monde, les politiques d'IDE et le développement** : perspectives nationales et internationales, nations unies, New York et Genève, 2003.
56. Dielman, « **Pooled Cross-Sectional and Time Series Data Analysis** », Texas Christian University, USA, 1989.
57. Edwin Zaccai, **Sustainable Development: Characteristics and interpretations**, Geographica Helvetica, V 54, 1999, see link: https: //bit.ly/3DEeCfA, seen: 12/01/2020.
58. Fernanda Chrystella Dzou, Salifu Ibrahim, Yang Lihua, **Maximizing The Impact Of Foreign Direct Investment: Trends, Determinants, And Strategies For Sustainable Economic And Social Development**,

Guangdong Ocean University, Article in IOSR Journal of Economics and Finance-, Vol 16, Issue 1, January 2025.

59. Greene, W. H, ***Econometric Analysis*** (8th ed.), Pearson, 2018.
60. Hsiao, C, ***Analysis of Panel Data*** (3rd ed.), Cambridge University Press, 2014.
61. Huiying Zhang, **Do Foreign Direct Investment and Migration Influence Outward Foreign Direct Investment? The Moderating Role of Intellectual Property Rights Protection**. College of Management and Economics, Tianjin University, Tianjin, China.
62. Huynh Ngoc Chuong, Vo Tran Phuong Uyen, Nguyen Dang Phuong Ngan, Nguyen Thi Bao Tram, Nguyen Dao Mai Han, Pham Hoang Khanh Duyen, **The impact of globalization, renewable energy, and labor on sustainable development: A cross-country analysis**, Research article, University of Economics and law, HochiMinh city, VIETNAM, Vol 20, No 2, 21 February 2025.
63. Ibeinmo Friday Cookey, **Sectoral Foreign Direct Investment and Economic Development in Nigeria**, Rivers State University, NKpolu-Oroworukwo, Port Harcourt, Rivers State, Nigeria, Vol 1, No 1, December 2024.
64. Ihsen Abid, Nesrine Gafsi, **Economic Comlexity, Environmental Sustainability, and TechnologicalIntegration in Saudi Arabia: Analyzing Long-Term Trends**, Department of Finance, College of Business, Imam Mohammad Ibn Saud Islamic, Riyadh, Saudi Arabia, Internatinal Journal of Energy Economics and Policy, Vol 15, No 3, 03 April 2025.
65. Jiaxiang Han, **Foreign direct investment spillover effect on china's sustainable develoment**, ecol chem eng s, 2021.
66. Muhammad Ramzan Sheikh, **Does Sustainable Development Promote Foreign Direct Investment in Pakistan?** An ARDL Analysis, IRASD Journal of Economics, RASD, Volume 4, Number 4, 2022.
67. Serdar Ozturk, Seher Suluk, **EXAMING THE RELATIONSHIP OF ECONOMIC GROWTH, FOREIGN DIRECT INVESTMENTS AND ENVIRONMENTAL POLLUTION IN SUSTAINABLE**, Nevsehir Haci Bektas Veli University, Conference paper, April 2021.
68. Sisi Zheng and Shanyue Jin, **Can Enterpries in China Achieve Sustainable Development through Green Investment?**, College of Business, Gacgon University, Seongnam 13120, Republic of Korea, International Journal of Environmental Research and Public Health, Vol 20, No 1787, 18 January 2023.
69. UNCTAD: **world investment report, transnational corporation, Agricultural Production and development,** New York, 2009.
70. Wooldridge, J. M, **Econometric Analysis of Cross Section and Panel Data** (2nd ed.), MIT Press, 2010.

71. World bank, **the role of foreign direct investment in development**, development committee meeting, washington, 1991, d.c.
72. Yumei Wu, Rong Wang, and Fayuan Wang, **Exploring the Role of Foreign Direct I nvestment and Environmental Regulation in Regional Ecological Efficiency in the context of Sustainable Development**, School of Economics and Management, Nanjing Institute of Technology, Nanjing 211167, China, Vol 15, No 9104, 5 June 2023.